مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development For studies and Research
(JSD)

ISSN: 2709-1635

المجلد الثالث، العدد الثامن، 2022
Volume 3, Issue 8, 2022

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

المجلد الثالث، العدد الثامن، 2022

Volume 3, Issue 8, 2022

مجلة علمية محكمة دولية تعني بنشر الدراسات والبحوث والأوراق البحثية والمقالات العلمية باللغتين العربية والانجليزية

فصلية تصدر كل ثلاثة اشهر، مهتمة بنشر البحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية والتكنولوجيا

تصدر عن أكاديمية التطوير العلمي

بمجموعة سما دروب للدراسات والإستشارات والتطوير العلمي.

A scientific journal that publishes studies and research in Arabic and English

Quarterly issued every three months, Interested in publishing research in The Humanities, Social sciences and Technology

By Scientific Development Academy

Consultancy and Scientific Development ، Sama Doruob Group for Studies

الرقم التسلسلي المعياري الدولي International Standard Serial Number

ISSN: 2709-1635

https://orcid.org/0000-0003-3964-8085

الهاتف : 962779116272+

E-mail:

jsd@sdevelopment4.com

sfdevelopment4@gmail.com

Website:

www.jsd.sdevelopment4.com

Indexed In

ادارة المجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة في أعدادها، ومسؤوليتها فقط في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية.

التعريف بالمجلة:

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث(JSD)
Journal of Scientific Development for Studies and Research

مجلة أكاديمية دورية علمية محكمة دولية، على موقعها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فصلية تصدر كل ثلاثة اشهر، مهتمة بنشر البحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية والتكنولوجيا تنشر البحوث والدراسات باللغة العربية أو اللغة الانجليزية، وتحرص المجلة على نشر البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والجِدَّة والمنهجية العلمية، وتمثل إضافة نوعية في التخصصات المختلفة.

Chief- Editor

Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Maamari

Editorial Board

Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.
Dr. Abdulbaset Mohammed Abdulwhab Alhattami، Sana'a University – Yemen.
Dr. Taha Naji Mohmmed Alawbali، Ibb University - Yemen.
Dr. Adnan Tulfah Mohammed Al-Doori، University of Samarra -Iraq.
Dr. Abdul-Kader Mohammed Ali – Lebanon
Dr. Abdulrahman Abdullah Ahmed Al- Maamari – Malaysia.
Dr. Ahmad Saifo al Saifo – Lebanon.
Dr. Majida Khalaf Khaleel Al-Sbou-Jordan.

Advisory Board

Prof.Dr. Dawood AL-Hidabi، Professor of Education، International Islamic University – Malaysia
Prof. Dr. Mohammed Harb، Sabahattin Zaim University - Turkey.
Prof. Dr. Akram trad Alfayez، Isra University – Jordan.
Prof. Dr. Abdulhakim Mohsen Atroosh، Zarqa University – Jordan
Prof. Dr. Yasmin Mohammed Meligy Shahin، Tanta University- Egypt.
Prof. Dr. Montaser Salah omar soliman، Sohag University- Egypt.
Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.
Dr. Rami Mahmoud Ismail Ababneh، University of Hail - Saudi Arabia.
Dr. Sattar Ayyed Badi, Ministry of Education, Iraq.
Dr. Hany Gawda Mosbah Abu Khurais، Fayoum University - Egypt.
Dr. Ikhlass Mohammed Abdulrhman Hajmusa، Aljazeera University – Sudan.
Dr. Fahd Saleh Qasem Maghrabah، Imran University-Yemen.
Dr. Manal Mohamed Ahmed Ayed، Sohag University- Egypt.
Dr. Fisal Mohammed AbdEl BariToto، Alneelain University – Sudan.
Dr. Tadj Bettir، University of Mascara – Algeria.
Dr. khaled naser musleh، Ummah University – Gaza.
Dr. Nesreen Mohamed Elsaid، Food Technology Research Institute – Egypt.
Dr. Mohamed Al Saho، Al-Furat University، Syria.
Dr. Alawi Ali Alsharefi، Law – Yemen.
Dr. Zouaouid Lazhari، University of Ghardaia، Algeria.
Dr. Abdulkhaleq Saleh Abdullah Moozab، Sana'a University – Yemen.
Dr. Tariq Khalaf Fahad AL-Hadadd, Imam A'Adham University College, Iraq.
Dr. Randa Moustafa El-Deeb، Tanta University- Egypt.
Dr. Boutera Ali, Abbas Lagour University - Khenchela, Algeria.

Dr. Eman Younis Ebraheem Al Obady، Al-Mustansiriya University – Iraq.
Dr. Adnan Mohammed Aqeel، Taibah University - Saudi Arabia.
Dr. Derbal Siham, University Center - Maghnia, Algeria.
Dr. Yasser Mahmoud Wahib Al-Makdami, University of Diyala, Iraq.
Dr. Abbas Mubark Mohamed Kalafalla Alkanzy، Alzaim Al-Azhari University – Sudan.
Dr. zainab hussien kassem al mohana, Imam Al-Kadhum University College, Iraq.
Dr.Ahmed Hamdy Abudief Zaid, Ministry of Education and Technical Education, Egypt.
Dr. Nadia Fadil Abbas Fadhle..Alshamary, University of Baghdad, Iraq.
Dr. Aisha Abiza, Amar Telidji University of Laghouat, Algeria.
Dr. Tareq Zeyad Mohammed, Ministry of Education / Hill College, Iraq.
Dr.sadeq omair..jalood, University of Sumer, Iraq.
Dr. Nervana Hussein Mohamed Elsabry, Higher Institute of Languages - Ministry of Higher Education Egypt.
Dr. Hanan Abdul Ghaffar Attia Ebrahim، Ph.D. in Kindergarten Education – Egypt.
Dr. Nassredine Cheikh Bouhenni, University of Hail, KSA.

ميثاق أخلاقيات النشر

تنشر مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) البحوث العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير بحوث ودراسات علمية بجودة عالية من خلال الإلتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة، وتصنف المدونة ضمن لجنة أخلاقيات النشر (COPE Committee on Publication Ethics)، وهي الأساس المرشد للباحثين والمؤلفين والمراجعين والناشرين، والتي تسعى من خلالها المجلات لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وترغب في أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية، وبذلك فمجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) ملتزمة تماماً بالحرص على تطبيقها من خلال القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف.

أولاً: مسؤولية المجلة:

قرار النشر: تلتزم المجلة بمراعاة حقوق الطبع وحقوق الإقتباس عن الأعمال العلمية السابقة؛ بهدف حفظ حقوق الآخرين عند نشر البحوث والدراسات بالمجلة، ورئيس التحرير هو المسؤول عن قرار النشر استناداً إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتعدي أو الإساءة للغير أو انتهاك الحقوق الفكرية لهم، ويمكن لرئيس التحرير استشارة اعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

النزاهة: يلتزم الباحثون بأخلاقيات البحث والنشر العلمي، ولا يقبل أي مقال لا يلتزم بأخلاقيات النشر، ويضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الإعتقاد الديني، المواطنة أو الإنتماء السياسي للمؤلف.

موضوعية التقييم: لضمان تحقيق الموضوعية في التقييم لا يتم اختيار مراجع على علاقة او مصلحة مع كاتب المقالة أو أحد الكتاب أو المؤسسات او الهيئة التي ينتمي اليها الكاتب وفي كل الاحوال تعتمد المراجعة العمياء.

حقوق النشر: المقال المرسل من الباحث مرفق بطلب النشر ينقل حقوق الطبع والنشر للمقالة إلى المجلة، وفي حال قبول المقالة للنشر فإنه يتم توزيعها بموجب ترخيص Creative Commons Attribution License والذي يسمح بالاستخدام غير المقيد والتوزيع والاستنساخ في أي وسيط بشرط ذكر كل ورقة وتوثيقها بشكل صحيح وعزوها إلى مصدرها.

ثانياً: مسؤولية المُحكم (المراجع):

المساهمة في قرار النشر: يساعد المحكم (المراجع) رئيس وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر، وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين البحث وتصويبه، في حال توفر الشروط الساسية المطلوبة في البحث للقبول.

سرعة الخدمة والتقيد بالآجال: على المحكم المبادرة والسرعة في القيام بتقييم البحث المرسل إليه للتقييم والتقيد بالآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد القيام بالدراسة الأولية للبحث، عليه أن يبلغ رئيس التحرير بأن موضوع البحث خارج نطاق تخصص المحكم، أو بسبب ضيق الوقت للتحكيم أو غير ذلك.

السرية: يلتزم المحكم بالمحافظة على سرية معلومات البحث وأن لا يقوم بالإفصاح عنها أو مناقشة محتواها مع أي طرف بإستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

تعارض المصالح: على المحكم عدم تحكيم البحوث لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم البحوث التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يُلاحظ فيها علاقات شخصية.

ثالثاً: مسؤولية المؤلف:

معايير الإعداد: على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات البحوث المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون، وذلك وفق معايير وقواعد النشر في المجلة، وعليه أن يقوم ببيان المعطيات والفرضيات بشكل سليم، والتوثيق والإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في البحث؛ وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، والمعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الإقتباس في البحث.

الأصالة والقرصنة: على المؤلف إثبات اصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات الآخرين يجب الإشارة إلى مصدره في الهامش بطريقة صحيحة؛ والمجلة تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة ونسبة الإقتباس للأعمال المقدمة للنشر.

إعادة النشر: لا يحق للمؤلف تقديم العمل نفسه (البحث) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

مؤلفي البحث: ينبغي حصر مؤلفي البحث في أولئك المساهمين فقط بشكل فعلي وكبير في البحث وواضح، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن البحث وهو الذي يؤدي دوراً كبيراً في إعداد البحث والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يُذكرون أيضاً في البحث على أنهم مساهمون فيه فعلاً، ويجب أن تكون اسماؤهم موجودة فيه فعلاً مع المعلومات الخاصة بهم، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للبحث؛ كما يجب أن يطلع المؤلفون جميعاً على البحث جيداً، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره وفق قواعد النشر المعمول بها في المجلة.

الإحالات والمراجع: يلتزم المؤلف بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية، وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في متن البحث.

الإبلاغ عن الأخطاء: على المؤلف إذا تنبه أو أكتشف وجود خطأ جوهرياً في بحثه أن يُشعر فوراً رئيس تحرير المجلة أو الناشر، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

إجراءات ومراحل التقديم والنشر

التقديم:

- يرسل البحث وفق القالب المعتمد للبحوث المتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة.
- يرفق البحث بمختصر السيرة العلمية للباحث.
- يتم تقديم البحوث إلكترونياً من خلال موقع المجلة أو بريدها الإلكتروني:

www.jsd.sdevelopment4.com

jsd@sdevelopment4.com

Sfdevelopment4@gmail.com

المراجعة :

الفحص الأولي:

- تقوم هيئة التحرير بفحص الورقة العلمية مبدئياً للنظر في مدى مطابقتها لقواعد النشر الأساسية وصلاحيتها للتحكيم من حيث: ملاءمة الموضوع للمجلة، توفر القواعد الاساسية للبحث العلمي، سلامة اللغة، دقة التوثيق، والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي.
- يتم إبلاغ المؤلف باستلام الورقة البحثية وهل هي مقبولة للتحكيم أم لا.

التحكيم:

- تخضع المقالات المنشورة فيها للتحكيم العلمي للتأكد من أصالته وجِدَّته وأهميته للمجال، وفق الاصول المتبعة في المجلات العلمية.
- يبلغ المؤلف بتقرير متضمن خلاصة ملاحظات هيئة التحرير والمراجعين والتعديلات المطلوبة إن وجدت بدون ذكر أسماء المراجعين في التقرير الذي يرسل الى المؤلف.
- يقوم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على الورقة البحثية استناداً الى نتائج التحكيم ويعيد ارسال الورقة البحثية الى المجلة، مع إظهار التعديلات (Track Changes).

القبول والرفض:

- يبين المؤلف في ملف مستقل يرفقه مع الورقة البحثية المعدلة أجوبته على جميع النقاط التي أثيرت في رسالة هيئة التحرير والتقارير التي وضعها المراجعون.
- تحتفظ المجلة بحق القبول والرفض استناداً الى التزام المؤلف بقواعد النشر وبتوجيهات هيئة تحرير المجلة.

شـروط النشــر

- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة.
- يجب تحرير المقال وفق منهجية علمية صحيحة دون تجريح أو إساءة أو تمييز و إحترام الأفكار المتناولة في متن المقال.
- يلتزم الباحث بالموضوعية العلمية و الأصالة في إعداد بحثه.
- يلتزم الباحث بالأمانة العلمية في تحرير مقال وإحترام حقوق الملكية الفكرية.
- يلتزم الباحث بإحترام القالب المجلة تحت طائلة رفض المقال شكلياً إذا لم يتطابق مع الشروط الشكلية وتحريره وفق أبعاد الصفحة بدقة .
- يكون نوع الخط في المتن للبحوث باللغة العربية (Traditional Arabic) بحجم (14)، والعناوين (Bold) بحجم(14).
- يكون نوع الخط في المتن للبحوث باللغة الإنجليزية (Times New Roman)، والعناوين بنفس الخط (Bold)، بحجم(12).
- يكون نوع الخط في الجداول العربية (Traditional Arabic) بحجم (12)، والجداول باللغة الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (10).
- يكون ترقيم صفحات البحث في أسفل الصفحة.
- تستخدم الأرقام (1 – 2 – 3 .....) في جميع ثنايا البحث.
- يراعى في كتابة البحث عدم إيراد إسم الباحث أو الباحثين في متن البحث صراحة، وتستخدم كلمة (الباحث أو الباحثين) بدلاً عن الإسم، سواء في المتن، أو في قائمة المراجع.
- على الباحث أن يتأكد من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية، وسلامة الترجمة من اللغات الأجنبية.
- التهميش : يعتمد الباحث في كتابة المقال مجموعة من المصادر والمراجع البيبليوغلرافية وللامانة العلمية يجب تهميشها بطريقة منهجية علمية صحيحة، وتهمش بطريقة آلية ضمن آخر صفحة من المقال بطريقة أتوماتيكية ((References))، وتكتب : (الخط: Traditional Arabic، حجم الخط 12، تباعد أسطر 1.0).
- يتم ترتيب قائمة المراجع وفق الطريقة المنهجية الصحيحة بعد تحرير الخاتمة :

()– الكتب : المؤَلِّف/ المؤَلِّفين: عنوان الكتاب، الناشر، البلد، الطبعة (ط)، السنة، الجزء (ج)/ المجلد (مج)، الصفحة(ص).

()–الرسائل والأطروحات الجامعية الإسم الكامل للباحث (مُؤَلِّف الرسالة/ الأطروحة): عنوان الرسالة/ الأطروحة ، رسالة ماجستير/ أطروحة دكتوراء غير منشورة، التخصص، الكلية والجامعة، التاريخ، الجزء (ج)، الصفحة (ص).

()–المقالات : المؤَلِّف/ المؤَلِّفين: عنوان المقال، اسم المجلة، الجهة المصْدِرة، المجلد، العدد، السنة،الصفحة (ص).

()–أعمال ملتقى أو مؤتمر : المؤَلِّف/ المؤَلِّفين: عنوان المداخلة، عنوان الملتقى/ المؤتمر، مكان الانعقاد، التاريخ، الصفحة (ص).

()–الوثائق القانونية : المادة/ المواد (xx): نوع الوثيقة (الاتفاقيات الدولية، الدستور، القانون العضوي،القانون العادي، الأوامر، المراسيم، اللوائح والتعليمات...)، رقم الوثيقة، تاريخ الوثيقة، مضمون الوثيقة، الجريدة الرسمية (ج.ر)، العددوالتاريخ الذي صدرت فيه، الصفحة (ص)/ الصفحات (ص ص).

()–الأحكام والقرارات القضائية : ذكر الجهة القضائية المصْدِرة للحكم/ القرار، الغرفة صاحبة الاختصاص (الغرفة الاجتماعية، الجنائية، المدنية)...، رقم الملف، تاريخ الحكم/ القرار، ذكر أطراف النزاع، مصدر القرار(عنوان المجلة، رقم العدد وتاريخه)، الصفحة (ص).

()–المواقع الإلكترونية: اسم الكاتب، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل (عنوان الموقع URL)، تاريخ التصفح: (اليوم، الشهر، الساعة، الدقيقة).

- https://adresse compléte .(consulté le jour/ mois/ année) à…h….(heure).)

– يعتمــد نظام رابطة السيكولوجيين الأمريكان (APA) American Psychological Association الإصدار السادس لأغراض التوثيق للمراجع بالإنجليزية والاقتباس واخراج الأشكال والجداول وأخلاقيات البحث وغيرها من عناصر تقرير البحث شكلاً ومضموناً، وعلى الباحث أن لا يعتمد على المصادر الثانوية غير الموثوقة في هذا المجال.

رسوم النشر:

رسوم التقديم للمتابعة فقط: (50 دولار أمريكي).

ملحوظة: الرسوم غير قابلة للاسترداد سواء تم قبول البحث لورقة النشر أم لا.

رعاية:

المجلة برعاية: أكاديمية التطوير العلمي، مجموعة سما دروب للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي.

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 8 (2022)، Volume 3, Issue 8

محتويات العدد

رقم البحث	عنوان البحث	الصفحة
0042	الحق العام الشرعي في النكاح الباطل - دراسة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 15 لسنة 2019م د. محمود احمد الرماضنة	11
0043	الأساس القانوني لمسؤولية شركات التبليغ الخاصة د. غدير "محمد صبحي" التميمي	34
0044	ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الأردني د. محمد سالم أبو سته الشاهين	52
0045	شركة رأس المال المغامر في التشريع الاردني أ. حمزة علي عواد الحربي ، أ.د. عبدالوهاب عبدالله المعمري	71
0046	المرأة في الإسلام (حقوها ومتعلقاتها الفقهية) -دراسة موضوعية في ضوء الكتاب والسُنّة م. شهاب أحمد سلمان	87
0047	الطبيعة والجمال عند الشاعر الصيني لي باى Li Bai دراسة موضوعية د. ستار عايد بادي العتابي	101
0048	دور نظم المعلومات الإدارية فى التخطيط الإستراتيجي التطبيق على التعليم العالي في السودان د.الطاهر محمداحمد محمد حماد ، د.عبد الملك عثمان عمرعبد الله، د.محمد عبدالرحمن محمد عثمان	117

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 8 (2022)، Volume 3, Issue 8

الحق العام الشرعي في النكاح الباطل

دراسة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم15 لسنة 2019م

د. محمود احمد الرماضنة[1]

Legal public lawsuit in false marriage

A study in the Jordanian Personal Status Law No. 15 of 2019

Dr. Mahmoud Ahmad Arramadinah

ملخص:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على الحق العام الشرعي والوقوف على المسائل المتعلقة بالنكاح الباطل حسب ورودها بقانون الأحوال الشخصية الأردني، وبيان ما يصلح أن يكون منها محلاً للحق العام ببيان الحق المتعلق بها من حيث كونه حقاً عاماً أم لا، وذلك من خلال إثبات الحق العام فيها، وبيان خطورتها على الفرد والمجتمع، مما يساهم في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتحصينه والارتقاء بالادعاء بالحق العام، وذلك من خلال الدراسة الفقهية للمسائل المذكورة ضمن إطار المذاهب الأربعة، ثم بيان خطورتها على المصالح العامة، وبيان موقف قانوني الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات الشرعية من حيث اعتبار هذه المسائل في نطاق الحق العام أم لا.

وبعد تتبع مسائل النكاح الباطل الواردة بالقانون، وجد الباحث أن القانون[2] قد استوعب نصاً جميع مسائل النكاح الباطل. وتختم الدراسة ببيان أن الحق العام مَصون محفوظ في الشريعة والقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية، فلكل أحد الادعاء بالحق العام الشرعي حال ثبوت ذلك لديه أو تبليغ النيابة العامة الشرعية بذلك كونها صاحبة الاختصاص.

الكلمات المفتاحية: المحرمات بالنسب، نكاح الوثنية، المجوسية، معتدته، النيابة العامة.

Abstract :

This study came to identify the legitimate public right, and to stand on the issues related to false marriage, as it appears in the Jordanian Personal Status Law, and to indicate what is suitable for them to be the subject of the public right, by stating the right related to it in terms of whether it is a public right or not, through proving the public right to it, And the statement of its danger to the individual, and society, which contributes to controlling the behavior of individuals in society and immunizing it and raising the claim of public right, through the jurisprudential study of the issues mentioned within the framework of the four schools, then explaining their danger to public interests, and a statement of the legal position of personal status and the principles of legal trials in terms of considering these Issues within the scope of public right or not,

(1) وزارة الأَوقاف والشؤُون والمقدَّسات الإِسلامية– الأردن.

(2) والمتضمن قانون الأحوال الشخصية الأردني وقانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني.

After tracing the issues of false marriage contained in the law, the researcher found that the law has textually absorbed all the issues of false marriage.

The study concludes with a statement that the public right is preserved in the Sharia and the laws on personal status, so everyone has the right to claim the public right if it is proven to him or notify the Sharia Public Prosecution of that because it has jurisdiction,

Keyword: Forbidden by lineage, pagan marriage, Magmatism, his aggressor, the Public Prosecution.

المقدمة:

إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا(71) ﴾ (الأحزاب:70-71).

وبعد:

فإن من أهم مقاصد الإسلام تكوين مجتمع صالح متعاون يحقق الغاية التي خلق من أجلها، وهي عبادة الله أولا، ويحقق الحياة الكريمة والأمن الدائم ثانيًا. فالمجتمع الإسلامي مجتمع مثالي يتعاون أهله في تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

وقد حافظ الإسلام على هذه الحقوق ومنع الاعتداء عليها، فقد فرض الإسلام العقوبات المتنوعة الحاسمة على الجرائم المرتكبة من قبل مريدي الفساد؛ لأنها تمثل اعتداء على حقوق الجماعة –وتسمى حقوق الله أو الحق العام–وعلى حقوق الأفراد وهو الحق الخاص أو الشخصي، ومعنى المساس بحقوق الجماعة أو حقوق الله: أن تكون الجريمة تمس كيان الجماعة ومصالحها مساساً مباشراً، وتنال من الفضيلة التي تحمي المجتمع من جرائم الانحلال الخلقي وتجعله يعيش في طهر وأمن ونظام. ويعني الاعتداء على حقوق الفرد: أن تكون الجريمة اعتداء على مصالح الأفراد وتمس حقوقهم مساساً مباشراً[3].

وحيث إنَّ نظام الادعاء العام الشرعي والنيابة العامة التي تعنى بالدعاوى العامة المتعلقة بالحق العام الشرعي موجود فلا بد من الاهتمام به ومؤازرته بكل أشكال العناية والدعم ومن ذلك الدراسات العلمية التي تطوره وترتقي به الى مدارج الكمال في كل جزئية تنقصه.

وقد وجدت أن هذا النظام لم يحدد أو يبين الحق العام الشرعي في القضاء الشرعي الأردني فرأيت لزاماً عليَّ أن أسدَّ الخلل–حيث كلنا على ثغرة –فكانت هذه الدراسة التي وسمتها بـ "**الحق العام الشرعي في النكاح الباطل دراسة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم15 لسنة 2019 م** "، والتي أسأل الله العون فيها والسداد والرشاد.

(3) الحسون، د.علي بن عبد الرحمن الحسون، أنواع الحقوق التي تحميها العقوبات الشرعية و الآثار المترتبة عليها ، مجلة البحوث الاسلامية، العدد 56، 1999م، ص207، المصدر : المكتبة الشاملة الحديثة، https://almaktaba.org/book/34106/25220#p11.

مشكلة الدراسة:

إنه لايوجد تحديد للحق العام في قانون الأحوال الشخصية الأردني، وهذا يؤدي الى إشكال في تطبيقات المحاكم الشرعية للدعوى العامة، فجاءت هذه الدراسة لتحدد نطاق الحق العام في مسائل النكاح الباطل من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما المقصود بالحق العام؟
2- ما أركان الحق العام وأقسامه، وما أهميتها؟
3- ما الفرق بين الحق العام والحق الخاص؟
4- ما محل الحق العام في قضايا النكاح الباطل؟

أهمية الدراسة:

قال تعالى:(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (65))(النساء، 65)، فنزولاً عند هذه الآية الكريمة يجتهد المخلصون من هذه الأمة للعودة إلى تحكيم شريعة الله في الحياة. ومن جوانب هذا التطبيق ومجالاته مسائل الأحوال الشخصية ومنها النكاح، وهذه المسائل فيها الحقوق الخاصة وفيها كذلك الحقوق الشرعية أي حق الله تعالى وحيث إن قانون أصول المحاكمات الشرعية وكذلك النيابة العامة تُقرُّ بصحة الدعوى العامة وفقاً لشرع الله كونها حقوق لله تعالى، وحيث إن للدعوى العامة تطبيقات في المحاكم الشرعية الأردنية، إلا أنه على الرغم من ذلك كله لم ينص القانون على تحديد الحق العام، فبقي متروكاً لاجتهاد القضاة في تطبيقاتهم لهذا النوع من الدعاوى.

لهذا كله جاءت هذه الدراسة لتشكل جهداً مساهماً في إعادة تحكيم شرع الله وقانونه، محددة لمعالم الحق العام في القضاء الشرعي، ومبينة نطاقه في مسائل النكاح ليسترشد بها القضاة والنيابة العامة الشرعية.

أسباب اختيار الموضوع:

معلوم أن المحاكم الشرعية تقوم بدورٍ بالغ الأهمية لما له من مساس اختصاصي في الأسرة وشؤونها. وحيث إن هذه المحاكم يُعمل فيها بأحكام الشريعة الغراء، وإن القوانين النافذة في القضاء الشرعي في الأردن لم تحدد الحق العام، وإنه لم يدرس بهذه الخصوصية من قبل.

فجاءت هذه الدراسة لتبين محل الحق العام ونطاقه في باب النكاح الباطل، مساهمة في تطوير القضاء الشرعي، وكذلك لتكون مرشداً ومعيناً للسادة القضاة الفضلاء، ثم لتكون مادة علمية منقحة محكمة بين يدي طلاب العلم والباحثين المختصين في هذا المجال، ولتضيف بذلك مادة علمية جديدة في مكتبة القانون الشرعي، وشعلة نور وهداية في مشروع قوننة الفقه الإسلامي الذي يساهم في السعي للعمل على تحكيم شرع الله وقانونه سبحانه وتعالى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ما يأتي:

1- التعرف على الحق الشرعي الذي هو الحق العام.
2- الوقوف على أهمية وخطورة قضايا الدعوى العامة المتعلقة بالحقوق العامة.
3- الوقوف على القضايا والمسائل التي تُعدُّ محلًا للحق العام في باب النكاح الباطل.
4- المساهمة في الارتقاء بالادعاء بالحق العام الشرعي تأصيلاً ودراسة.

الدراسات السابقة:

ليس من الدقة القول بأن موضوع الدراسة لم يكتب به من قبل مطلقاً، وإلاّ فما فائدة ذكر المراجع، وكيف يمكن اعتبار ذلك مصدره التشريع الإسلامي الحنيف، فمسائل أو فكرة هذه الدراسة موجودة في بطون كتب الفقه عند علمائنا رحمهم الله أحياءً وأمواتاً.

غير أن وجود مصنف أو دراسة علمية متخصصة قد جمعت أو درست الحق العام محددة نطاقه في باب معين كالنكاح، فبهذه الصورة لم يقف الباحث في حدود استقصائه على شئ من ذلك أبداً، حتى أن القوانين الخاصة بالنيابة العامة الشرعية والتي قد أُقرَّت مؤخراً في مجلس الأمة الأردني لم يرد فيها ما يحدد الحق العام في النكاح.إلا أن الباحث قد وقف على بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة بشكل أو بآخر، ومنها:

1- " الادعاء بالحق العام الشرعي وتطبيقاته في المحاكم الشرعية الفلسطينية "

رسالة دكتوراة قدمها الباحث ناصر عبد العزيز طه دودين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة بتاريخ 5 /2014/11 م. وقد تناولت هذه الدراسة النشأة التاريخية للادعاء العام والقضاء الفلسطيني ثم عرف الباحث الادعاء بالحق العام الشرعي، وأصَّل له تأصيلاً شرعياً وهو بهذه الجزئية قد تميز عن الدراسات الأخرى، ثم أشار الى بعض التطبيقات للادعاء بالحق العام الشرعي في محاكم فلسطين – فكَّ الله أسرها –.

إلا أن الباحث لم يستوعب في دراسته التطبيقية لجوانب النكاح خاصة، وإنما تناول الآليات القانونية لتطبيق الادعاء بالحق العام، فضلاً عن أنه لم يحدد محل الحق العام ولا حتى نطاق الادعاء به، في حين أن دراستي قد حددت الحق العام الشرعي ثم بينت نطاقه في مسائل النكاح الباطل، إضافة إلى مقارنة الحق العام بالخاص للتفريق بينهما لإزالة أي لبس في ذلك.

2- "هيئة التحقيق والإدعاء العام ودورها في تحقيق العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية "، قدمها الباحث: فيصل بن معيض القحطاني، مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999م.

بين فيها الباحث أصل الهيئة وتشكيلها وعلاقتها بالمحاكم والأجهزة الأمنية الأخرى. كما تكلم فيها عن دور الهيئة في الإشراف على السجون وتنفيذ الأحكام. فجوهر هذه الدراسة يُعنى بهيئة التحقيق والادعاء العام السعودي ودورها في

تحقيق العدالة الجنائية، ولم يحدد الحق العام، كما لم يتطرق للدعوى العامة بشيء. في حين أن دراستي منصبَّة على الحق العام وتحديد نطاقه وهذا لم يتطرق اليه الباحث المذكور في دراسته.

3- **"دور النيابة العامة في إقامة الدعوى العمومية في فلسطين دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير قدمها الباحث محمود نظمي محمد صعابنة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 28 /7 / 2011 م.

وقد تناول فيها الباحث تاريخ النيابة العامة ثم تكلم عن النيابة العامة من حيث: دورها في الدعوى العمومية قبل المحاكمة وفي أثناء التحقيق الإبتدائي وفي مرحلة المحاكمة ومن حيث الطعن في الأحكام، واستعرض اختصاصات أخرى للنيابة العامة كالإشراف على الدوائر القضائية مثلاً.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسة في أنها تبحث اثبات الحق العام في باب النكاح الباطل، وهذا ما لم يتعرض له الباحث محمود نظمي المذكور حيث تركزت دراسته حول دور جهاز النيابة العامة فقط.

منهج الدراسة:

لقد تنوع منهجي في هذه الدراسة حسب حاجة وطبيعة القضايا المكونة لها، فقد استندتُ في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مشتملة على مبحثين، المبحث الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة، والمبحث الثاني: الحق العام في النكاح الباطل. وكلٌّ منهما يشتمل على مطالب عدة، وبعض المطالب يشتمل على فروع.

كما وانتهت بخاتمة تحتوي على النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة، وما يوصي به الباحث في ضوء نتائجها، ثم وضع الباحث قائمة للمراجع والمصادر.

المبحث الأول

التعريف بمصطلحات الدراسة

المطلب الأول: التعريف بالدعوى العامة:

الحق العام هو جوهر هذه الدراسة فلا بد أن نبيّن حقيقته، وأن نميزه عمّا يقابله وهو الحق الخاص، وما يتعلق بذلك من مفاهيم يلزم بيانها.

أولاً: مفهوم الحق العام والفرق بينه وبين الحق الخاص.

❖ **معنى الحق في اللغة:** يرد الحق في اللغة على معانٍ عدة لعل من أبرزها:

1- يرد كاسم من أسماء الله الحسنى وقيل من صفاته سبحانه، قال تعالى:﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(6) ﴾ (الحج: 6). قال بن الأثير : هوالموجود حقيقةً المتحقق وجوده وإلهيته[4].

([4]) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرَّم بن منظور الإفريقي المصري، 2005م، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج4، ص176.

2- نقيض الباطل[5]، قال تعالى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18) ﴾ (الانبياء: 18).

3- الشيء الثابت والواقع، يقال يحق حقاً وحقوقاً أي صار حقاً وثبت[6]. قال تعالى:﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا(63) ﴾ (القصص: 63).

4- ويرد بمعنى الخصومة، فيقال ما لي فيك حق ولا حقاق، أي خصومة[7].

غير أن المعنى الأكثر مناسبة للدراسة المعنى الثالث وهو: الشيء الثابت الموافق للواقع، قال تعالى:﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ(118) ﴾ (الأعراف: 118). فوقع الحق أي ثبت الحق واستقر وذهب ما عداه[8].

❖ معنى الحق في الإصطلاح:

لقد ذكر الفقهاء مصطلح الحق في مواضع عدة وبمعانٍ متباينة، إلّا أن ما يجمعها هو دخولها تحت معنى الثبوت[9]. ومن أبرز هذه التعريفات:

1-إن الحق هو الموجود من كل وجه، الذي لا ريب في وجوده[10]. وهذا تعريف أصولي يعبر عن المعنى اللغوي ذاته.

2-إن الحق ما كان مصلحة لها اختصاص بصاحبها شرعاً[11].

وما كان ينبغي ذكره هنا ما يكون لصاحب الحق -خاصاً أو عاماً-من سلطة.

3-وعرفه الشيخ الزرقا-رحمه الله تعالى- هو اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً[12].

ولعل تعريف الزرقا من أدقّ التعريفات حيث يدخل فيه جميع أنواع الحقوق، فضلاً عن أنه أشار إلى السلطة التي تمنحه استعمال هذا الحق والتصرف بناءً عليه.

❖ المقصود بالحق العام الشرعي:

للحق أقسام باعتبارات متعددة، وما يعنينا منها هنا: الحق باعتبار صاحبه ومنه حق الله أو الحق العام، وهذا هو موضوع دراستنا، وأما إضافة لفظة " شرعي " فإنما جاءت عندما تم تقسيم المحاكم إلى مدني وشرعي وذلك بعد انهيار الدولة الإسلامية وهيمنة الاستعمار، فأمسى لزاماً تقييده بالشرعي ليتميز عن الحق المدني العام اختصاص المحاكم المدنية

([5]) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج4، ص176.

([6]) المرجع السابق.

([7]) المرجع السابق.

([8]) القطان إبراهيم، 1403هـ، تيسيرالتفسير، مطابع الجمعية العلمية الملكية،عمان، المجلد 2، ص193.

([9]) الخفيف، علي محمد، 1967 م، الملكية في الشريعة الإسلامية، مطبعة لجنة البيان العربي، ص1-2.

([10]) البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، 1997م، كشف الأسرار على أصول البزدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص145.

([11]) الخفيف، علي محمد،1430هـ،التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة،دار الفكر العربي،القاهرة، ص14.

([12]) الزرقا، مصطفى أحمد، 1999م، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة، دار القلم، دمشق، ص19.

ذات القانون الوضعي، والحق لا يتأثر بوصفه بالعام، فيبقى المعنى نفسه. وهنا نخلص إلى القول بأن الحق العام الشرعي **هو حق الله الذي تحفظ بحفظه مقاصد الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة للناس.**

ولنا أن نقول إنه إذا كان الحق خالصاً لله تعالى أو للعبد ولله تعالى وحق الله تعالى فيه غالب فإنه يكون حقاً عاماً وذلك لتعلق حق المجتمع فيه، وينصرف حق المطالبة فيه إلى أي فرد من أفراد المجتمع ويكون بتلك المطالبة نائباً عن المجتمع.

غير أنه للمحافظة على الحق العام الشرعي وحمايته لا بد من الادعاء به، والدعوى التي ترفع هنا تُسمى الدعوى العامة، ولتعلقها بالحق العام الشرعي موضوع الدراسة أرى من المفيد بيان مفهومها وأهميتها، وهذا ما سيتناوله المطلب الآتي:

المطلب الثاني: مفهوم الدعوى العامة وأهميتها :

أولًا: مفهوم الدعوى العامة:

عرّف العلماء الدعوى العامة تعريفات عدة منها:

1- عرفها ابن خلدون حيث قال: " وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "[13].
2- وعرفّها الماوردي فقال:" هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله "[14].
3- تعريف حاجي خليفة:" علم باحث عن الأمور الجارية بين أهل البلد من معاملاتهم اللاتي لا يتم التمدن دونها من حيث إجراؤها على قانون العدل بحيث يتم التراضي بين المتعاملين، وعن سياسة العباد ينهى عن المنكر ويأمر بالمعروف، ولا يؤدي إلى مشاجرات وتفاخر بين العباد، بحسب ما رآه الخليفة من الزجر والمنع ومبادئه، بعضها فقهي وبعضها أمور استحسانية ناشئة عن رأي الخليفة "[15].
4- هي " رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الافراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد، أي في المجال الاجتماعي بوجه عام تحقيقاً للعدل والفضيلة، وفقاً للمبادئ المقررة في الشرع الاسلامي وللأعراف المألوفة في كل بيئة وزمن "[16].
5- هي " فاعلية المجتمع في الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله تطبيقاً للشرع الاسلامي "[17].

([13]) ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، 2004م، المقدمة، تحقيق حامد أحمد الطاهر،دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، ص283.

([14]) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، 1996م، الأحكام السلطانية، تحقيق وتخريج عصام فارس الحرستاني ومحمد إبراهيم الزغلي،المكتب الاسلامي، ص363.

([15]) حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله، القسطنطي الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، 1999م، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ج1، ص77.

([16]) المبارك،محمد بن عبد القادر بن محمد،1387،الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، دارالفكر،بيروت، ص73.

([17]) إمام،محمد كمال الدين،1406هـ،أصول الحسبة في الإسلام، دارالهجرة بمدينة نصر،مصر،ص16.

6- هي"الدعوى التي يتقدم بها الشخص إلى القاضي دون أن يطلب بها حقاً خالصاً لنفسه وإنما يطلب الحق لله تعالى، أو حقوق المسلمين عامة، يبتغي بذلك أجراً من الله"[18].

ومما نلحظه في التعريفات جميعها رغم التباين في البعدين الزمني والبيئي إلا أنها تعبر عن الأصالة التشريعية في مراعاتها للهدف الأسمى منها وهو رعاية المصالح العامة للناس وإن اختلفت مسمياتها وصورها، فنجد في ذلك الوقت أن بعضها يعبر عن مرونة الفقه الإسلامي في مواكبة تطور المجتمعات على اختلاف العصور.

غير أن هذه التعريفات لاتخلو من ملاحظةٍ فنجد أن ابن خلدون جعلها وظيفة دينية من غير أن يشير إلى ماهية هذه الوظيفة ومن راعيها وبالتالي تُعدُّ العبارة فضفاضة لا تُركز في حقيقة الدعوى العامة، بينما نجد الماوردي قيَّدها بظهور المنكر سواء كان بفعل المنكر أم بترك المعروف. والحقيقة أن الاعتداء على حرمات الشرع والمصالح العامة لا يُشترط لمنعها أن تصبح ظاهرة أو تبلغ مبلغ الظاهرة، وإلا سيكون فساداً قد استشرى فيصعب كبح جماحه. كما ونجد أن حاجي خليفة قد اعتبرها علماً، فنظر إليها من كونها نظرية أو من الجانب النظري وحسب، في حين أن الدعوى في حقيقتها إجرائية عملية، فجعلها علماً يلزم منه عدم الإلزام في تنفيذها عملياً. وهذا يخالف الفكر القانوني وفلسفته سواء كان شرعياً أم قانونياً بل يسلبه سلطته فيضعفه. ونجد أن محمد بن المبارك قد أضفى عليها الصبغة المعاصرة عندما عبَّر عنها بأنها رقابة إدارية لكنه جعلها محصورة في موظفين مكلفين من الدولة مهمتهم متابعة ذلك في المجتمع، والصحيح أنه لكل فرد بالمجتمع أن يرفع الدعوى العامة إما بنفسه وإما بتبليغه القاضي أو النائب العام، فالمسألة ليست حصرية على الدولة فقط، وإن كانت من أهم مهام الدولة، وهذا ما حاول الدكتور محمد كمال الدين معالجته في تعريفه للدعوى العامة، إلا أنه ذهب إلى الطرف الآخر للمسألة فلم يُشر إلى دور الدولة – رغم أهميته – فجعلها فاعلية المجتمع فقط ثم ربط هذه الفاعلية بظهور المنكر.

ومن هنا يرى الباحث أن خير تعريف للدعوى العامة هو: **قول مقبول أو ما يقوم مقامه في مجلس القضاء تطلب فيه الدولة أو أحد أفراد المجتمع رفع الاعتداء على المصلحة العامة أو حق الله تعالى تطبيقاً للشرع الإسلامي حال العجز عن ذلك.**

فنجد في هذا التعريف أنه يبين طبيعة الدعوى بأنها قول ويميز بين معناها اللغوي والاصطلاحي، كما يشير إلى صاحب هذه الصلاحية، مؤكداً على الفلسفة الإسلامية في التقاضي بأنها حال العجز عن تغيير المنكر ورفعه، فليس الهدف التخاصم والتشاكي وإشغال القضاء. وإنما الهدف الحفاظ على حرمات الشرع ومصالح الناس. ويشير هذا التعريف أيضاً إلى المرجعية في الدعوى العامة بأنها تطبيقٌ للشرع فهي حكم شرعي زاجر عن الاعتداء على حرمات الشرع والمصالح العامة.

(18) بصري،محمد بن معين الدين،2004م،أحكام السماع والاستماع، دار الفضيلة، الرياض، ص255.

ثانيًا: أهمية الدعوى العامة:

الإنسان بطبعه مخلوق اجتماعي فلا بد من وجود مجتمع يعيش فيه ولا بدَّ من وجود تشريع ينظم حياة الأفراد في هذا المجتمع لينعم بالاستقرار والأمن، يتعامل أفراده بالمودة والألفة على قاعدةٍ من التعاون على البر والتقوى ومنع الضرر والعدوان كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ(2) ﴾ (المائدة:2). وهذا أساسي لتحقيق مقاصد التشريع الاسلامي في المجتمعات. وذلك حتى يتمكن الإنسان من تحقيق الخلافة في الأرض، تلك المهمة التي أوكلها الله للإنسان في هذه الحياة الدنيا قال تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة:30). ولتحقيق الغاية التي من أجلها خلقه الله تعالى، وهي إقامة العبادة لله تعالى وحده، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ(56) ﴾ (الذاريات:56). وحيث إن الناس يتباينون في تفكيرهم وميولهم وطبائعهم، وحيث إن الانسان يعتريه النقص وهو غير معصوم، فلا بدَّ من وقوع اعتداءات على الحقوق وخاصة العام منها، لذا يحتاج الناس إلى نظام يوجههم ويهديهم إلى العدالة، كما لا بد لهذا التشريع أن يكون زاجراً بعقوباته، وهذا يتطلب سلطة تعمل على تحقيق ذلك، وإلا لعاش الناس في فوضى عارمة ينتج عنها ظلم شديد قد يؤدي إلى تعطيل التنمية والتطور في حياة الإنسان، هذا فضلاً عن تهديده في مرحلة ما للبقاء الانساني. وهنا تكمن أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي هو قوام الدعوى العامة والباعث عليها حفاظاً على حق الله تعالى والذي يعتبر حق المجتمع (الحق العام).

المطلب الثالث: المقصود بالحق العام في النكاح الباطل:

أولاً: مفهوم النكاح الباطل:

في اللغة: مصدر من نكح، يقال نكح فلان امرأة ينكحها نكاحاً إذا تزوجها [19].

قال الأزهري: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل للتزوج النكاح، لأنه سبب الوطء المباح[20]. وأصل معناه في اللغة الضم والجمع.

الباطل: بطل الشيء يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطلاناً لمعنى ذهب ضياعاً وخُسراً، فهو باطل والباطل نقيض الحق [21].

(19) المرجع السابق، ج2، ص103.
(20) المرجع سابق، ج14، ص351.
(21) المرجع السابق.

في الاصطلاح:

1- **عرف الحنفية النكاح الباطل:** هو ما فقد ركناً من أركانه أو شرطاً من شروط انعقاده[22].

2- **عرف الجمهورالنكاح الباطل:** هو ما فقد ركناً من أركانه أو شرطاً من شروط صحته[23].

في القانون:

يكون النكاح باطلاً في قانون الأحوال الشخصية الأردني في الحالات الآتية[24]:

1- "تزوج الرجل بمن تحرم عليه على التأبيد بسبب النسب أو المصاهرة.
2- تزوج الرجل بزوجة الغير أو معتدته.
3- زواج المسلم بامرأة غير كتابية.
4- تزوج المسلمة بغير المسلم".

ويمكننا اعتماد تعريف الحنفية، حيث إنه يفسح مساحة أكبر لصور العقد الذي يحفظ بعض الآثار المترتبة على العقد، وذلك بإبداء تفصيلات أكثر من قول الجمهور. وأما القانون فلم ينص على تعريف اصطلاحي خاص بالنكاح الباطل واكتفي ببيان الحالات التي يكون فيها النكاح باطلاً. وفي هذه الحالة يُصار الى تعريف الحنفية كما نص القانون[25]، وهو ما اختاره الباحث.

ثانياً: المقصود بالحق العام في النكاح الباطل:

هذا معنى الحق العام منفردا، أما إذا أضفناه إلى مصطلح النكاح الباطل فسيكون له معنى آخر وهو: " **نطاق الحق العام ومحله في مسائل النكاح الباطل على وجه التحديد** ". واستُعمل لفظ النطاق لبيان أن هذه الدراسة اشتملت في أفقها وحددت في إطارها جميع مسائل النكاح الباطل التي تصلح أن تكون محلاً للحق العام وللادِّعاء به دون غيره من الحقوق كدعاوى النفقة والمهر والشقاق والنزاع مثلاً وكل ما يتعلق بالحق الشخصي الخالص.

(22) الزحيلي وهبة، 1418 هـ، الفقه الاسلامي وأدلته ، دار الفكر، دمشق، ج9 ، 6587 .
(23) قانون الأحوال الشخصية الأردني، مرجع سابق، مادة 325.
(24) الجريدة الرسمية، العدد رقم (5061) تاريخ 17 / 10 / 2010م، قانون الأحوال الشخصية الأردني، مادة30.
(25) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مرجع سابق، كتاب أحاديث الأنبياء صلوات الله عليهم، باب قول الله تعالى: واتخذ الله ابراهيم خليلا رقم 3358، ج 4، ص 140.

المبحث الثاني

الحق العام في النكاح الباطل

المطلب الأول: الحق العام في الزواج ممن تحرم على التأبيد:

أجمع أهل العلم على بطلان نكاح المحرمات على التأبيد وذلك بالنَّص والإجماع[26] قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ (النساء:23)، فقد نص القرآن صراحة على حرمة نكاح كلٍّ من :

أ- المحرمات بالنسب:

1- **الأمهات:** ويلحق بهنَّ الجدات وان عَلَون من الطرفين الأب والأم، لأن الجدَّة أُمّ مجازاً. ويُعبِر عن ذلك القرآن، فقد ذكرها بصيغة الجمع على الرغم من أنه لا يكون للفرد الواحد إلا أُمَّا واحدة. والأم التي ولدت أصل له وأصلها أيضا يُعدُّ أصلاً له فكأنَّ الآية تريد بأمهاتكم أصولكم من النساء. وحديث أبي هريرة عند البخاري في معرض تعليقه على قصة إبراهيم عليه السلام وزوجته سارة مع أحد الجبابرة، قال أبوهريرة:(تلك أمكم يابني ماء السماء)[27]. فوصف سارة بأنها أُمُّنا. وكذلك نصت الآيات على تحريم العمات والخالات وهنَّ بنات الأجداد، والجدات أقرب فيحرمن من باب أولى وقد انعقد الإجماع على تحريمهن[28]. فهو من المعلوم من الدين بالضرورة.

2- **فروع الرجل من النساء:** وهنَّ كل أنثى انتسبت للرجل بالولادة له مثل البنت الصلبية وإن نزلن، ودليل ذلك قوله تعالى:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ (النساء:23)، والبنات جمع بنت وهنَّ في اللغة الفروع من النساء فيكون معنى الآية وفروعكم من النساء. حيث إن كل امراة تُعدُّ بنت آدم كما أنَّ كل رجل ابن آدم. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾(الأعراف:31)، ولذا كل امرأة ترجع إلى فرعك هي فرعك. وقد انعقد

---

(26) ابن حزم أبو محمد علي بن احمد، 1357هـ، مراتب الإجماع، مكتبة القدس، ص66. الجندي، خليل بن إسحاق، 1426هـ، مختصر خليل، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث/القاهرة، ج1، ص 99. ابن هبيرة الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة البغدادي الحنبلي، تحقيق محمد حسين الأزهري،1430هـ، إجماع الأئمة الأربعة واختلافهم، دار العلا للنشر والتوزيع.، ج2، ص183. المقدسي، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد، 1425هـ، المغني، دار الحديث/القاهرة، ج9 ص 279. ابن حزم، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، 1426هـ، المحلَّى، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج 9 ص 677. ابن النقيب المصري، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله، 2006م، عمدة السالك وعد الناسك، تحقيق ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، ص 377. الفتوحي الحنبلي تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز، 1434هـ، منتهى الإرادات، الطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الكويت، ص636. الموصلي عبد الله بن محمود،1430هـ، الاختيار لتعليل المختار، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، ج 3 ص 43.

(27) الموصلي عبد الله بن محمود، الاختيار، مرجع سابق، ج 3 ص 43. الجندي، خليل بن إسحاق، مختصر خليل، مرجع سابق، ج 1 ص 99. ابن النقيب المصري، عمدة السالك، مرجع سابق. ص 377. الحنبلي تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز، منتهى الإرادات، مرجع سابق، ص 636، ابن قدامة المقدسي، المغني، مرجع سابق، ج 9 ص 677 و678.

(28) المراجع السابقة جميعها.

الإجماع أيضا على تحريم البنات وأن المقصود بهنَّ الفروع ومن حيث الدلالة فقد صرح القرآن الكريم بتحريم بنات الأخ وبنات الأخت ولا شك أنَّهن أبعد من بنات الابن وبنات البنت فيكون تحريمهنَّ من باب أولى [29].

3- **فروع أبويه:** وهن أخواته سواء كن شقيقات أَم من الأب أَم من الأم حيث يشملهنَّ اسم الأخت قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ (النساء:23). وقد انعقد الإجماع على حرمة النكاح من فروع الأبوين[30].

4- **فروع الإخوة والأخوات من النساء:** تحرم جميع النساء من فروع الإخوة والأخوات أيَّاً كانت درجتهن، وقد نص القرآن على ذلك صراحة، فقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ (النساء:23)، ولا خلاف بين العلماء على ذلك[31].

5- **فروع الأجداد والجدات من أي جهة كانت إذا انفصلن بدرجة واحدة:** فتحرم العمَّات والخالات سواء كنَّ شقيقات أم لأب، أم لأم، كما تحرم عمَّات الأصول وإن علون لأنَّهن عمَّات وخالات، فأخت الجدَّة خالة كما أن أخت الجدة عمة [32].قال تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ (النساء:23) .

ب-المحرمات بالمصاهرة:

1- زوجات الأصول وإن علون [33]كزوجة الأب، وزوجة الجدّ، وزوجة جدّ الجدّ سواء أكان جداً لأب أم لأم. قال تعالى:﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (النساء:22)، والجد مهما علت درجته يُعدُّ أباً . عن البراء قال: (مرَّ بي خالي أبو بردة بن نيار ومعه لواء فقلت: أين تريد؟ قال: بعثني رسول الله صلى

([29]) المراجع السابقة جميعها.

([30]) المراجع السابقة جميعها.

([31]) المراجع السابقه. ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، ج 9 ص 685. ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج 9 ص283 و284.

([32]) أبو داود ،سليمان بن الأشعث بن اسحق بن بشير بن شداد السجستاني، سنن ابي دود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت،كتاب الحدود، باب الرجل يزني بحريمه، رقم4457، ج4، ص390. الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، 1996م، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، كتاب الأحكام، باب باب فيمن تزوج امرأة أبيه، رقم 1362، ج3، ص35. وقال أبو عيسى حسن غريب. النسائي أبو عبد الله احمد بن سكيت بن علي الخراساني، 1421هـ، السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله، مؤسسة الرسالة، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح ما نكح الآباء، رقم 5464، ج5، ص209. وفي رواية أخرى (مر بي عمي). ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن بن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية، كتاب الحدود، باب من تزوج امرأة أبيه من بعده، رقم 2607، ج2، ص869. وحكم بصحته الألباني ومحمد فؤاد عبد الباقي.

([33]) ابن حزم ،أبو محمد علي بن احمد، مراتب الإجماع، مرجع سابق، ص66. الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار، مرجع سابق، ج 3 ص 43 و45. الجندي، خليل بن إسحاق، مختصر خليل، مرجع سابق، ج 1 ص99. ابن النقيب المصري، عمدة السالك، مرجع سابق، ص 377. الفتوحي الحنبلي تقي الدين محمد، منتهى الارادات، مرجع سابق، ص 637. ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، ج 9 ص 683. ابن قدامة المقدسي، المغني، مرجع سابق، ج 9 ص 283 و284.

الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امراة أبيه أن آتيه برأسه) [34]. فقد أجمع العلماء على تحريم نكاح الأصول وإن علون وسواء أكانت امرأة جدّه لأبيه، أو لأمه وإن بعد وسواء وطئها بملك يمين أو بشبهة لا خلاف في ذلك، وهذا قول عطاء، وطاووس، والحسن، وابن سيرين، ومكحول، وقتادة، والثوري، والأوزاعي، وأبوعبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، فلا خلاف يُحفظ في ذلك [35].

2- أصول الزوجة من النساء وإن علون، وهنَّ أمها وجدَّتها لأمها وجدتها لأبيها فمن تزوج امرأة حرُمت عليه أمها وجداتها حرمة مؤبدة، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾(النساء:23).

ولهذه المسالة حالتان هما:

أ- إذا دخل بزوجته تحرم أصولها عليه على التأبيد بالإجماع.

ب- إذا لم يدخل بزوجته، أي لمجرد العقد عليها وفيها خلاف يسير.

3- فروع الزوجة من النساء وإن نزلن وهن: بناتها، وبنات بناتها قال تعالى:﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء:23).

موقف قانون الأحوال الشخصية الأردني:

نص القانون على بطلان نكاح المحرمات على التأبيد بسبب النسب أو المصاهرة، كما جاء في المادة (30، الفقرة أ): يكون عقد الزواج باطلاً في الحالات الآتية:

1- تزوج الرجل بمن تحرم عليه على التأبيد بسبب النسب أو المصاهرة.

فإذا تزوج الرجل بمن تحرم عليه على التأبيد وقع النكاح باطلاً، وقد نص قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني على أن قضايا الزواج الباطل والفاسد من الدعاوى العامة ومن صلاحيات النيابة العامة الشرعية [36].

(34) جميع مواد قانون أصول المحاكمات الشرعية من الجريدة الرسمية، عدد رقم 5392، تاريخ 2016/4/17م، قانون رقم (11) لسنة 2016م قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية، الفصل الخامس والعشرون، النيابة العامة الشرعية.

(35) ابن رشد الحفيد القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي، 2004م بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت ، كتاب النكاح ، الفصل الثالث في مانع الرضاع ، ص 496.

(36) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، 1417هـ، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، كتاب النكاح باب يحرم من الرضاع مايحرم من النسب رقم الحديث 3382، دار الكتب العلمية، بيروت.

المادة (172):

أ- "تختص النيابة العامة الشرعية دون غيرها برفع الدعاوى المبينة أدناه ما لم ترفع من ذوي الشأن:

1- دعاوى الحق العام كدعاوى إثبات الطلاق وفسخ عقد الزواج للفساد والبطلان".

فنجد أن القانون قد صرح بأن الزواج بمن لا تحل له شرعاً يُعدُّ من القضايا الداخلة في نطاق الدعوى العامة الشرعية.

وحيث أن النكاح بهذه الصورة مخالف للشريعة ويخرق النظام العام للمجتمع، وهذا منكر تجب إزالته، فبذلك يكون الزواج ممن يحرمن على التأبيد بسبب النسب أو القرابة داخل في نطاق الحق العام الشرعي.

ج-المحرمات بالرضاع: يحرم من الرضاع كلُّ ماحرُم من النسب والمصاهرة، فقد اتفق العلماء على ذلك بالجملة [37].

الأدلة من القرآن:

قال تعالى:﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ (النساء:23).

فقد نصت الآية صراحة على تحريم نكاح المحرمات بالرضاعة سواء كن أمهات أم أخوات.

الأدلة من السنة:

1- ومن ذلك الحديث الأصل في هذه المسألة وهو عن عائشة رضي الله عنها أن عمَّها من الرضاعة يسمَّى أفلح استأذن عليها محجبة، فأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فقال لها: "لاتحتجبي فإنَّه يحرم من الرضاع مايحرم من النسب" [38].

(37) الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، أبواب الرضاع، باب يحرم من الرضاع ما حرم من النسب، رقم1152، ج2، ص446. وقال هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ρ وغيرهم. النسائي، السنن الكبرى، مرجع سابق، رقم 5438. ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، 1421هـ، مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مسند علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، رقم 1097، ج2، ص334. وقال شعيب صحيح لغيره.

(38) الموصلي عبد الله بن محمود، الاختيار، مرجع سابق، ج 3ص 51. ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد، مرجع سابق، ص506 و 507 ، كتاب النكاح. ابن النقيب المصري، عمدة السالك، مرجع سابق ص 379. الامام النووي، المجموع، مرجع سابق ج 17 ص364 و368. تقي الدين الفتوحي الحنبلي، منتهى الإرادات، مرجع سابق ص 640. محمد أبو زهرة، 1369هـ، الأحوال الشخصيه، دار الفكر العربي، ص 96 و97. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج 36 ص 220. الزحيلي وهبة، الفقه الاسلامي وأدلته، مرجع سابق، ج 9 ص7198.

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله حرَّم من الرضاع ماحرَّم من النسب) [39]. ويَحرُم الأصهار أيضاً بالرضاع قياسا على النسب، وأيضا من خلال الربط بين مفهومي الآية والحديث النبوي الشريف.

موقف قانون الأحوال الشخصية الأردني:

نص القانون على تحريم هذا الزواج واعتبر الرضاع محرّماً على التأبيد.

المادة (27):

أ- يحرم على التأبيد بسبب الرضاع ما يحرم من النسب.

فالرجل الذي يتزوج من أخته بالرضاع كالذي تزوج من أخته الشقيقة أو لأب أو لأم، وهذا نكاح فاسد بلا ريب، وفيه تجاوز للشرع الحنيف يوجب التفريق بينهما حال ثبوت الرضاع، وهو بذلك يدخل في نطاق الدعوى العامة، وقد نصَّ على ذلك قانون أصول المحاكمات الشرعية، كما في المادة (172).

المادة (172):

أ- تختص النيابة العامة الشرعية دون غيرها برفع الدعاوى المبينة أدناه ما لم ترفع من ذوي الشأن:

1- دعاوى الحق العام كدعاوى إثبات الطلاق وفسخ عقد الزواج للفساد والبطلان.

فنجد أن القانون قد صرح بأن الزواج ممن لا تحل له شرعاً يُعدُّ من القضايا الداخلة في نطاق الدعوى العامة الشرعية.

فهذا النكاح يُعدُّ تجاوزاً لحدود الشرع وتعدٍ على النظام العام للمجتمع وهو بذلك يكون الزواج ممن يحرمن على التأبيد بسبب الرضاع داخل في نطاق الحق العام الشرعي.

([39]) ابن حزم، مراتب الإجماع، مرجع سابق، ص69. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج 36 ص 220. الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ج 9 ص 7198.

المطلب الثاني: الحق العام في الزواج من زوجة الغير أو معتدته:

وهي من كان بينها وبين رجل آخر زوجية قائمة لم تنفكُّ بعد، ولو كانت في العدة وسواء أكانت هذه العدة من طلاق أم وفاة، وسواء أكانت عدة الطلاق من نكاح صحيح أم فاسد أم بشبهة. وحكم هذا النكاح أنه باطل لا يصح[40]، ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك[41].

الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى عطفاً على ذكر المحرمات من النساء:﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء:24). والمقصود من المحصنات هنا النساء المتزوجات، ووجه الدلالة من الآية أنه يحرم عليكم نكاح النساء الأجنبيات المتزوجات باستثناء السبايا على أن يكون ذلك بعد الاستبراء [42]. وهذه دلالة صريحة على تحريم زوجات الغير.

وقال تعالى في شأن المعتدَّات: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة:228)، وهذا في شأن المعتدة من الطلاق.

وأما في شأن المعتدة من وفاة وليست بحامل؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة:234). وأما إن كانت حاملا فقد قال تعالى:﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق:4).

وقد صرح القرآن في المنع من النكاح حتى ينتهي حق الغير من المرأة كما في قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ (البقرة:235). فهذه الآيات كلها تمنع من النكاح في فترة العدة أياً كان نوعها.

الأدلة من السنة:

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشاً إلى أوطاس فلقوا عدواً فقاتلوهم فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا، فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرجوا من غشيانهنَّ من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء:24)، أي فهنَّ لكم حلال إذا انقضت عدتهنَّ[43].

(40) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل القرشي، 1422هـ، تفسير القرآن العظيم، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ج1ص618.
(41) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الرضاع، باب جواز وطء المسبيَّه بعد الاستبراء، ج4، ص170 رقم الحديث 1456.
(42) الترمذي محمد بن عيسى، سنن الترمذي، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل، 1131، ج2 ص428. وقال هذا حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم.
(43) المباركفوري أبو العلاء محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم ، 1421هـ، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الحديث، القاهرة، كتاب النكاح ، باب ماجاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل ج 3ص600 رقم الحديث 1131.

عن رُوَيْفِع بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كان يومن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره" [44]. والعمل على هذا عند أهل العلم، بل ونهى النبي أن توطأ الحامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة[45]. عن عبد الرحمن ابن شماسة أنه سمع عقبة ابن عامر على المنبر يقول: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يَذَرَ"[46]. فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى خطبة الرجل على خطبة أخيه فكيف بنكاح من هي منكوحة أخيه أو معتدته؟ فهذا من باب أولى وآكد.

ومن جهة أخرى فإن نكاح من تعلق بها حق الغير تعدٍ على حق هذا الغير، والتعدي على حق الآخر بغير وجه حق ظلم محقق، والظلم ممنوع مرفوع باتفاق الشرائع جميعها. ومن أسباب تحريمه لحفظٌ الأنساب من الضياع والاختلاط، ولفساد الفراش وفقدان السكن والمودة، وكل هذه يعتبر الحفاظ عليها من مقاصد الزواج، وهدر مقاصد الشريعة ممنوع[47].

موقف قانون الأحوال الشخصية:

نص القانون كما جاء في البند الثاني من الفقرة (أ) من المادة (30) على:

أ- "يكون عقد الزواج باطلا في الحالات الآتية:

- تزوُج الرجل بزوجة الغير أو معتدته".

وهذا نص صريح في القانون على بطلان الزواج من زوجة الغير أو معتده.

وقد نص قانون أصول المحاكمات الشرعية صراحة على اعتبار الزواج الباطل والفاسد من قضايا الحق العام الشرعي.

المادة (172):

أ- "تختص النيابة العامة الشرعية دون غيرها برفع الدعاوى المبينة أدناه ما لم ترفع من ذوي الشأن:

1- دعاوى الحق العام كدعاوى اثبات الطلاق وفسخ عقد الزواج للفساد والبطلان".

وبذلك نجد أن في هذا النكاح مخالفة للشرع وللقانون وفيه كذلك خروج عن النظام العام للمجتمع وأعرافه ولو ترك حبل الأمر فيه على الغارب لعمَّت الفتنة بين الناس ولتنازعوا النساء ولضاعت الأنساب أو اختلطت، لذا نجد أن هذا النكاح محلٌ للحق العام الشرعي.

---

(44) النيسابوري ، صحيح مسلم ، مرجع سابق ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ج2 ص 1034، رقم 1414.

([45]) أبو زهرة ، الأحوال الشخصية ، مرجع سابق ص 96. السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية، مرجع سابق، ص 69.

([46]) علي العمري، مسائل الاتفاق ومصادرها عند الأئمة الأربعة، مرجع سابق، ص102.

([47]) ابن كثير، تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ج1، ص336.

المطلب الثالث: الحق العام في الزواج من غير الكتابية:

والتي لا تدين بدين سماوي؛ هي كل امرأة انتسبت لأمة أو طائفة غير اليهود والنصارى، كالمشركة والبوذية والوثنية والمجوسية والصائبة، وممن تعتقد بفكر الحادي كالشيوعية واللادينية وغيرها مما يمكن أن يظهر في قادم الأيام. ولعل ما يجمع كل هذه الأصناف أو الطوائف هو الوثنية.

حكم نكاح الوثنية:

اتفق الفقهاء على تحريم نكاح الوثنية وكل من لا تدين بدين سماوي ولا تؤمن برسول ولا كتاب سماوي[48].

الأدلة:

1. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ (البقرة: 221). ففي الآية نهي صريح عن زواج غير الكتابيات يفيد تحريم نكاحهن والعلَّة عدم الإيمان، فقد جعلت الآية لهذا التحريم غاية تنتهي إليه وهي الإيمان [49].
2. قال تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ (الممتحنة:10)، فقد نهانا الله تعالى عن الإبقاء على الزواج من المشركة إذا لم تُسلم أو تدخل في دين سماوي، هذا وهي زوجة له قبل أن يُسلم فكيف إذا لم يكن زوجاً لها بعد، ويريد أن ينشئ نكاحاً جديداً ! فالنهي عن ذلك من باب أولى، فتكون الآية قد حرّمت على المؤمنين نكاح المشركات والاستمرارية في الحياة الزوجية معهنّ [50].
3. عن مروان بن الحكم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عاهد كفار قريش يوم الجمعة جاءه نساء المؤمنات فأنزل الله تعالى قوله:﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ (الممتحنة:10)، فطلق عمر بن الخطاب يؤمئذ امرأتين كانتا له في الشرك...)، وهذا بعض من حديث عند البخاري[51]. ففي الحديث بيان لو أنه يجوز الزواج من المشركات لأبقى عمر على زوجتيه اللتين طلقهما.
4. عن جعفر عن أبيه أن عمر رضي الله عنه استشار الناس في المجوس في الجزية، فقال عبد الرحمن بن عوف: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "سنّوا بهم سنة أهل الكتاب"[52]. وفي هذا الحديث دليل على

([48]) المرجع سابق، ج4، ص 449.

([49]) البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالح مع أهل الحرب، ج3، ص193، رقم 2731.

([50]) الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبح المدني، 1412هـ، الموطأ، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود خليل، كتاب الزكاة، باب ما جاء في جزية أهل الكتاب والمجوس، ج1، ص289، رقم 742. البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي، 1424 هـ، السن الكبرى، باب ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك، ج7، ص280، رقم 13986.

([51]) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، ص ج4، ص 135.

([52]) ابن هبيرة،إجماع الأئمة الأربعة واختلافهم،ج2، ص182. الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج36، ص222.

أنهم ليسوا من أهل الكتاب لأن النبي عليه السلام أمرنا أن نلحقهم بأهل الكتاب فلو كانوا منهم لما أمر بإلحاقهم بأهل الكتاب.

والأمر في هذا الحديث في معاملة المجوس كأهل الكتاب إنما هو في الجزية فقط، حيث ورد في بعض الروايات ما يؤكد ذلك مثل إضافة (غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم)، والعمل على ذلك عند أغلب المسلمين يؤكد ذلك [53]. وقد أجمع الأئمة الأربعة على حرمة نكاح نساء المجوس ولو بملك اليمين [54].

5. أن من مقاصد الزواج تحقيق السكن والمودة بين الزوجين مما يؤدي لاستمرار النكاح واستقرار الأسرة، فالكتابية تشترك مع المسلم بمصدر الرسالة التي يعتقد بها كل منهما، وكلاهما يتفق مع الآخر في فكرة ضرورة العبودية لله وهذا يجعل كل منهما يتقبل الآخر بسهولة بل كثيراً ما أدى ذلك إلى دخول الزوجة الكتابية الإسلام كما يشهد الواقع. بينما التي لا تدين بدين سماوي لا تعترف بالله ولا بالأنبياء ولا بكتبهم، حتى فكرة العبودية لله تراها تتناقض مع فكر الداعي إلى الحرية المطلقة مثلاً أو أن العبودية تنافي حقوق الإنسان وغير ذلك من الأفكار، ومثل هذه نجد التناقض بينها وبين زوجها كثيراً ونادراً ما تستجيب فتسلم وهذا كله لا يحقق السكن والمودة ويعرض النكاح إلى الانحلال ويقطع استمراريته ويهدم الأسرة، وكل ذلك يتناقض مع مقاصد الإسلام من الزواج وقد أشار لمثل هذا الكاساني في البدائع [55].

موقف قانون الأحوال الشخصية:

نص القانون كما جاء في البند الثالث من الفقرة(أ) من المادة (30) على:

أ- "يكون عقد الزواج باطلاً في الحالات الآتية:

3-تزوج المسلم بامرأة غير كتابية".

وهذا نص صريح من القانون على اعتبار الزواج من غير المسلمة أوالكتابية، زواج باطل. وإذا وقع النكاح باطلاً يكون ذلك مخالفة للشرع الحنيف، وللنظام العام للمجتمع وللقانون، ويندرج في نطاق الدعوى العامة. وقد نص على ذلك قانون أصول المحاكمات الشرعية كما في المادة (172).

المادة (172):

أ- "تختص النيابة العامة الشرعية دون غيرها برفع الدعاوى المبينة أدناه ما لم ترفع من ذوي الشأن:

1- دعاوى الحق العام كدعاوى إثبات الطلاق وفسخ عقد الزواج للفساد والبطلان".

([53]) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، ج3، ص459.

([54]) العمري علي، مسائل الاتفاق ومصادرها عند الأئمة الأربعة، مرجع سابق، ص102. السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل،1409هـ، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ج5، ص45. ابن قدامة المقدسي، المغني، رجع سابق، ج9، ص321، النووي، المجموع، مرجع سابق، ج17، ص407.

([55]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج1، ص337.

فنجد أن القانون قد صرح بأن الزواج ممن لا تدين بدين سماوي يُعدُّ من القضايا الداخلة في نطاق الحقوق العامة الشرعية.

وبذلك يكون الزواج ممن لا تدين بدين سماوي محلًا للحق العام الشرعي.

المطلب الرابع: الحق العام في زواج المسلمة من غير مسلم:

اتفق الفقهاء على تحريم نكاح المسلمة من غير مسلم أياً كانت عقيدته، ولو كان صاحب كتاب سماوي[56]. وهذا الحكم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

الأدلة:

1- قال تعالى:﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (الممتحنة:10) قال ابن كثير – رحمه الله- في تفسيرهذه الآية هي التي حرمت المسلمات على المشركين وقد كان جائزاً في ابتداء الإسلام أن يتزوج المشرك المؤمنة[57].

2- قال تعالى:﴿ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (البقرة: 221)، فقد نهى الله تعالى عن تزويج المسلمات للمشركين[58]، وجعل القرآن لهذا النهي أجلاً وهو أن يؤمن، فإذا آمن حلَّت له وانتهى التحريم.

3- قال تعالى:﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 141)، من المعروف أن القوامة للزوج في أسرته ويجب على الزوجة طاعته بالمعروف، وهذا يعني أن له الولاية على زوجته وهو نوع من السلطة[59].

4- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها فهي أملك لنفسها "وهذا هو الشائع عند الصحابة رضي الله عنهم، وقد انعقد إجماعهم على ذلك [60]. والسبب أن النساء يتأثرن بالأزواج وهذا يؤدي إلى فتنة المرأة المسلمة عن دينها، وحفظ الدين من مقاصد الإسلام الكبرى، فكل ما يهدم هذه المقاصد ممنوع شرعاً، وكل ما يؤدي إلى الحرام حرام.

ومخالفة حكم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، فيه خرق للنظام العام للمجتمع الإسلامي، فالمسألة تتعدى كونها سلوكاً أو معصية فردية إلى كونها قضية عامة.

([56]) المرجع السابق.

([57]) السيد سابق، 1417هـ، فقة السنة، دار الفتح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، ص 182.

([58]) أبو زهرة، الأحوال الشخصية، مرجع سابق، ص 102.

([59]) المادة (16) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988 وتعديلاته المنشور على الصفحة رقم (347) من عدد الجريدة الرسمية رقم (5557) بتاريخ 2019/1/28، و الذي جاء به: " يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد وإجراءات التبليغ وشروطه المنصوص عليها في المواد السابقة ".

([60]) رقم (82) لسنة 2013: المنشور على الصفحة رقم (5630) من عدد الجريدة الرسمية رقم (5262) بتاريخ 2013/12/29.

موقف قانون الأحوال الشخصية الأردني:

نص القانون كما جاء في البند الرابع من الفقرة (أ) من المادة 30 على:

أ- "يكون عقد الزواج باطلا في الحالات التالية:

2- تزوُج المسلمة بغير المسلم".

ومثل هذا النكاح يقع باطلاً، وبناءً على ذلك لا يجوز السكوت على زواج باطل يعيش فيه كل منهما حياة الأزواج، فهذا حرام يوجب النهي عن المنكر.

نص قانون أصول المحاكمات الشرعية على وجوب فسخ مثل هذا النكاح، كما في المادة (172) الفقرة (أ):

أ- "تختص النيابة العامة الشرعية دون غيرها برفع الدعاوى المبينة أدناه ما لم ترفع من ذوي الشأن:

1- دعاوى الحق العام كدعاوى إثبات الطلاق وفسخ عقد الزواج للفساد والبطلان. وبذلك يتضح أن زواج المسلمة من غير المسلم داخل في نطاق قضايا الحق العام الشرعي. لمخالفته للقانون والنظام العام للمجتمع وللشريعة، حيث أن فيه تعريض المسلمات للفتنة في دينهن وبالتالي ضياع للإسلام في المجتمع الإسلامي وأن من أهم وأكبر الواجبات المهمة للمجتمع والدولة هو نشر الإسلام وحماية عقيدته".

الخاتمة:

وتشتمل على النتائج والتوصيات وهي كما يأتي:

أولاً: النتائج:

لله الحمد من قبل ومن بعد أن مَنَّ عليَّ فانتهيت من كتابة هذه الدراسة في موضوع الحق العام الشرعي في النكاح الباطل، وخلصت بعد الانتهاء منها إلى النتائج الآتية:

1- الوقوف على أهمية وخطورة الحق العام في حياة الفرد والمجتمع وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية.
2- بينت مسائل النكاح الباطل التي تُعَدُّ محلاً للحق العام الشرعي.
3- إن قانون الأحوال الشخصية وقانون أصول المحاكمات الشرعية الأردنيين قد نصَّا على جميع مسائل النكاح الباطل والتي كشفت الدراسة عن دخولها في نطاق الحق العام الشرعي.
4- إن النيابة العامة الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية، هي صاحبة الصلاحية من جهة الدولة في الادعاء بالحق العام الشرعي.
5- إنه لكل أحد من الناس الادعاء بالحق العام الشرعي، أو الشهادة لصالحه أمام القاضي.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث إثر هذه الدراسة بما يأتي:

1- الممارسة الإعلامية التوعوية للناس ببيان مواضع الحق العام الشرعي، وأنه حق لكل فرد أن يضطلع بدوره في حماية هذا الحق وحفظه، وذلك بالادعاء به أمام القضاء.

2- حوسبة جميع مؤسسات دائرة قاضي القضاة وربطها بنظام إلكتروني مركزي يتيح لأي قاض من أي شاشة في النظام الاطلاع والتأكد من أي معلومة تتعلق بشؤون الأحوال الشخصية في أي موقع بالمملكة الأردنية الهاشمية كما هو الحال في دائرة الأحوال المدنية والجوازات وغيرها من الدوائر الرسمية.

وبعد فهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة، سائلاً الله تعالى النفع للأمة ودفع الضُّرِ عنها، وأسأله لنفسي الإخلاص والقبول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر:

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب:

1. ابن النقيب المصري، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله، 2006م، **عمدة السالك وعد الناسك**، تحقيق ماجد الحموي، دارابن حزم، بيروت.
2. ابن حزم أبو محمد علي بن احمد، 1357هـ، **مراتب الإجماع**، مكتبة القدس، ص66.
3. الجندي، خليل بن إسحاق،1426 هـ، **مختصر خليل**، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث/القاهرة.
4. ابن حزم، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، 1426هـ، **المحلّى**، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة.
5. ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، 1421هـ، **مسند الإمام أحمد**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون.
6. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، 2004م، **المقدمة**، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر.
7. ابن رشد الحفيد القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي، 2004م **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت.
8. ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل القرشي، 1422هـ، **تفسير القرآن العظيم**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت.
9. ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن بن ماجة**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
10. ابن مفلح ابي اسحاق برهان الدين إبراهيم بن مفلح الحنبلي، 1997م، **المبدع شرح المقنع**، دار الكتب العلمية، بيروت.
11. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرّم بن منظور الإفريقي المصري، 2005 م، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
12. ابن هبيرة الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة البغدادي الحنبلي، تحقيق محمد حسين الأزهري،1430هـ، **إجماع الأئمة الأربعة واختلافهم**، دار العلا للنشر والتوزيع.
13. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن اسحق بن بشير بن شداد السجستاني، **سنن ابي دود**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.
14. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبح المدني، 1412هـ، **الموطأ**، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود خليل.
15. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، 1417هـ، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

16. إمام، محمد كمال الدين، 1406هـ، **أصول الحسبة في الإسلام**، دار الهجرة بمدينة نصر، مصر.
17. البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، 1997م، **كشف الأسرار على أصول البزدوي**، دار الكتب العلمية، بيروت.
18. البخاري، محمد بن إسماعيل،1987م، **الجامع الصحيح**، تحقيق مصطفى البغا.
19. بصري، محمد بن معين الدين،2004م، **أحكام السماع والاستماع**، دار الفضيلة، الرياض.
20. البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي، 1424 هـ، **السن الكبرى**.
21. الترمذي محمد بن عيسى بن سورة،1998م، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.
22. الجصَّاص، أحمد بن علي الرازي الحنفي، 1405هـ، **أحكام القرآن**، دار احياء التراث العربي، بيروت.
23. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، القسطنطي الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، 1999م، **كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون**، دار الفكر، بيروت.
24. الخفيف، علي محمد،1967م، **الملكية في الشريعة الإسلامية**. مطبعة لجنة البيان العربي.
25. الخفيف، علي محمد،1430هـ، **التصرف الانفرادي والإرادة المنفردة**، دارالفكر العربي، القاهرة.
26. الدردير أبو البركات أحمد بن محمد، **الشرح الصغيرعلى أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك وبهامشه حاشية الصاوي**، دار المعارف، القاهرة.
27. الزحيلي وهبة،1418هـ، **الفقه الاسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق.
28. الزرقا، مصطفى أحمد،1999م، **المدخل إلى نظرية الالتزام العامة**، دار القلم، دمشق.
29. الزيلعي فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي،1313هـ، تبيين الحقائق **شرح كنز الدقائق**، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.
30. السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل،1409هـ، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت.
31. السعدي عبد الرحمن بن ناصر، 1998م، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان** المعروف بـ(تفسير السعدي)، مؤسسة الرسالة.
32. السيد سابق، 1417هـ، **فقة السنة**، دار الفتح، مؤسسة الرسالة، بيروت.
33. غوث، طلحة بن محمد بن عبد الرحمن، **الادعاء بالحق العام في الفقه والنظام**، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.
34. الفتوحي الحنبلي تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز، 1434هـ، **منتهى الإرادات**، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الكويت.
35. القطان إبراهيم،1403هـ، **تيسير التفسير**، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان.
36. القليوبي شهاب الدين أحمد بن أحمد وعميرة شهاب الدين أحمد البرلسي،1956م، **حاشيتا قليوبي وعميرة على منهاج الطالبين**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر.
37. الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2012م، **الموسوعة الفقهية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
38. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، 1996م، **الأحكام السلطانية**، تحقيق وتخريج عصام فارس الحرستاني ومحمد إبراهيم الزغلي، المكتب الاسلامي.
39. المبارك، محمد بن عبد القادر بن محمد، 1387، **الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية**، دار الفكر، بيروت.
40. المباركفوري أبو العلاء محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم،1421هـ، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، دار الحديث، القاهرة.
41. المقدسي، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد،1425هـ، **المغني**، دار الحديث/القاهرة.
42. الموصلي عبد الله بن محمود،1430هـ، **الاختيار لتعليل المختار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق.
43. النسائي أبو عبد الله احمد بن سكيت بن علي الخراساني،1421هـ، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله.
44. ياسين، محمد نعيم، 2011م، **نظرية الدعوى بين الشريعة وقانون المرافعات المدنية والتجارية**، دار النفائس، الاردن.

الأساس القانوني لمسؤولية شركات التبليغ الخاصة

[1]د.غدير "محمد صبحي" التميمي*، (الأردن)

The legal basis for the liability of private reporting companies

[1] Dr. Ghadeer "Mohammad Subhi " Al-Tamimi (Jordan) tamimighadeer@yahoo.com

ملخص:

يعتبر التبليغ القضائي حجر الأساس في كل إجراء قضائيوالذي قد يتم عن طريق شركات التبليغ الخاصة بواسطة محضرين الأمر الذي يثير التساؤل حول المسؤولية القانونية لشركات التبليغ الخاصة و التي تقوم بالتبليغ بناءً على الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة العدل و تلك الشركات .

قد توصلنا بهذه الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن هناك عقد مقاولة قائم ما بين وزارة العدل و الجهة طالبة التبليغ تكون فيه وزارة العدل مقاولاً أصلياً و تكون فيه شركات التبليغ الخاصة مقاولاً من الباطن و اختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها إن وقوع الأخطاء من المحضرين أمر وارد و قد يشكل ضرراً كبيراً لطالب التبليغ أو المطلوب تبليغه الأمر الذي يوجب مسؤولية شركات التبليغ الخاصة ووزارة العدل بحيث يشكل قيام تلك المسؤولية عبء على الأطراف لذا كان لابد من إيجاد نظام مقترح لضمان مسؤولية المحضر الأمر الذي يشكل ضمانة أكبر للمضرور و يخفف العبء عن باقي الأطراف

كلمات المفتاحية: التبليغات القضائية.،المحضر القضائي.، شركات التبليغ الخاصة.،عقد المقاوله .

Abstract:

Judicial report is the cornerstone of every judicial procedure, which is done by reporting companies by reporters that thing, raises the question about the legal responsibility of them. Reporting companies report based on the agreement between the ministry of justice and them so we reached several results: there is an existing contract between ministry of justice and the judicial report requester in which the ministry of justice is an original contractor and the reporting company is a subcontractor.

And the study concluded with a number of recommendations. The most important of which is that errors from reporters are possible and may constitute a disadvantage to the report requester or the person to be notified. Ministry of justice and reporting companies are responsible for this so that is a burden on the parties and this makes finding of a proposed system to ensure the responsibility of the reporter which includes ensuring for requester and to relieve the burden of the part.

Keywords: Judicial reports; judicial reporter; private reporting companies; contact.

مقدمة:

تعتبر التبليغات القضائية حجر الأساس في الإجراءات القضائية وهي أحد معايير تحقيق العدالة بضمان تبليغ المطلوب تبليغه بطريقة أصولية قانونية والأصل هو إجراء التبليغ القضائي بواسطة المحضر القضائي (الموظف العام) لدى وزارة العدل الأردنية إلا أنه وتسهيلاً للإجراءات ولإيجاد ضمانات أوسع لتحقيق العدالة أجاز قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني إجراء التبليغات القضائية من قبل شركات تبليغ خاصة تعتمد لهذه الغاية بحيث تجري التبليغ القضائي عن طريق محضرين تابعين لها ويعتبرون بنص قانون أصول المحاكمات المدنية محضرين قضائيين بالمعنى المقصود ويخضعون لذات الالتزامات و الجزاءات التي يخضع لها المحضرين القضائيين موظفي وزارة العدل الأردنية.

وتظهر أهمية هذه الدراسة بالتكييف القانوني لمسؤولية تلك الشركات وطبيعة التزاماتها القانونية ومدى مسؤوليتها عن أخطاء المحضرين التابعين لها حيث تتمثل مشكلة الدراسة بالوصف القانوني لمسؤولية تلك الشركات كون الأصل إجراء التبليغ عن طريق المحضرين القضائيين التابعين لوزارة العدل وتهدف هذه الدراسة بالنتيجة الى وصف الأساس القانوني لشركات التبليغ الخاصة من خلال توضيح التكييف القانوني لعملها وعلاقتها القانونية بوزارة العدل ومدى مسؤوليتها عن أخطاء المحضرين التابعين لها ومدى مسؤولية وزارة العدل عن محضرين شركات التبليغ الخاصة وإيجاد حلول مقترحة لمساندة شركات التبليغ ووزارة العدل في تحمل أخطاء المحضرين، وعليه تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتقسم الى مبحثين أساسيين المبحث الأول يتحدث عن شركات التبليغ القضائي وإلتزاماتها والذي ينقسم بدوره الى مطلبين أساسيين، وهما التعريف بشركات التبليغ الخاصة والثاني إلتزامات شركات التبليغ الخاصة بموجب الاتفاقيات المبرمة مع وزارة العدل، وأما المبحث الثاني فهو يتحدث عن المسؤولية القانونية لشركات التبليغ الخاصة وينقسم بدوره إلى ثلاثة مطالب المطلب، الأول يتحدث عن التكييف القانوني لمسؤولية شركات التبليغ الخاصة أما المطلب الثاني فيتناول التزامات شركات التبليغ الخاصة المنبثقة عن التكييف القانوني لمسؤوليتها وأما المطلب الثالث فيتحدث عن النظام المقترح لضمان مسؤولية المحضر القضائي.

المبحث الأول

شركات التبليغ االقضائي و التزاماتها

يُعد التبليغ القضائي حجر الأساس في كثير من الدعاوى للعديد من الإجراءات القانونية، ولا نبالغ إن قلنا أنه الطريق الممهد للوصول للعدالة ذلك أن تجاوزه أو حتى الإخلال بشروطه قد يؤثر على المتقاضين الأمر الذي يشكل إخلالاً بالعدالة، وقد يتسبب بصدور أحكام قضائية بمضمونها تتنافى مع ما سعى اليه أصحاب الحق، وذلك لعلة الإخلال بشروط التبليغ القضائي. وحرصاً من المشرع على تحقيق العدالة فقد أجاز إنشاء شركات خاصة تقوم بمهمة إجراء التبليغات القضائية وذلك ضمن شروط محددة، وعليه سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: التعريف بشركات التبليغ القضائي.

المطلب الثاني : التزامات شركات التبليغ الخاصة بموجب الإتفاقيات المبرمة مع وزارة العدل الأردنية.

المطلب الأول : التعريف بشركات التبليغ الخاصة:

نظراً لأهمية التبليغ القضائي وما يترتب عليه من آثار وإلتزامات قانونية نظم المشرع الأردني موضوع التبليغات القضائية في قانون أصول المحاكمات المدنية من خلال نصوص قانونية تنظم عمل المحضر القضائي، حيث قيد عمله بالعديد من الإجراءات القانونية والتي قد يترتب على مخالفتها بطلان التبليغ [1]، وذلك لضمان إجراء التبليغات القضائية بطريقة قانونية أصولية سليمة.

وتسهيلاً للإجراءات، وحتى لا تتم عرقلة سير إجراءات العدالة بسبب التباطؤ في التبليغ وبالتالي تأخر تحقيق العدالة أجاز المشرع الأردني إجراء التبليغات القضائية عن طريق شركات تبليغ خاصة لتكون شريك معاون بإجراء التبليغات القضائية، بحيث تتحقق العدالة المنشودة وتتسع رقعتها بموجب هذا التعاون المشترك، وتطبيقاً لذلك نصت المادة السادسة من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني على ما يلي: "1- يجوز إجراء تبليغ الأوراق القضائية بواسطة شركة خاصة واحدة أو أكثر يعتمدها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير العدل، و يصدر لهذا الغرض نظام خاص لتمكين تلك الشركة من القيام بأعمالها ومراقبة أدائها وفق أحكام هذا القانون. 2- يعتبر موظف الشركة الذي يتولى عملية التبليغ محضراً بالمعنى المقصود في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه ويخضع للجزاء و العقوبة نفسها التي تقع على المحضر في حال إخلاله بالقيام بالواجبات المنوطه به".

إذاً فالمحضر القضائي في التشريع الأردني هو إما موظف عام معين بموجب نظام الخدمة المدنية الأردني[2] وتابع إدارياً لوزارة العدل الأردنية أو موظف شركة من شركات التبليغ الخاصة المعتمدة من وزارة العدل الأردنية وباستطلا ع النص المذكور أعلاه نجد بأن المحضر العامل لدى شركة التبليغ الخاصة هو محضر قضائي بالمعنى المقصود، حيث لم يفرق المشرع الأردني بينه وبين المحضر القضائي (الموظف العام) لدى وزارة العدل الأردنية من حيث الواجبات الملقاة على عاتقه، بل أخضعه لذات العقوبة و الجزاء في حال إخلاله بتلك الواجبات الأمر الذي ينظم ويضبط إجراءات التبليغ بموضوعيه وعدالة حتى لا يكون للمحضر التابع لشركة التبليغ الخاصة ذريعة للتنصل من المسؤولية أو محاولة تفاديها.

وعلى ضوء المادة السادسة من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني سالفة الذكر، فقد أبرمت وزارة العدل الأردنية اتفاقية مع شركة البريد الأردني بتاريخ 2012/8/12، والمتضمنة بمتنها التالي: "... رغبةً من وزارة العدل في التعاقد مع شركات؛ للقيام بتبليغ الأوراق القضائية، وبناءً على العرض المقدم من شركة البريد الأردني وعملاً بأحكام المادة (61) من نظام تبليغ الأوراق القضائية بواسطة الشركات رقم (39) لسنة (2001) المنشور على الصفحة (2518) من عدد الجريدة الرسمية رقم (4494) الصادر بتاريخ 2001/7/1، فقد اتفق الفريقان على إبرام هذا

[1]-و لقد نص البند الثاني من ملحق الاتفاقية على ما يلي: " يتحدد الاختصاص المكاني لعمل الفريق الثاني في مناطق محافظات العاصمة والعقبة والزرقاء وإربد والكرك والبلقاء المبينة في نظام التقسيمات الإدارية رقم (46) لسنة2000 وتعديلاته، و يجوز بموافقة مجلس الوزراء توسيع الاختصاص إلى محافظات أخرى في المملكة ".

[2] -المادة (6) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني ووزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يلتزم الفريق الثاني بتبليغ الأوراق القضائية إلى المطلوب تبليغه طبقا لإجراءات وأحكام التبليغات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية".

العقد بينهما حسـب الأحكام و الشـروط – و لقد وردت مهمة شـركة البريد الأردني ضـمن المادة (2) من الاتفاقية المذكورة، و التي جاء فيها –: " يتولى الفريق الثاني القيام بتبليغ الأوراق القضـائية الصـادرة عن المحاكم النظامية و دوائر التنفيذ (الإجراء)، و الكاتب العدل إلى المطلوب تبليغه، بناءً على طلب الشـخص أو الجهة الراغبة بتبليغ الأوراق المذكورة عن طريق الفريق الثاني ".

كما قامت وزارة العدل الأردنية بإبرام إتفاقية أخرى مع الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع المساهمة الخصوصية المحدودة (أرامكس) بتاريخ 2001/9/13، و التي ورد بمتنها ما يلي : " رغبةً من وزارة العدل في التعاقد مع إحدى شركات القطاع الخاص؛ للقيام بتبليغ الأوراق القضائية وبناءً على العرض المقدم من الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع (أرامكس)، في العطاء رقم (42) لسنة (2001) المطروح من قبل وزارة العدل لهذه الغاية وعملًا بأحكام المادة (11) من نظام تبليغ الأوراق القضائية بواسطة الشركات رقم (39) لسنة (2001) المنشور على الصفحة (2518) من عدد الجريدة الرسمية رقم (4494) الصادر بتاريخ 2001/7/1، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (3543) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2001/8/1، والمتضمن اعتماد الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع (أرامكس) لتولي القيام بتبليغ الأوراق القضائية في مناطق محافظة العاصمة فقد اتفق الفريقان المذكوران أعلاه على إبرام هذا العقد بينهما "، وقد ورد بنص المادة رقم (1) ما يلي: " يتولى الفريق الثاني القيام بتبليغ الأوراق القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية و دوائر التنفيذ (الإجراء) والكاتب العدل إلى المطلوب تبليغه، بناء على طلب الشخص أو الجهة الراغبة بتبليغ الأوراق المذكورة عن طريق الفريق الثاني ".

وعلى أثر تلك الاتفاقية بادرت وزارة العدل والشركة العربية الأمريكية (أرامكس) بتوقيع ملحق إضافي لها يتضمن توسيع الإختصاص المكاني للطرف الاخر المتمثل بشركة التبليغ الخاصة (أرامكس) بحيث يتسع الاختصاص المكاني ليشمل محافظات العاصمة وإربد والكرك والعقبة والبلقاء المبينة في نظام التقسيمات الإدارية[3].

المطلب الثاني: التزامات شركات التبليغ الخاصة بموجب االاتفاقيات المبرمة مع وزارة العدل الأردنية:

إن الاتفاقيات المبرمة ما بين شركات التبليغ الخاصة ووزارة العدل الأردنية تضمنت بمتنها التزامات تقع على عاتق شركات التبليغ لتأدية عملها بطريقة قانونية أصولية سليمة وفقاً لما هو منصوص عليه بقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني وشركات التبليغ الخاصة –كما أسلفنا– تتمثل بشركة البريد الأردني و الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع (أرامكس)، بحيث تضمنت الاتفاقية الموقعة من كل منهما مع وزارة العدل العديد من الالتزامات، وعليه فإن الباحثة تورد أهم تلك الالتزامات بما يلي :

[3]–المادة (6) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني ووزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يلتزم الفريق الثاني بتبليغ الأوراق القضائية إلى المطلوب تبليغه طبقا لإجراءات وأحكام التبليغات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية".

أولاً : التزامات شركة البريد الأردني:

تمارس شركة البريد الأردني مهامها المتعلقة بتبليغ الأوراق القضائية من خلال المحضرين الموظفين لديها، بحيث جاءت الاتفاقية الموقعة مع وزارة العدل الأردنية، وذلك فيما يتعلق بالأوراق القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية ودوائر التنفيذ و الكاتب العدل[4] تتضمن ما يلي:

1- تبليغ الأوراق القضائية وفقاً لأحكام التبليغات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية[5].
2- تحمل الشركة التزامات كاملة عن أعمال الموظفين التابعين لها حيث تلتزم الشركة وبنص الاتفاقية المذكورة بتحمل المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها الموظفون في عمليات التبليغ ففي حال حدوث إخلال بالالتزامات من قبل موظفيها تلتزم بدفع غرامات أو تعويضاتو تلتزم كذلك بإعادة التبليغ على نفقتها الخاصة [6].
3- التزام شركة البريد الأردني بالتبليغ خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ استلامها لورقة التبليغ [7].
4- التزام الشركة ولغايات إنفاذ مهامها بتخصيص عدد كاف من الموظفين بحيث تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها بنظام تبليغ الأوراق القضائية بواسطة الشركات رقم (39) لسنة (2001)، وإلحاقهم بدورات تأهيلية تعقدها وزارة العدل لهذه الغاية [8].

---

[4]- المادة (8) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني وزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يتحمل الفريق الثاني المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها موظفوه في عمليات التبليغ، و يكون ملزما بدفع أية غرامات أو تعويضات يتم الحكم بها على أي من المحضرين العاملين لديه في المحكمة، و يكون ملزما بإعادة التبليغ على نفقته الخاصة".

[5]-المادة (7) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني وزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يلتزم الفريق الثاني تنفيذ عملية التبليغ بأسرع وقت ممكن وخلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ تسلمه لورقة التبليغ من قلم المحكمة أو الدائرة المختصة".

[6] -المادة (12) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني ووزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: "يلتزم الفريق الثاني بتخصيص عدد كاف من الموظفين تنطبق عليهم الشروط الواردة في المادة 6 من نظام تبليغ الأوراق القضائية بواسطة الشركات رقم (39) لسنة 2001 للقيام بعملية التبليغات على أن يزود الفريق الأول بكشف بأسمائهم ومؤهلاتهم بهدف تزويدهم ببطاقات شخصية صادرة عن الفريق الأول لكل منهم وإلحاقهم بدورة تأهيلية يعقدها الفريق الأول لهم بالمكان والزمان الذي يحددها لهذه الغاية وعلى نفقة الفريق الثاني".

[7] - المادة (2) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة الأمريكية للتبليغ (أرامكس) ووزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يتولى الفريق الثاني القيام بتبليغ الأوراق القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية ودوائر التنفيذ (الاجراء) والكاتب العدل إلى المطلوب تبليغه بناء على طلب الشخص أو الجهه الراغبة بتبليغ الأوراق المذكورة عن طريق الفريق الثاني".

[8]-المادة (6) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة الأمريكية للتبليغ (أرامكس) ووزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يلتزم الفريق الثاني بتنفيذ عملية التبليغ في أسرع وقت ممكن، وخلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ تسلمه لورقة التبليغ من قلم المحكمة والدائرة المختصة".

ثانياً : التزامات الشركة العربية الأمريكية للنقل البري (أرامكس):

تقوم الشركة العربية الأمريكية (أرامكس) بتنفيذ الإتفاقية المبرمة بينها وبين وزارة العدل من خلال محضرين قضائيين تابعين لها يلقى عليهم عبء إجراء التبليغات القانونية وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية [9]، ونذكر أهم تلك الالتزامات بما يلي:

1- إلتزام الشركة المتعاقدة بالتبليغ خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ استلام أوراق التبليغ[10]، وذلك بتبليغ الأوراق المطلوب تبليغها من المحكمة أو الدائرة المختصة دون اتصال مباشر مع المواطنين طالبي التبليغ أو المحامين[11] .

2- التزام الشركة المتعاقدة بالمسؤولية عن أخطاء الموظفين التابعين لها والتبليغ على نفقتها الخاصة في حال حدوث خطأ بالتبليغات القضائية [12].

وبذلك نجد أن الالتزامات الملقاة على شركات التبليغ من خلال قيام موظفيها بإجراء التبليغات القضائية، بحيث أن ارتكاب أي خطأ من قبل المحضرين يحمل الشركة المتعاقدة المسؤولية الأمر الذي يجعلنا نبحث وعلى ضوء عرض تلك الاتفاقيات عن طبيعة مسؤولية الشركة المتعاقدة سواء جهة طالب التبليغ أو جهة وزارة العدل.

المبحث الثاني

المسؤولية القانونية لشركات التبليغ الخاصة

إن الأصل إجراء التبليغات القضائية بواسطة المحضرين القضائيين (الموظفين العامين) التابعين لوزارة العدل الأردنية، وجاء قانون أصول المحاكمات المدنية –كما أسلفنا– ينص على الاستثناء من ذلك بإجازة التبليغ عن طريق شركات التبليغ الخاصة واعتبر بذات الوقت أن المحضرين التابعين لتلك الشركات هم محضرين قانونيين بالمعنى المقصود وتنطبق عليهم كافة الالتزامات والعقوبات التي تنطبق على المحضرين القضائيين (الموظفين العامين) التابعين لوزارة العدل الأمر الذي يثير التساؤل حول التكييف القانوني لمسؤولية تلك الشركات والتزاماتها المنبثقة عن ذلك التكييف والاقتراحات التي تعزز دورها القانوني، وعليه سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : التكييف القانوني لمسؤولية شركات التبليغ الخاصة.

المطلب الثاني : التزامات شركات التبليغ الخاصة المنبثقة عن التكييف القانوني لمسؤوليتها.

المطلب الثالث : النظام المقترح لضمان مسؤولية المحضر القضائي.

---

[9] –لمادة (4) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة الأمريكية للتبليغ (أ رامكس) ووزارة العدل الأردنية.

[10] المادة (7) من إتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة الأمريكية للتبليغ (أرامكس) ووزارة العدل الأردنية، والتي جاء بها: " يتحمل الفريق الثاني المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها موظفوه في عمليات التبليغات، ويكون ملزمًا بإعادة التبليغ على نفقته الخاصة ".

[11] – السرحان، عدنان: شرح القانون المدني العقود المسماة، المقاولة، الوكالة، الكفالة، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى (2009) ص111و112.

[12] – الحسناوي، حسن: التعويض القضائي في نطاق المسؤولية العقدية– دراسة مقارنة، دون دار نشر (1999) ص56و57.

المطلب الأول : التكييف القانوني لمسؤولية شركات التبليغ الخاصة:

تمارس شركات التبليغ الخاصة مهامها بواسطة المحضرين القضائيين التابعين لها حيث أجاز قانون أصول المحاكمات المدنية إجراء التبليغات القضائية عن طريق شركة خاصة تعتمدها وزارة العدل الأردنية لهذه الغاية، وهؤلاء المحضرين، وعلى الرغم من أنهم موظفين لدى شركات التبليغ الخاصة إلا أنهم يخضعون لذات الالتزامات وذات العقوبات التي يخضع لها المحضرين القضائيين (موظفي وزارة العدل)، وبالتالي فإن تبعيتهم لشركات التبليغ الخاصة لا تنفي عنهم المسؤولية القانونية التي تقع على الموظف العام.

و لقد أبرمت وزارة العدل الأردنية بتاريخ 2001/9/13 اتفاقية لغايات اجراء التبليغات القضائية مع الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع المساهمة الخصوصية المحدودة (أرامكس)، حيث نص البند الأول من هذه الاتفاقية على: " يتولى الفريق الثاني القيام بتبليغ الأوراق القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية ودوائر التنفيذ (الإجراء) و الكاتب العدل إلى المطلوب تبليغه بناءً على طلب الشخص أو الجهة الراغبة بتبليغ الأوراق المذكورة.

كذلك أبرمت وزارة العدل الأردنية بتاريخ 2012/8/12 مع شركة البريد الأردني، والتي تضمنت تنظيم الاتفاق ما بين الطرفين و ذلك من خلال قيام شركة البريد الأردني بإجراء التبليغات القضائية و التي تم تنظيمها بموجب نص المادة (2) من الاتفاقية بما يلي : "يتولى الفريق الثاني القيام بتبليغ الأوراق القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية و دوائر التنفيذ (الإجراء) والكاتب العدل الى المطلوب تبليغه بناءً على طلب الشخص أو الجهة الراغبة بالتبليغ بالأوراق المذكورة عن طريق الفريق الثاني".

و على ضوء ذلك نجد بأن إجراء التبليغات القضائية من حيث الأصل هو من اختصاص وزارة العدل الأردنية، الا أن قانون أصول المحاكمات المدنية أجاز تنفيذ هذه المهام عن طريق شركات التبليغ الخاصة بحيث تقوم تلك الشركات بإجراء التبليغات القضائية بناءً على ما عهدت اليها به وزارة العدل الأردنية، وبذلك تكون وزارة العدل الأردنية مقاول أصلي مرتبطة مع طالب التبليغ بواسطة شركات التبليغ الخاصة بعقد مقاولة محله إجراء التبليغات القضائية بطريقة أصولية سليمة تتفق مع الشروط المنصوص عليها بقانون أصول المحاكمات المدنية وتكون شركات التبليغ الخاصة بموجب ذلك مقاول من الباطن، ولقد عرف المشرع الأردني عقد المقاولة بالمادة (870) منه بما يلي: " المقاولة عقد يتعهد أحد طرفيه بمقتضاه أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء بدل يتعهد به الطرف الاخر". وبإستقراء النص نجد أن شركة التبليغ الخاصة تعتبر مقاول من الباطن بالنسبة لوزارة العدل ولطالب التبليغ بما عهدت إليها وزارة العدل الأردنية بالقيام بالتبليغات القضائية.

و بالرجوع الى نصوص القانون المدني الأردني نجد بأنها لم تورد تعريفاً لعقد المقاولة من الباطن إلا أن فقهاء القانون عرفوا عقد المقاولة من الباطن بما يلي: " المقاولة من الباطن تقوم عندما ينفذ المقاول العمل الذي التزم به في مواجهة صاحب العمل بواسطة شخص آخر سواء كان هذا العمل مادياً أو فكرياً " [13].

و الأساس القانوني لجواز المقاولة من الباطن بالتشريع الأردني هو نص المادة (798) من القانون المدني الأردني، والتي نصت على أنه: "يجوز للمقاول أن يكل بتنفيذ العمل كله أو بعضه إلى مقاول اخر إذا لم يمنعه شرط في العقد أو لم يكن طبيعة العمل تقتضي أن يقوم بالعمل بنفسه"

إذاً فإن تكييف العلاقة القانونية ما بين وزارة العدل الأردنية والشـــخص أو الجهة طالبة التبليغ عن طريق شركات التبليغ الخاصة هي عقد مقاولة تكون فيه وزارة العدل الأردنية مقاول أصلي وشركة التبليغ الخاصة مقاول من الباطن، وبناءً عليه فإنه عندما نتحدث عن المسـؤولية العقدية لشـركات التبليغ المعتمدة، إنما نتحدث عن مسـؤوليتها العقدية بالإخلال بعقد المقاولة.

إذًا مسؤولية شركات التبليغ الخاصة هي مسؤولية عقدية بموجب عقد المقاولة المبرم الأمر الذي يحتم عليها عدم الإخلال بعقد المقاولة بإجراء التبليغات القضـائية بصـورة قانونية و أصـولية سـليمة وفقاً للنصـوص القانونية المنصـوص عليها بقانون أصول المحاكمات المدنية أما عن مسؤولية المحضر القضائي التابع لشركة التبليغ ففي حال لجأ المضرور سواء كانت الجهة طالبة التبليغ أو الوزارة إلى مقاضاته بشكل شخصي فإن مسؤوليته تكون مسؤولية تقصيرية ،و تنطبق عليها نص المادة (256) من القانون المدني الأردني و التي تنص على "كل إضـــرار بالغير يلزم فاعله و لو غير مميز بضـــمان التعويض" .

و في حال كان المتضرر من خطأ المحضر القضائي التابع لشركة التبليغ الخاصة من الغير كأن يكون المطلوب تبليغه أو أي شخص آخر تضرر من شركة التبليغ بسبب خطأ المحضر التابع لها فإنه يستطيع مقاضاة شركة التبليغ بناءً على المســؤولية التقصــيرية وليســت العقدية ذلك أنها لا ترتبط مع المطلوب تبليغه أو الغير بأي علاقة عقدية و بالتالي تكون مسؤوليتها تجاههم مسؤولية تقصيرية.

والإخلال بالالتزام العقدي لعقد المقاولة المبرم له عدة صـــور ويكون ذلك إما بعدم تنفيذ الالتزام العقدي أو التأخر في تنفيذ الالتزام العقدي أو تنفيذه بشــكل معيب، وهذه جميعها صــور للخطأ العقدي الذي هو أحد عناصــر المسؤولية العقدية وسبب من أسباب وجوب التعويض [14] .

13- تمييز حقوق رقم (2007/564) (هيئة خماسية) تاريخ 2007/7/19 تاريخ التصفح: (السبت، أيار ، الساعة 5:20 دقيقة).
14- تمييز حقوق رقم (2019/2635) (هيئة خماسية) تاريخ 2019/11/21 تاريخ التصفح: (السبت، أيار ، الساعة 5:40 دقيقة).

ويتصور هذا الوضع عندما يقوم المحضر القضائي بعدم إجراء التبليغ القضائي أو يتأخر بتنفيذ إلزامه، كأن يتجاوز المدة المحددة للتبليغ بسبعة أيام بحسب نص الاتفاقية المذكورة، كأن يتسبب ذلك التأخير ببيع عقار كان المحكوم له ينوي الحجز عليه؛ لغايات التنفيذ و اقتضاء حقه.

أو أن يتم تنفيذ الالتزام بشكل معيب، كأن يقوم المحضر القضائي بالتبليغ دون ذكر ساعة التبليغ ؛ مما يتسبب ببطلانه و تفويت مصلحة معينة على طالب التبليغ سواء كان ذلك إهمالاً من المحضر القضائي أو من قبيل التواطؤ مع المطلوب تبليغه، و في هذا الخصوص نذكر قرار محكمة التمييز الأردنية فيما يتعلق بإجراء التبليغ القضائي بشكل معيب، و الذي تضمن ما يلي[15] " إن تثبيت العنوان على ورقة أخرى أمر يخالف القانون، حيث لا يمكن للمحكمة التثبت من صحة العنوان. ومن ناحية ثانية فإن الورقة المذكورة خلت من ذكر ساعة التبليغ، وعليه وحيث أن المادة (16) من ذات القانون قد رتبت البطلان على عدم مراعاة مواعيد وإجراءات التبليغ، وشروطه المنصوص عليها في المواد السابقه لها، وحيث أن ورقة علم وخبر تبليغ الإعلام الحقوقي جاءت مخالفة لما نصت عليه المواد التي أشرنا إليها آنفًا فيكون التبليغ قد وقع باطلاً لمخالفته للقانون ".

كذلك يتصور الإخلال بعقد المقاولة المبرم بين طالب التبليغ وشركة التبليغ بأن ينفذ التزام الشركة بشكل معيب بوجه آخر، كأن يتم إجراء التبليغ فعلاً إلا أنه يكون مخالفًا للقانون، وذلك بإجراء التبليغ على عنوان آخر غير العنوان المدون بأوراق الدعوى، وفي ذلك نذكر قرار محكمة التمييز بهذا الخصوص، والذي تضمن ما يلي [16]: " 1- إذا لم يرد بأوراق الدعوى إشارة للعنوان الذي ورد تبليغ الحكم الابتدائي، وأن العنوان المذكور هو ذاته بالنسبة للمدعى عليه، الأمر الذي أن تبليغ أعلام الحكم قد تم بصورة غير أصولية، مما يترتب عليه بطلانه وعدم اعتباره مجريًا لميعاد الاستئناف".

المطلب الثاني : التزامات شركات التبليغ الخاصة المنبثقة عن التكييف القانوني لمسؤوليتها:

بحسب التكييف القانوني الذي أشرنا اليه أعلاه و الذي أوضحنا من خلاله بأنه عندما يتم التبليغ بواسطة شركات التبليغ الخاصة فإن وزارة العدل تعتبر مقاول أصلي بالنسبة لطالب التبليغ وشركة التبليغ الخاصة تعتبر مقاول فرعي من الباطن وعليه فهناك التزامات على عاتق المقاول الأصلي (وزارة العدل الأردنية) وعلى المقاول الفرعي (شركات التبليغ الخاصة)، والتي نستعرضها على الوجه التالي :

15-السرحان، عدنان: شرح القانون المدني (2009) مرجع سابق، ص49.

16- المادة (4) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني.

أولاً : التزامات المقاول الأصلي المتمثل بوزارة العدل الأردنية :

1- إجراء التبليغ القضائي وفقاً للأصول القانونية المعتمدة.

تقع عل وزارة العدل وبصفتها مقاول أصلي مسؤولية إجراء التبليغات القضائية فيما يتعلق بالتبليغات التي تتم عن طريق الشركات الخاصة وهو الإلزام المستمد من نص المادة (785) من القانون المدني الأردني، والتي تضمنت ما يلي: "يجب على المقاول إنجاز العمل وفقاً لشروط العقد"، وبناءً عليه فإن الوزارة ملزمة تجاه طالب التبليغ بإجراء التبليغات القضائية بإجراء التبليغ وفقاً للأصول القانونية الصحيحة وفي حال تم التبليغ بطريقة غير أصولية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى بطلان التبليغ فإنه وفقاً لأحكام القانون المدني فإن طالب التبليغ (صاحب العمل) يستطيع أن يطلب فسخ العقد أو أن يلتزم المقاول بتنفيذ العقد من خلال اجراء التبليغ القضائي بطريقة قانونية أصولية ضمن مدة معقولة لا تفوت على طالب التبليغ المصلحة و لكن في حال انقضاء الأجل دون أي تصحيح للإجراء المطلوب فإنه يحق لصاحب العمل والمتمثل (بطالب التبليغ) أن يطلب فسخ العقد والمطالبة بالتعويض من المحكمة المختصة [17].

و على سبيل المثال لو قام المحضر القضائي التابع لشركة التبليغ الخاصة بإجراء التبليغ الساعه العاشره ليلاً دون الحصول على إذن كتابي[18]، وذلك بدعوى تقدم بها المدعي بطلب مستعجل مضمونه الاستماع لشهادة شاهد على وشك السفر إلا أنه ونتيجة للإخلال الحاصل من المحضر القضائي لم يحضر الشاهد كونه تم تبليغه خارج الأوقات المحددة بالقانون وبالتالي لم تستمع المحكمة لشهادته هنا يستطيع طالب التبليغ أن يطلب إعادة التبليغ بطريقة أصولية سليمة ولكن إذا تبين أن الشاهد غادر البلاد بعد ذلك الأمر الذي من شأنه التسبب بالضرر لطالب التبليغ وبالتالي يحق له المطالبة بالتعويض [19].

2: الالتزام بالضمان تجاه طالب التبليغ :

و هذا الالتزام الملقى على عاتق وزارة العدل تنظمه المادة (678) من القانون المدني الأردني، والتي جاء بنصها ما يلي: "يضمن المقاول ما تولد عن فعله، وصنعه من ضرر أو خسارة سواء كان يتعديه أو تقصيره أم لا وينتفي الضمان إذا نجم ذلك عن حادث لا يمكن التحرز منه".

إذاً بالرجوع الى المبدأ العام فإن المقاول يتوجب عليه القيام بالعمل المطلوب منه وفقاً للمتفق عليه بعقد المقاولة وعند حدوث الأخلال فإنه ملزم بالضمان إلا إذا كان ناتج عن أمر لا يستطيع دفعه و التحرز منه، وبناءً عليه فإنه في حال الإخلال وإجراء التبليغ القضائي بشكل مخالف للأصول القانونية السليمة الأمر الذي يؤدي الى حدوث الضرر

17- المادة (785) القانون المدني الأردني.

18-الفضلي، جعفر: الوجيز في العقود المدنية البيع الإيجار المقاولة، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثانية (1999) ص394وص395.

19- انظر لطفاً المادة (2/798) من القانون المدني الأردني والتي تنص على:"وتبقى مسؤولية المقاول الأول قائمة قبل صاحب العمل".

لطالب التبليغ فإن وزارة العدل وبصفتها مقاول أصلي تكون ضامنة للضرر الذي حدث لطالب التبليغ [20] ويعد ذلك تطبيقاً لأحكام المادة القانون المدني الأردني، والتي أجازت للمقاول الأصلي أن يعهد بتنفيذ العقد للمقاول الفرعي المتمثل بشركة التبليغ الخاصة إلا أنها أبقت على مسؤولية المقاول الأصلي تجاه صاحب العمل والمتمثل بطالب التبليغ.[21].

3: التزام وزارة العدل بصفتها مقاول أصلي تجاه شركة التبليغ الخاصة بصفتها مقاول من الباطن:

يقع على عاتق وزارة العدل وبصفتها مقاول أصلي الالتزام تجاه المقاول من الباطن (شركات التبليغ الخاصة) بتقديم التسهيلات التي من القيام بعملها المتمثل بإجراء التبليغات القضائية التي عهد إليها بها من وزارة العدل، حيث نصت المادة (15) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني على أنه: "يلتزم الفريق الأول تقديم جميع التسهيلات المكانية داخل مباني المحاكم والخطوط الهاتفية وضباط الاتصال من الموظفين والوسائل الأخرى اللازمة لمساعدة الفريق الثاني في تنفيذ مهمته ".

كذلك الأمر يقع على عاتق وزارة العدل الأردنية بتقديم التسهيلات لتمكين شركة التبليغ الأخرى المتمثلة بالشركة العربية الأمريكية (أرامكس) من القيام بمهامها التي عهدت إليها بها، وتنفيذًا لذلك جاء نص المادة (13) من الاتفاقية المبرمة ما بين الطرفين تتضمن ما يلي: " يقوم الفريق الأول بتقديم جميع التسهيلات المكانية والخطوط الهاتفية وضباط الإتصال من الموظفين والوسائل الأخرى اللازمة لمساعدة الفريق الثاني في تنفيذ مهمته"، ومن هذه التسهيلات التي التزمت بها وزارة العدل كمقاول أصلي تجاه شركة التبليغ (أرامكس) بصفتها مقاول من الباطن، كما ورد بملحق الاتفاقية المبرمة بينهما بالبند الرابع والذي نص على أنه: " يلتزم الفريق الأول بتخصيص مساحة بالقدر اللازم لممارسة الفريق الثاني عمله في مكان بارز بمدخل كل محكمة يعتمد الفريق الثاني لإجراء التبليغات ضمن دائرة اختصاصها المكاني".

ثانياً : التزامات شركات التبليغ الخاصة بصفتها مقاول من الباطن :

أ – التزام شركة التبليغ بأداء العمل المطلوب منها بطريقة قانونية سليمة :

وذلك بناءً على ما عهدت اليها وزارة العدل به الأمر الذي يستلزم إجراء التبليغ القضائي على الوجه المطلوب، وينطبق بهذه الحالة نص المادة (785) من القانون المدني الأردني، وذلك بضرورة اجراء التبليغ القضائي الذي عهدت إليها به وزارة العدل وفقًا للأصول القانونية السليمة ولشروط العقد بينها وبين وزارة العدل الأردنية، حيث أن المقاول من الباطن

20–غرايبة، هارون: أحكام العلاقة القانونية بين رب العمل والمقاول من الباطن، رسالة دكتوراة كلية القانون جامعة العلوم الإسلامية (2015) ص46.

21– كذلك نص المادة (21) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني، و التي جاء بها: " يلتزم الفريق الثاني بأحكام نظام التبليغات القضائية بواسطة الشركات رقم (39) لسنة 2001، وتعتبر أحكام هذا العقد جزء لا يتجزأ من النظام المذكور"، كذلك نص المادة (5) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة العربية الأمريكية (أرامكس) والتي نصت على أنه: " يلتزم الفريق الثاني بتبليغ الأوراق القضائية إلى المطلوب تبليغه طبقاً لاجراءات وأحكام التبليغات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية" .

وبحسب القانون ملزم بإنجاز العمل المتفق عليه وفق الشروط المتفق عليها، وإن لم يكن هناك شروط فلا بد من مراعاة أصول المهنة أو الحرفة [22].

ومن هذا المنطلق فإن شركة التبليغ الخاصة ملتزمة مع وزارة العدل الأردنية بإجراء التبليغ القضائي وفقًا للأصول القانونية حيث جاء نص المادة (6) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني يؤكد على التزامها بالعمل المطلوب منها وفقًا للأصول القانونية، و قد ورد بنص المادة المشار اليها ما يلي: " يلتزم الفريق الثاني بتبليغ الأوراق القضائية إلى المطلوب تبليغه طبقًا لإجراءات وأحكام التبليغات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية" [23]، يتضمن ذلك أيضاً التزام شركة التبليغ باستلام وبتسليم الأوراق القضائية بصفتها مقاول فرعي إلى (المقاول الأصلي) المتمثل بوزارة العدل حيث يلتزم كلاً من الطرفان بتسلم الأوراق القضائية من الدائرة المختصة أو أقلام المحكمة وإعادتها إلى مصدرها وذلك تبوقيع من المستلم دون أي اتصال مباشر مع الجهات طالبة التبليغ أو المحامين، حيث نصت المادة(4) من اتفاقية وزارة العدل مع الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع على ما يلي: " يتسلم الفريق الثاني الأوراق القضائية المراد تبليغها من قلم المحكمة أو الدائرة المختصة لتبليغها وإعادتها لمصدرها مقابل توقيع من المستلم في الحالتين دون أي اتصال مباشر مع المحامين أو المواطنين طالبي التبليغ" [24]. 2- الإلتزام بالمسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها الموظفين التابعين له".

حيث تلتزم شركات التبليغ الخاصة بتحمل المسؤولية عن تلك الأخطاء[25]، ويكون ذلك بتحملها الأخطاء الصادرة عن الموظفين التابعين لها فيما يتعلق بما عهدت إليها به وزارة العدل من العمل المطلوب والمتمثل بأجراء التبليغات القضائية، وبذلك نجد نص المادة (7) من اتفاقية وزارة العدل مع الشركة العربية الأمريكية (أرامكس) تتضمن ما يلي: " يتحمل الفريق الثاني المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها موظفوه في عملية التبليغات، ويكون ملزمًا بإعادة التبليغ على

22- المادة (5) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني، والتي نصت على أنه: " يتسلم الفريق الثاني الأوراق القضائية المراد تبليغها من قلم المحكمة أو الدائرة المختصة إلكترونياً مع تعهد الفريق الثاني بتفعيل شاشة ارتباط قلم المحكمة، ومكتب الفريق الثاني وإعادتها إلى مصدرها مقابل توقيع من المستلم دون أي اتصال مباشر مع المحامين أو المواطنين طالبي التبليغ".

23- كذلك المادة (8) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني، والتي نصت على أنه: " يتحمل الفريق الثاني المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها موظفوه في عمليات التبليغ ويكون ملزماً بدفع أي غرامات أو تعويضات يتم الحكم بها على أي من المحضرين العاملين لديه في المحكمة ويكون ملزماً بإعادة التبليغ على نفقته الخاصة" .

24- المادة (22) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني، والتي نصت على أنه: " في حال تكرار ارتكاب الفريق الثاني لمخالفات في تنفيذ بنود العقد أو الإهمال أو تقصير الفريق الثاني في تنفيذ التزاماته العقدية حسب الأصول وحسب القوانين ونظام التبليغات رقم (39) لسنة 2001 يحق للفريق الأول فسخ العقد من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى إنذار جديد"، وكذلك نص المادة (15) من اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع (أرامكس)، والتي نصت على أنه: " يحق للفريق الأول فسخ هذا العقد إذا استمر الفريق الثاني بالاهمال أو التقصير في القيام بمهامه وواجباته أو في مخالفة أحكام القانون و نظام التبليغات".

25- السنهوري، عبد الرزاق: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد –عقود الغرر – عقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة وعقد التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة (2015) الجزء السابع، المجلد الثاني، ص1520و1521.

نفقته الخاصة"، وفي حال تكرار ارتكاب المخالفات يحق لوزارة العدل فسخ العقد من تلقاء نفسها دون حاجة إلى إنذار جديد[26].

المطلب الثالث : النظام المقترح لضمان مسؤولية المحضر القضائي:

أوردنا سابقاً أن مسؤولية شركة التبليغ الخاصة هي مسؤولية عقدية بناءً على عقد المقاولة المبرم وفي حال حدوث خطأ من المحضر القضائي وقرر المتضرر اللجوء للقضاء ومقاضاة كل من المحضر وشركة التبليغ والدولة بوصفهما متبوعًا عن أعمال التابع ومطالبتهما بكافة الأضرار التي قد تكون مادية ومعنوية فإن قرار الحكم الصادر بالتعويض سيكون بحق المحضر وشركة التبليغ ووزارة العدل وبالنتيجة يحق لكل من وزارة العدل وشركة التبليغ الخاصة أن ترجع على المحضر القضائي بما دفعته ذلك أن مبلغ التعويض قد يكون باهظًا الأمر الذي يتسبب بالإرهاق لكافة الأطراف.

لذلك كان لا بد من إيجاد حل يجنب كافة الأطراف الأعباء المالية الضخمة، ويشكل ضمانة للمضرور تضمن له استيفاء حقه بطريقة مرنة ومحاطة بالضمانات القانونية، وعليه فلا بد من وجود نظام مقترح لغايات تغطية كافة الأعباء المالية على وزارة العدل وشركة التبليغ والمحضر، ويوفر ضمانة أكثر للمتضرر بإقتضاء حقه بصورة أكثر سلاسة ومرونة ذلك أن الضمان عندما يكون أعم وأشمل فهو يرفع العبء عن كافة الأطراف وهو بسمة من سمات الدول المتحضرة.

وحيث أن تكرار أخطاء المحضرين وتعددها قد يتسبب بإقامة الدعاوى على شركة التبليغ والمحضر التابع لها وبالتالي المزيد من الأعباء الماليةالأمر الذي قد يؤدي أحيانًا لتأخير اقتضاء المضرور لحقه بسبب عدم الملاءة المالية بكافة الأوقات فكان لا بد من إيجاد حلول تساهم بضمان اقتضاء المضرور حقه بطريقة أكثر مرونة، وتحمل العديد من الضمانات للمضرور.

وعليه فإن الباحثة تقترح وجود نظام قانوني لضمان مسؤولية المحضر القضائي، ويكون بمصلحة كافة الأطراف بما في ذلك شركات التبليغ والدولة المتمثلة بوزارة العدل والمحضر القضائي والمتضرر، وعليه فترى الباحثة أن هناك حلولاً تساعد بتخفيف العبء عن كاهل شركات التبليغ ووزارة العدل والمحضر وتشكل ضمانة أكبر للمضرور وذلك من خلال التأمين من المسؤولية المدنية لأخطاء المحضرين، وذلك بقيام شركات التبليغ و الدوله بإبرام عقد تأمين مع شركا التتأمين لغايات التأمين من أخطاء بإيجاد غطاء تأميني لتلك الأخطاء بحيث تقوم عقد تأمين من المسؤولية على غرار عقود التأمين الأخرى.

ولقد عرف القانون المدني الأردني بالمادة (920) بما يلي: " التأمين عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغًا من المال، أو إيرادًا مرتبًا، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغًا محددًا، أو أقساطًا دوريةً يؤديها المؤمن له للمؤمن".

[26]- المادة (927) من القانون المدني الأردني.

والهدف منه تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية فالضرر المؤمن منه بهذه الحالة هو نشوء الدين بسبب المسؤولية، بحيث يكون الخطر المؤمن منه ليس الضرر الذي يصيب المضرور إنما هو الضرر الذي يصيب المؤمن له من رجوع المضرور عليه[27].

و الجدير بالذكر أنه لا يوجد ما يمنع بالقانون الأردني من التأمين من المسؤولية من أخطاء المحضر القضائي طالما أن شركة التبليغ الخاصة والدولة مسؤولتان بصفتيهما متبوعتان إذاً فالتأمين من المسؤولية هو نوع من أنواع التأمين من المخاطر يمكن المتضرر من اسيفاء الشركة المؤمِنة دفعةً واحدة، ويرفع العبء عن كاهل شركة التبليغ والدوله والمحضر.

والتصور الذي تضعه الباحثة في هذا الصدد هو قيام شركات التبليغ والدولة ممثلة بوزارة العدل بالتأمين من مسؤوليتها عن الأخطاء التي يرتكبها المحضرون القضائيون في حال ترتب على هذا الخطأ ضرر يستوجب تعويض المضرور على أن تؤمن الأخطاء التي تقع من المحضر القضائي، و التي ارتكبت أثناء وظيفته، أو بسببها، أو بمناسبتها بحيث أن ما ارتكبه المحضر خارج هذه الصور الثلاث من الأخطاء لا يشمله الغطاء التأميني.

وتقوم الدولة أو شركة التبليغ الخاصة – بحسب واقع الحال – بدفع أقساط التأمين لشركة التأمين على أن يتم الإدلاء وقت إبرام العقد بكافة المعلومات التي تهم الشركة المؤمنة معرفتها، وذلك فيما يتعلق بأخطاء المحضرين، وطبيعتها، كمدى جسامة هذا الخطر إلى غير ذلك لغايات تقدير المخاطر، وحجم التغطية التأمينية [28].

وفي هذا الخصوص جاء حكم محكمة التمييز يتضمن الآتي: " ألزمت المادة (2/297) من القانون المدني أن يقرر وقت إبرام العقد كل المعلومات التي يهم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه، وأن المادة (928) مدني تنص على ما يلي: (إذا كتم المؤمن...)، وحيث بين الخبراء أنه كان يتوجب على المؤمن له أن يدلي بصدق وأمانة على كافة المعلومات، والبيانات التي تكون محل أسئلة مكتوبة في طلب التأمين فإن ما توصلت إليه محكمة الاستئناف بسقوط حق المدعي بالتعويض لعدم إجابته بصدق عن البندين (22 و 23) من وثيقة التأمين يتفق وصحيح القانون"[29].

وبالنتيجة فإن العقد يكون ما بين شركة التبليغ وشركة التأمين أو ما بين الدولة وشركة التأمين – بحسب واقع الحال –، ولا يكون المحضر القضائي طرفًا في هذا العقد إلا أنه يشكل ضمانة للمحضر القضائي أيضًا ذلك أنه بنص المادة (2/288) من القانون المدني الأردني فإن الدولة، وكذلك شركة التبليغ تستطيع أن ترجع على المحضر بما دفعته لذلك فإنه في حال اختصام المحضر القضائي وحده لدى القضاء فإنه يستطيع أن يتقدم بطلب الإدخال المنصوص عليها بحق الدولة، أو شركة التبليغ حتى يضمن تخفيف العبء عن كاهله.

27- تمييز حقوق (2007/2006) (هيئة خماسية) تاريخ 2008/1/2 منشورات قسطاس، تاريخ التصفح: (السبت، أيار الساعة 5:50 دقيقة).

28- قانون صناديق التأمين الخاصة رقم (54) لسنة 1975 المصري.

29- المادة (1) من قانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975 المصري.

إلا أن هذا النظام على الرغم من ميزاته قد لا يوفر الضمانة الكافية المنشودة، وقد تكون هناك حالات تخرج عن الحماية التي يقررها نظام التأمين من المسؤولية كأن يكون الضرر يبلغ من الجسامة مبلغًا، بحيث لا يكفي مبلغ التأمين لجبر الضرر الواقع على المضرور، وبذلك لا بد من وجود ضمانة أخرى تغطي الحالات التي تخرج عن حدود الحماية التي يقررها نظام التأمين من المسؤولية، ووقد يكون الحل الأجدى نفعًا بهذه الحالة هو إنشاء صندوق ضمان الأضرار من أخطاء المحضرين القضائيين.

والفكرة مستقاة من التشريع المصري حيث عرف المشرع المصري ما يسمى بصندوق التأمين الخاص، وقد أقر له قانونًا يسمى بقانون صناديق التأمين الخاصة[30]، والذي صدرت بموجبه اللائحة التنفيذية للقانون رقم (54) لسنة 1975 في شأن صناديق التأمين الخاصة وفكرة هذا القانون قائمة على أن كل مجموعة من الأفراد تربطهم ببعضهم البعض رابطة عمل، أو مهنة ،أو صلة اجتماعية تتألف بغير رأس المال، بحيث يكون الغرض من هذه الصناديق أن تؤدي إلى أعضائها والمستفيدين منها مزايا أو تأمينات أو مرتبات دورية بحالات محددة، حيث جاء بنص القانون المذكور ما يلي".

" في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام في أي جمعية، أو نقابة أو هيئة، أو من أفراد تربطهم مهنة، أو عمل واحد، أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس المال، ويكون الغرض منها وفقًا لنظامه الأساسي أن تؤدي إلى أعضائه، أو المستفيدين منه تعويضات، أو مزايا مالية ، أو مرتبات دورية، أو معاشات محددة، وذلك في إحدى الحالات التالية: أ- زواج العضو و ذريته أو بلوغه سنًا معينة، أو وفاة العضو أو من يعوله.

ب – التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق. ج – عدم القدرة على العمل بسبب الحوادث.

د – أية أغراض توافق عليها المؤسسة المصرية العامة للتأمين" [31].

والفكرة الأساسية من هذا القانون هي التأمين من الأضرار المستقبلية، بما في ذلك أية أغراض أخرى نوافق عليها المؤسسة المصرية للتأمين أي أن فكرة التأمين لأفراد المهنة أو العمل الواحد متوافرة إلا أنها لم تحدد فئة معينة ولقد أخذت بموجب المادة التي ذكرناها الطابع الاجتماعي أكثر.

ويعد المشرع الفرنسي السبّاق دائمًا في فكرة الضمان والتأمين، حيث أنشأ صندوق ضمان المحضرين، والذي يقوم بضمان الأعمال الصادرة عن المحضرين، ويعتبر كذلك مكملًا لنظام مسؤولية المحضر القضائي، بحيث يعوض الصندوق المضرور، سواء كان خطأ المحضر عمديًا أو غير عمديًا، طالما أن هناك ضرر قد تحقق وهو نظام قانوني مرتبط بتنظيم المهن[32].

30- صعابنه، محمد: المسؤولية المدنية للمحضر، رسالة دكتوراة كلية الحقوق-جامعة عين شمس، القاهرة (2010) ص1010.

* المؤلف المرسل.

* المؤلف المرسل.

ولقد حاولت الباحثة إيجاد تصور معين من خلال نظام التأمين من أخطاء المحضرين القضائيين، ومن خلال صندوق ضمان الأضرار – من أخطاء المحضرين – ولقد تم وضع تصور لذلك من خلال خطوط عريضة لبيان الفكرة من ذلك بينما التفاصيل التي تتعلق سواء بنظام التأمين أو بصندوق ضمان الأضرار فلن تتضح ملامحها إلا في حالة المبادرة بإيجاد نظام التأمين من المسؤولية عن أخطاء المحضرين، وصندوق للتأمين من أخطاء المحضرين، ذلك أن المبادرة الفعلية والتي نتمنى حدوثها بهذا المجال، هي من تحدد باقي التفاصيل.

وبالنتيجة فإن إنشاء هذا الصندوق، وإيجاد النظام الخاص بالتأمين يعد أكثر عدالة، فالتكافل وتوسيع نطاق الضمان من خلال عدة جهات إنما هي سمة من سمات المجتمع المتحضر، ولقد كان المشرع الفرنسي السباق بذلك، و عليه فإننا نتمنى أيضًا أن تعم هذه الفكرة فتشمل التأمين من كافة أخطاء الموظفين حتى لا تكون أخطاؤهم عبء على كاهل الدولة.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة تجد الباحثة أن طالب التبليغ بواسطة شركة التبليغ الخاصة إنما تربطه بوزارة العدل عقد مقاولة مضمونة إجراء التبليغ القضائي تكون فيه وزارة العدل المقاول الأصلي، وتكون شركة التبليغ مقاولًا من الباطن، وتبعًا لذلك فإننا بحاجة إلى تنظيم المسؤولية المدنية للمحضر القضائي والجهات التي يتبع لها وكذلك إيجاد نظام لمصلحة المتضرر؛ للتأمين من أخطاء المحضر القضائي للتخفيف عن كاهل شركات التبليغ والدولة وحماية للمتضرر. وعليه فإننا نلخص بهذه الدراسة أهم النتائج التي توصلنا إليها:

النتائج:

1- إجازة قيام شركات تبليغ خاصة من قبل المشرع الأردني للقيام بإجراء التبليغات القضائية من شأنه أن يسهل إجراء تلك التبليغات بحيث تكون تلك الشركات معاون وشريك للقيام بالمهام المنوطة بها ويعد أكثر تحقيقاً للعدالة.

2- المحضر القضائي العامل لدى شركات التبليغ الخاصة هو محضر قضائي بالمعنى المقصود حيث أخضعهم قانون أصول المحاكمات المدنية لذات الإلتزامات وذات العقوبات.

3- عند إجراء التبليغات بواسطة شركات التبليغ الخاصة فإن وزارة العدل و التي سمحت بإجراء تلك التبليغات عن طريق شركات التبليغ الخاصة تكون مقاول أصلي وشركات التبليغ الخاصة تكون مقاول فرعي.

4- إن أهمية عمل المحضر القضائي و دقته يجعل العبء المالي على المحضر القضائي و كذلك وزارة العدل أو الشركة المعتمدة للتبليغ عبئًا ماليًا كبيرًا فيما لو رفعت دعوى من قبل المضرور على المحضر القضائي والجهة التي يتبع لها، وبالتالي

لا بد من وجود نظام تأمين من أخطاء المحضرين القضائيين يتناسب مع دقة وخطورة عمل المحضر القضائي، ويخفف عن كاهله وكاهل الجهة التي يتبع لها.

التوصيات :

1- التوجه من قبل المشرع الأردني لتأمين المسؤولية عن أخطاء المحضرين القضائيين التابعين لشركات التبليغ الخاصة و كذلك التابعين لوزارة العدل الدولة ممثلة بوزارة العدل عن أعمال المحضر القضائيين، وذلك بالنص على نظام تأمين إلزامي من أخطاء المحضر القضائي، سواء كان تابعًا لوزارة العدل أو موظف شركة التبليغ الخاصة حتى لا يثقل كاهلهما فيما يتعلق بتعويض المضرور، وكذلك حتى لا يثقل كاهل المحضر القضائي في حال الرجوع عليه من قبل الجهات المتبوعه وليتحقق الضمان الكافي للمضرور بالحصول على تعويض يتناسب مع الضرر الذي لحقه، وعليه فإن التأمين الإلزامي يحقق ضمانة لكافة الأطراف، ويعد أكثر ضمانة لتحقيق العدالة.

2- العمل على إنشاء صندوق لضمان الأضرار من أخطاء المحضرين القضائيين، وذلك لتغطية الحالات التي لا يغطيها التأمين الإلزامي.

3- التشجيع على تعدد شركات التبليغ الخاصة بحيث يشكل تعددها مساهمة أكبر وبإجراء التبليغات القضائية ومساندة لوزارة العدل من خلال التعاون فيما يتعلق بإجراء التبليغات القضائية الأمر الذي ينعكس على سير الدعاوى والإجراءات القضائية، ويعد أكثر تحقيقاً للعدالة.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- السرحان، عدنان: شرح القانون المدني العقود المسماة: المقاولة، الوكالة، الكفالة، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى (2009).

2- الحسناوي، حسن: التعويض القضائي في نطاق المسؤولية العقدية، دراسة مقارنة، دون دار نشر (1999).

3- الفضلي، جعفر : الوجيز في العقود المدنية البيع، الإيجار، المقاولة، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثانية (1999).

4- السنهوري، عبد الرزاق: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد عقود الغرر، عقود المقامرة، والرهان، والمرتب مدى الحياة، وعقد التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة (2015) الجزء السابع، المجلد الثاني.

الرسائل الجامعية :

1- صعابنة، محمد: المسؤولية المدنية للمحضر، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة (2010).

2- غرايبة، هارون أحمد محمد: أحكام العلاقة القانونية بين رب العمل و المقاول من الباطن، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية القانون، جامعة العلوم الإسلامية، عمان (2015).

القوانين و الأنظمة:

- قانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975 المصري.
- القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.
- قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988.
- نظام الخدمة المدنية رقم 82 لسنة 2013 .

الاتفاقيات :

- اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع الشركة العربية الأمريكية للنقل السريع (أرامكس) 2001/9/13.
- اتفاقية وزارة العدل الأردنية مع شركة البريد الأردني 2012/8/12 .

المواقع الالكترونية :

https://qistas.com

ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني

[1] د. محمد سالم أبو سته الشاهين * الأردن

Witness protection guarantees from retaliation in criminal cases in the Jordanian criminal law

[1]Mohammed Salem Abu Al-Shaheen (Jordan) Alshahin976@gmail.com

ملخص:

تناول هذا البحث موضوع ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية. استخدم الباحث المنهج الوصفي لدراسة التشريعات الأردنية المتعلقة بموضوع العقوبات والشهود. توصل الباحث إلى أن الحماية الخاصة بالشهود في التشريعات الأردنية محصورة على شهود قضايا الفساد وهو ما يبدو واضحا في المادة (32) من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد التي وضعت ضمانات قانونية تحمي فيها شهود قضايا الفساد. بالإضافة إلى ذلك لم يتضمن قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية الأردنية أي ضمانات تتعلق بحماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية. كما تم ملاحظة أن العديد من الدول مثل أمريكا وفرنسا اهتمت بموضوع حماية الشهود في القضايا الجنائية والجرائم المنظمة.

كلمات مفتاحية: القضايا الجنائية، حماية الشهود، القانون الجزائي الأردني.

Abstract:

This research dealt with the subject of guarantees of witness protection from retaliation in criminal cases in the Jordanian criminal law and the international efforts that were made to protect witnesses from retaliation in criminal cases. The researcher used the descriptive approach to study Jordanian legislation related to the subject of penalties and witnesses. The researcher concluded that the protection of witnesses in Jordanian legislation is limited to witnesses of corruption cases. This is evident in Article 32 of the Integrity and Anti-Corruption Commission Law, which has established legal safeguards protecting witnesses of corruption cases. In addition, the Jordanian Penal Code and the Jordanian Code of Criminal Procedure contained no guarantees regarding the protection of witnesses from retaliation in criminal cases. It has also been noted that many countries such as America and France have taken an interest in the issue of witness protection in criminal cases and organized crimes.

Keywords: Criminal cases, witness protection, Jordanian criminal law.

مقدمة:

يعتبر موضـوع حماية الشـهود من الإنتقام في القضـايا الجنائية أحد أبرز المواضـيع التي تشـغل بال المختصـين بمكافحة الجريمة. كما أن دور الشـــهود يكتســـب أهمية كبيرة كونه أحد أبرز الأدلة التي تســـهم في الوصـــول إلى عدالة حقيقية، فضـــلا عن كونه يشـــكل عقبة مهمة أمام المتورطين في أعمال مشـــبوهة أو إجرامية (العســـاف، 2015).

ويمكن أن تســـهم القوانين المتعلقة بحماية الشـــهود في تعزيز مشـــاركة أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة وايضـــا التنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة الجريمة وتكثيف الجهود من أجل الحد من انتشار الجريمة وصولا إلى تحقيق السلام الشامل في المجتمع.

وبالرجوع إلى نص المادة (26) من القانون الأردني نجد أن موضـــوع التبليغ عن حدوث جريمة يحتل مكانة بارزة من قبل المشـــرع الأردني، وهذا ما تؤكده المادتين (206 و 207) من قانون العقوبات الأردني، والتي تعتبر التبليغ عن حدوث جريمة ما واجباً والتزاماً قانونياً، بل تشـدد على ضـرورة معاقبة الشـخص أو الأشـخاص الذين شـاهدوا أو علموا بوقوع الجريمة لكنهم تستروا عليها ولم يبلغوا عنها في حينه.

إن الدور المهم والمحوري للشـــهود والمبلغين في القضـــايا الجنائية يتطلب حمايتهم من المخاطر العديدة التي قد يواجهونها والتي تقتضـي توفر الضـمانات اللازمة التي يتعين توفيرها من قبل السـلطات العامة لحمايتهم من أية إجراءات أو أضـرار نتيجة قيامهم بالشـهادة أو بالإبلاغ أو بتقديم تقارير خبرتهم (العساف 2015). وفي هذا السياق نشير إلى أنه في حالة حدوث جريمة ما يتوقع وجود أشـخاص يملكون معلومات كافية ومهمة حول الجريمة لكنهم لا يقدمون على الإبلاغ عنها أو تقديم الشهادة بشأنها. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود نصوص قانونية تحميهم أو فقدانهم الثقة بقدرة السلطات على حماية أرواحهم وممتلكاتهم في ضل احتمالية تعرضهم لأعمال إنتقامية من قبل الجناة.

وبناءا على ذلك يمكن القول بأن حماية الشـــهود والمبلغين وتوفير الضـــمانات اللازمة لحمايتهم تعتبر أولوية قصـوى ومبدأ أسـاسـي في منظومة مكافحة الجريمة وبالتالي ينبغي إعارتها الاهتمام اللازم لاسـيما مع توسّـع النشـاطات الإجرامية وتنّوعها مما يجعل من مكافحتها أمرا في غاية الصعوبة.

أسئلة البحث:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيسي:

هل هناك ضمانات تحمي الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- ما هي الضمانات تحمي الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني؟
- هل هناك علاقة بين ضـمانات حماية الشـهود من الإنتقام في القضـايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والحد من انتشار الجريمة؟
- ما الجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية؟

أهداف البحث:

- معرفة الضمانات التي تحمي الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني.
- معرفة العلاقة بين ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والحد من انتشار الجريمة.
- معرفة الجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.

الفرضيات:

- توجد ضمانات لحماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني.
- هناك علاقة بين ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والحد من انتشار الجريمة.
- توجد جهود دولية بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة الدراسة الحالية التي تسعى إلى معرفة ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني، وذلك من خلال تتبع نصوص القانون الجزائي الأردني، معرفة العلاقة بين ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والحد من انتشار الجريمة ومعرفة الجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس دراسة الظاهرة على حقيقتها والتعبير عنها ووصفها وصفا دقيقا يشمل مقدارها وحجمها ومدى ارتباطها بالظواهر الأخرى (عبيدات، 2006). وفي هذا السياق لا يتوقف المنهج الوصفي عند البحث عن مكنون الظاهرة وعلاقاتها المختلفة والمتباينة، بل يتعدى ذلك ليشمل التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات ومقترحات (العساف، 2000).

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على العناصر التالية:

1- معرفة الضمانات التي تحمي الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني.
2- معرفة العلاقة بين ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والحد من انتشار الجريمة.
3- معرفة الجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.

أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للبحث في أهمية الموضـوع الذي يتناوله وهو الضـمانات التي تحمي الشـهود من الإنتقام في القضـايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والذي يعتبر أحد المفاهيم الحديثة والمعاصـرة في مجال القانون وأبرز المحاور الرئيسية في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها، إذ أن مختلف المؤسسات والهيئات القانونية حول العالم تسعى إلى توفير ضمانات لحماية الشهود من الإنتقام.

كما تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة أيضا كونها تمثل إضافة نوعية من خلال تزويد الفكر القانوني بالمعلومات التي توضـح الضـمانات التي تحمي الشـهود من الإنتقام في القضـايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والعلاقة بين تلك الضمانات والحد من انتشار الجريمة بالإضافة إلى معرفة الجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.

2- الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للدراسـة الحالية من خلال النتائج التي سـتسـفر عنها فيما يتعلق بمعرفة الضـمانات التي تحمي الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني ومعرفة العلاقة بين ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضـايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني والحد من انتشـار الجريمة وايضـا معرفة الجهود الدولية التي بذلت من أجل حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.

يأمل الباحث أن تسـهم النتائج في رسـم صـورة واضـحة للباحثين ومختلف المؤسـسـات القانونية العالمية حول الضمانات التي تحمي الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني. وبالتالي ستسهم الدراسة الحالية في إبراز تلك الضـمانات بما يمكن المواطن الأردني من معرفة الضـمانات التي تحمي الشـهود وبالتالي حث المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم ومكافحتها والحد من انتشارها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشـكلة الدراسـة في الخطر وردود الفعل الإنتقامية التي قد يواجهها الشـهود في القضـايا الجنائية في الأردن والضمانات التي توفرها الجهات المعنية لحمايتهم بالاضافة الى معرفة العلاقة بين تلك الضمانات والحد ممن انتشار الجريمة. كما ان الدراسة تسلط الضوء على الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد.

ويعتبر نطاق الحماية التي يوفرها المشـرع الأردني محصـورا على جرائم الفسـاد وإهدار المال العام على خلاف التجارب التاريخية العالمية في هذا المجال التي أوجبت الحماية على جرائم خطيرة قد تسـاوي أو تزيد في خطورتها جريمة الفساد، وتشمل جرائم المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

المبحث الأول

الإطار النظري

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

قام براك (2016) بإجراء **دراسة بعنوان "حماية الشهود في التشريع الجنائي الفلسطيني والعربي"** هدفت الدراسة إلى مقارنة التشريعات العربية فيما يتعلق بموضوع حماية الشهود مع التركيز على التشريع الفلسطيني. استخدم الباحث المنهج الوصفي والاسلوب المقارن لتحقيق أهداف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن التشريعات العربية تختلف حول موضوع الشهود وحمايتهم.

تتفق هذه الرسالة مع البحث الحالي في أن كلا الدراستين تتعلقان بالحماية الجنائية للشاهد بينما تختلف عن دراستنا الحالية كونها تهتم بموضوع الحماية الجنائية للشاهد في التشريع الجنائي الفلسطيني والعربي، بينما دراستنا الحالية تعتبر اكثر تحديدا كونها تهتم بموضوع الحماية للشاهد في القضايا الجنائية.

تناول السولية (2007) **موضوع الحماية الجنائية والأمنية للشاهد.** كما تطرق إلى مفهوم الشاهد وتمييزه عن غيره وأساليب حمايته الإجرائية في القانون المقارن، بالإضافة إلى نظم الحماية الأمنية للشاهد في دول الغرب والجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن. وقد هدف الباحث إلى التعرف على نظم الحماية الأمنية التي يوفرها الغرب للشاهد ومقارنة التشريع المصري بها. كما حاول الباحث إلقاء الضوء على ما حققته قوانينها من إيجابيات وما وقعت فيه من سلبيات بالإضافة إلى سد النقص التشريعي في الحماية الجنائية للشاهد. أظهرت نتائج الدراسة اختلاف درجات الحماية الجنائية والأمنية للشاهد في التشريعات الأجنبية. كما تم ملاحظة أن القانون المصري لم ينص بصريح العبارة على اعتبار صفة الشاهد ظرفا مشددا في العقاب.

تتفق هذه الرسالة مع البحث الحالي في أن كلا الدراستين تتعلقان بالحماية الجنائية للشاهد بينما تختلف عن دراستنا الحالية كونها تهتم بموضوع الحماية الجنائية للشاهد خاصة بينما دراستنا الحالية تعتبر اكثر تحديدا كونها تهتم بموضوع الحماية للشاهد في القضايا الجنائية.أوصت دراسة السولية بسد النقص التشريعي في الحماية الجنائية للشاهد في مصر تحديداً، بينما في الأردن فقد تم إقرار نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد لسنة(2014).

وفي دراسة أخرى أجراها محمد (2008) في دراسته بعنوان **حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة،** استهل الباحث دراسته بمبحث تمهيدي أعطى فيه فكرة عامة عن موضوع الشهادة في القانون المصري والقانون الفرنسي. ثم تطرقت الدراسة إلى موضوع حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية من حيث موضوعها إجراءاتها وأيضا قيودها. هدف الباحث إلى لفت النظر إلى هذه النقطة المهمة المتعلقة بحماية الشهود ومواجهة ندرة الدراسات فى هذا المجال وايضا التنويه عن السبل المختلفة التي يمكن أن تضمن سلامة الشاهد مثل إخفاء هويته أو عنوانه.

توصل الباحث إلى أنه يستوجب على جميع دول العالم اليوم أن تعمل على تبني نظام حماية للشهود تمشيا مع المتطلبات الدولية المعاصرة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية كونهما تتناولان موضوع حماية الشاهد. أما وجه الاختلاف فيتمحور حول حقيقة ان هذه الدراسة تتناول القانون المصري بينما تهتم دراستنا الحالية بموضوع حماية الشاهد في القضايا الجنائية في القانون الأ ردني.

أما رسالة بالبيد (2012) بعنوان **الحماية الجنائية للشاهد في النظام والفقه الإسلامي** فقد تناولت موضوع الحماية الجنائية للشاهد وحاولت الإجابة على التساؤل التالي: هل للشاهد حق في الحماية في النظام والفقه الإسلامي. ثم قام الباحث بعرض طرق الحماية الإجرائية للشاهد، ثم تساءل عن مدى كفاية الأنظمة المقررة في المملكة العربية السعودية في تحقيق الحماية الجنائية اللازمة للشاهد. وقد توصل الباحث إلى طرح أفكار تساعد في تقرير نظام للحماية الجنائية للشاهد والتي تتلاءم مع طبيعة النظام العام في المملكة العربية السعودية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في حقيقة أن كلّا منهما تتناول موضوع الحماية الجنائية للشاهد. أما وجه الاختلاف فيتمثل في أن هذه الدراسة تناولت موضوع الحماية الجنائية للشاهد في الفقه الإسلامي، بينما تتناول دراستنا الحالية موضوع ضمانات حماية الشهود في القضايا الجنائية في القانون الأردني.

المطلب الثاني: موضوع حماية الشهود في القانون الدولي:

هناك العديد من الإتفاقيات الدولية التي أولت اهتماما خاصا بحماية الشهود، كما أن هذا الموضوع حظي باهتمام بالغ في قوانين وأنظمة المحاكم الدولية. وقد انعكس الاهتمام الدولي بهذا الموضوع كونه يعتبر حجر الزاوية في أركان منظومة مكافحة الجريمة. وهذا الإهتمام يبدو جليا من خلال النص على حماية الشهود ضمن اتفاقيات عديدة، من ضمنها اتفاقية عام (2004) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة (**UNCAC**) بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام (2000).

فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (**UNTOC**) فقد أولت مسألة حماية المنظمة للشهود والمبلغين والخبراء وأقاربهم اهتماما خاصا في المادة (32) والتي نصت الفقرة الأولى منها على ما يلي:

" تتخذ كل دولة طرق تدابير مناسبة وفقا لنظامها القانوني الداخلي، وضمن حدود إمكانياتها، لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء، من أي انتقام أو ترهيب محتمل ".

كما أوردت الفقرة الثانية من المادة (32) أمثلة على أنواع التدابير التي يمكن اعتمادها من أجل حماية الشهود والخبراء وأقاربهم وكافة الأشخاص الوثيقي الصلة بهم: " يجوز أن تشمل التدابير المتوخاة في الفقرة 1 من هذه المادة، ودون مساس بحقوق المدعى عليه، بما في ذلك حقه في محاكمة عادلة حسب الأصول:

أ. إرساء إجراءات لتوفير الحماية الجسدية لأولئك الأشخاص، كالقيام مثلا بالقدر اللازم والممكن عمليا بتغيير أماكن إقامتهم والسماح عند الاقتضاء بعدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن تواجدهم أو بفرض قيود على إفشائها.

ب . أن يدلوا بأقوالهم على نحو يكفل سلامة أولئك الأشخاص، كالسماح مثلا بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل وصلات الفيديو أو غيرها من الوسائل اللازمة."

وفي ذات السياق نصت المادة (32) في فقرتها الثالثة على ما يلي:

"تنظر الدول الأطراف في إبرام الاتفاقيات أو الترتيبات مع دول أخرى بشأن تغيير أماكن إقامة الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (1) من هذه المادة ". وقد أشارت الفقرة (4) من ذات المادة إلى سريان أحكام هذه المادة أيضا على الضحايا إذا كانوا شهودا.

أما الفقرة الخامسة من المادة نفسها فقد تناولت موضوع حماية الضحايا إذ طلبت من الدول الموقعة على الإتفاقية إمكانية "عرض آراء وشواغل الضحايا وأخذها بعين الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية المتخذة ضد الجناة، على نحو لا يمس بحقوق الدفاع".

ويمكن القول بأن أحكام هذه الإتفاقية تتفق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (عام 2000) والتي تناولت هذه المسائل في المواد (9) و (24) و (25) منها. تنص المادة (9) من هذه الإتفاقية على: " إلزام الدول الأطراف فيها باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين ومنع فسادهم وكشفه ومعاقبته". بالإضافة إلى ذلك تلزم المادة (24) من الاتفاقية الدول الموقعة عليها باتخاذ تدابير ملائمة في حدود إمكانياتها وذلك من أجل توفير حماية فعالة من أي انتقام أو ترهيب متوقع للشهود في الإجراءات الجنائية والذين يدلون بشهادة تتعلق بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية بالإضافة إلى توفير الحماية لأقاربهم وسائر الأشخاص وثيقي الصلة حسب ما تقتضيه الحاجة. وفي هذا الصدد يجوز أن تشمل التدابير ما يلي:

1. وضع قواعد إجرائية لتوفير الحماية الجسدية لأولئك الأشخاص وتلك القواعد قد تشمل تغيير أماكن إقامتهم والسماح عند الاقتضاء بعدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهوية أولئك الأشخاص وأماكن وجودهم أو بفرض قيود على إفشائها (العساف 2000).

2. توفير قواعد خاصة بالأدلة التي تتيح الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشاهد كالسماح مثلا بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات (العساف 2000).

وفي هذا السياق بادرت بعض الدول العربية إلى إصدار قوانين خاصة لحماية المبلغين والشهود. ففي العراق صدر القانون رقم (58) الخاص بحماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجنى عليهم. وفي تونس صدر قانون أساسي عدد (10) لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017م يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين. كما ورد في قانون مكافحة الفساد الفسطيني، رقم (7) لسنة 2010م بالمادة (2/18) منه على أن :"تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد وحسنى النية توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك بموجب نظام تعده الهيئة ويصدر عن مجلس الوزراء".

المطلب الثالث: حماية الشهود لدى المحاكم الجنائية الدولية:

لقد قام مجلس الأمن في التسعينيات من القرن الماضي بإنشاء المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن إدارة أعمال إبادة الجنس وغير ذلك من الانتهاكات الجسمية للقانون الإنساني الدولي والتي تم ارتكابها في إقليم رواندا. كما قامت المحكمة بمقاضاة المواطنين الروانديين الذين ثبت ضلوعهم في ارتكاب أعمال إبادة الأجناس بين (1) كانون الثاني / يناير و (31) كانون الأول / ديسمبر 1994.

وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسمية والتي تعتبر خطوة هامة لتطبيق القانون الإنساني الدولي ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991. وقد كان من ضمن اهتمامات المحكمتين المذكورتين والممارسات المتبعة فيهما وأحكامهما القضائية حماية الشهود والتي فتحت الطريق أمام أحكام حماية الشهود الواردة في نظام روما الأساس المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الرابع: حماية الشهود في بعض الدول الغربية:

أولاً: حماية الشهود في الولايات المتحدة الأمريكية:

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حماية الشهود ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا في السبعينات من القرن الماضي. وقد كان ظهورة كإجراء له أصل يقره القانون، والغرض الأساسي منه اقترن ببرنامج تفكيك أواصر التنظيمات الإجرامية الشبيهة بأسلوبها بالمافيا.

وقد صدر قانون مكافحة الجريمة المنظمة عام (1970)، والذي بدوره منح الصلاحيات الكاملة للنائب العام في الولايات المتحدة في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الحماية الأمنية للشهود الذين وافقوا على الإدلاء بالشهادة الصادقة في بعض القضايا التي تشمل الجرائم المنظمة وغيرها من الجرائم الخطيرة.

ومن ثم فإن برنامج الحماية الأمنية للشهود في الولايات المتحدة والذي يتبع سلطة النائب العام يضمن الحفاظ على الأمن البدني للشهود من خلال إعادة توطينهم في مكان إقامة جديدة سرية مع منحهم اسما جديدا وتزويدهم ببيانات هوية شخصية جديدة. وفي العام (1984) صدر قانون إصلاح الحماية الأمنية للشاهد وذلك ممن أجل تلافي الإختلالات التي حدثت والتي شملت تعرض بعض الشهود لعمليات انتقامية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشاهد يكون مؤهلا لقبوله في برنامج حماية أمن الشهود الأمريكي إذا كانت القضية المعنية خطيرة جدا. كما يجب أن تكون شهادة الشاهد حاسمة في نجاح إثبات الأدعاء، وايضا يجب ألّا يكون هنالك أي طريقة بديلة في تأمين سلامة الشاهد البدنية.

ثانياً: حماية الشهود في فرنسا:

لقد تناول المشرع الفرنسي موضوع حماية الشهود في القانون الصادر في (15) نوفمبر (2001) والذي طرأت عليه بعض التعديلات فيما بعد في القانونين الصادرين في (9) سبتمبر (2002) و (9) مارس (2004) و(12) مايو (2009). ويعتبر هذا التطور الهام في التشريع الفرنسي ردة فعل طبيعية لظهور نماذج جديدة من الجرائم المنظمة والجسيمة والتي تصل أخطارها إلى المجتمع الدولي وخاصة تلك المتعلقة بتجارة المخدرات أو الاغتيالات السياسية والتي يقوم بالإعداد لها وتنفيذها رجال عصابات تتسم خططهم بالدقة واستخدام الوسائل التكنولوجية ، وبالتالي قدرتها الهائلة على محو الأدلة وترهيب الشهود على النحو الذي يجعلهم يحجمون عن الإدلاء بشهادتهم.

المبحث الثاني

بعض المفاهيم المتعلقة بالقضايا الجنائية

المطلب الأول: مفهوم القضايا الجنائية والأدلة الجنائية:

القضايا الجنائية عبارة عن مجموعة القوانين والأنظمة التي لها علاقة مباشرة بتحديد السلوكيات والأفعال الاجرامية والعمل على وضع عقوبات رادعة لكل صنف منها. والجريمة عبارة عن سلوكيات مغايرة ومخالفة بموجبها يتوجب الادانة والردع والعقاب من المجتمع. وكثيرا ما تكون العقوبة عن طريق السجن أو العقوبة المادية. بالمقابل يمكن القول أن مصطلح الأدلة الجنائية يشير إلى مجموعة من الدلائل والقرائن التي من خلالها يمكن تحديد مجموعة من الحقائق التي لها علاقة بالجريمة والتي يمكن أن تحدد أو تنسب الى شخص معين. وتختلف الأدلة الجنائية وفقا لتنوع الجرائم.

ويعرف مسرح الجريمة على أنه عبارة عن المكان الذي حدثت أو نفذت فيه الجريمة ويمكن الحصول على الأدلة من خلال أشخاص قريبين من مسرح الجريمة حيث شاهدوا الجريمة أو سمعوا بها او الاقرار والاعتراف من قبل منفذيها.

المطلب الثاني: أنواع الأدلة الجنائية:

1. الأدلة المادية:

والتي يمكن الحصول عليها من خلال التحرك الى مسرح الجريمة مثل البصمات والأشياء الأخرى وغالبا ما يقوم بهذه المهمة رجال أمن متخصصين في علم رفع البصمات. ومن أمثلة الأدلة المادية الأخرى هوية الشخص المنفذ للجريمة أو أي اداة تدل عليه.

2. الأدلة القولية:

وهي عبارة عن أقوال الأشخاص الذين يتم استدعائهم للتحقيق معهم حيث يقوم المحقق بطلب واستجواب المشتبه فيهم أو كل من له علاقة بالقضية التي قد تؤدي إلى حل ملابسات الجريمة.

3. الأدلة المعنوية:

يمكن الحصول عليها من خلال رصد ردود الفعل التي يقوم بها الشهود أو المشتبه فيهم وغالبا ما تستعمل عند جلسات المحكمة.

4. الأدلة المباشرة:

وهي الأدلة الجنائية التي تعرض أمام المحكمة والتي تشير لمجريات أحداث الجريمة .

أهمية الأدلة الجنائية:

تبرز أهمية الأدلة الجنائية في تحديد الوضع الإجرامي للمتهم. وقد يكون الدليل مباشرا أو غير مباشر. والدليل المباشر يشمل الإعتراف وشهادة الشهود ويكون غير مباشر عندما لا يرتبط مباشرة بالواقعة المراد إثباتها.

المطلب الثالث: القانون الجنائي:

يعتبر القانون الجنائي فرعا من فروع القانون العام والذي له علاقة وثيقة بمبدأ سيادة الدولة. وهذا يعني أن جميع بنوده وقواعده ملزمة ولا يجوز مخالفتها أو التنازل عن أي بند منها ويعتبر مخالفة ذلك غير سليم وغير مقبول ويعرض صاحبه للمسائلة أمام الجهات المختصة.

كما يعتبر القانون الجنائي الأردني من القوانين الإقليمية ويعني ذلك أن هذا القانون يطبق على جميع أفراد الدولة سواء كانوا أردنيين أم اجانب. ولايجوز تطبيق قانون جنائي لدولة أخرى على إقليم الدولة وإلا اعتبر ذلك مخالفا وخرقا لمبدأ السيادة وفي ذلك سيتم ايضاح القانون الجنائي الأردني والدعوى الجنائية وأطرافها.

- **القانون الجنائي الأردني:**

يشمل القانون الجنائي الأردني مجموعتين من القواعد، فالمجموعة الأولى تحدد الأفعال التي قد تكون لها علاقة بالصفة الجرمية والعقوبات المقررة لكل من هذه الجرائم. كما يوضح اسباب التبرير وموانع المسؤولية الجزائية وموانع العقاب وتسمى هذه القواعد بقانون العقوبات. أما المجموعة الثانية من القواعد فتتكون من قواعد شكلية تحدد الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الجهات المختصة وذلك في حالة حدوث أي جريمة حتى ضبط الجاني وملاحقته وصدور حكم قطعي بالدعوى.

- **الدعوى الجنائية:**

وهي الدعوى التي تقام أمام الجهات المختصة، وذلك عند حدوث الجريمة، من قبل النيابة العامة عند وقوع الجريمة في المجتمع. ولابد من الجهة التي منحها القانون الحق بإقامة دعوى جنائية أن تقوم بتحريك هذه الدعوى وعدم المماطلة بها فيتوجب عليها التوجه والتحرك إلى مواقع الجريمة حيث تقوم بحصر وجمع كل المعلومات والقرائن والدلائل التي تتعلق بالجريمة. كما يتوجب عليها البحث عن المشتكي عليه والتحقيق معه بصورة فعالة وذلك للوصول إلى الهدف والحقيقة المطلوبة.

ويجب أن تكون هناك حيادية واستقلال تام من قبل المدعي العام وذلك لأنه تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة تتمثل في كشف واظهار الحقيقة بعيدا عن الظن والشبهات فلا يجوز له المجاملة والمحاباة لأي طرف من اطراف الخصومة، ذلك لأن الغاية المقصودة التي يسعى إليها المجتمع من الدعوى الجنائية هو إظهار وكشف الجاني الحقيقي وفرض عقوبات رادعة كون هذه العقوبات من شأنها ردع الأفراد الآخرين عن ارتكاب أي جريمة.

- **أطراف الدعوى الجنائية:**

في الدعوى الجنائية يوجد طرفان أصليان للدعوى الجنائية وهما: النيابة العامة والمشتكي عليه. وتعتبر النيابة العامة الممثلة عن الدولة في حقها وذلك بفرض العقوبات على الأفراد الذين تسول لهم أنفسهم بارتكاب أي نوع من الجرائم. وتقوم النيابة العامة بجمع البراهين والأدلة والمعلومات التي تدور حول الجريمة وذلك للوصول إلى الحقيقة المطلوبة. تتكون النيابة العامة من رئيس النيابة العامة والنواب العاميين والمدعيين العاميين. أما الطرف الثاني في الدعوى الجنائية فهو المشتكي عليه وقد يكون المشتكي عليه شخصا طبيعيا أو معنويا. وبالنسبة للشخص المعنوي كالمؤسسات والشركات والجمعيات لكن عقوبتها تختلف عن العقوبات المفروضة على الأفراد الطبيعيين وذلك مثلا كاتخاذ إجراء إغلاق المؤسسة. كما أن النيابة العامة تقوم بالإجراءات التي منحت لها من خلال القانون عند ارتكاب الجريمة .

المبحث الثالث

قراءة في نصوص القانون الجنائي الاردني

المطلب الاول: بعض مواد القانون الجنائي الأردني في الأحكام الجزائية من حيث الزمان:

نصت المادة (3) على أنه: " لا جريمة الإ بنص ولا يقضي بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجريمة وتعتبر الجريمة تامة إذا أتمت أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت حصول النتيجة".

المادة (4): "1-كل قانون يعد لشروط التجريم تعديلا في مصلحة المشتكي عليه يسري حكمه على الأفعال المقترفة قبل نفاذه مالم يكن قد صدر بشأن تلك الأفعال حكم مبرم.

2-كل قانون يعدل حق الملاحقة يطبق على الجرائم السابقة له إذا كان أكثر مراعاة للمدعي عليه.

3-إذا عين القانون الجديد مهلة لممارسة حق الملاحقة فلا تجري هذه المهلة الإ من يوم نفاذ القانون وإذا عدل القانون مهلة موضوعة من قبل فهي تجري وفقا للقانون القديم على أن لا يتجاوز مداها المدة التي عينها القانون الجديد محسوبة من يوم نفاذه.

4-إذا عدل قانون ميعاد التقادم على جرم أو عقوبة سرى هذا الميعاد وفقا للقانون القديم على أن لا يتجاوز مداه الميعاد الذي عينه القانون الجديد محسوبا من يوم نفاذه".

المادة (5): "كل قانون يلغي عقوبة أو يفرض عقوبة أخف يجب أن يطبق على الجرائم المقترفة قبل نفاذه وإذا صدر قانون جديد بعد حكم مبرم يجعل الفعل الذي حكم على فاعله من أجله غير معاقب عليه بوقت تنفيذ الحكم وتنتهي آثارة الجزائية".

المادة (6): "كل قانون يفرض عقوبات أشد لا يطبق على الجرائم المقترفة قبل نفاذه".

وورد في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني لسنة (1961) أن الشهادة واجب على من يدعي إليها فلو كانت حقا لأمكنها لأمتنا عن أداء الشهادة دون أن يلحقه أي جزاء ونصوص ومواد القانون تؤكد ذلك من خلال الجزاءات التي يفرضها على من يرفض.

كما تضمن القانون بيان السن الواجب تحققها لدى الشاهد لكي تحلفه المحكمة اليمين القانونية وما يرتبط بذلك من إدراك كنه اليمين من عدمه وكذلك بيان الحكم في حالة ما اذا كانت القدرة العقلية للشاهد لا تعادل سنه كما تم بحث الوضع القانوني للشاهد الذي يمتنع عن حلف أو أداء اليمين أو الإدلاء بالشهادة والاستثناء الذي اعطي لرجال الدين ... أمالقضاء والذي كان معمولا به لحوالي نصف قرن في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة (1961) المادة (76) إلى أن أُلغي بموجب القانون المعدل رقم (16) لسنة 2001. ورغم إلغاءه في قانون أصول المحاكمات الجزائية إلا أنه بقي معمولا به في قانون الصلح.

المطلب الثاني: الإثبات في المواد الجزائية:

يقصد به الإثبات وإقامة الدليل على وقوع الجريمة وعلى نسبتها إلى المتهم فيراد به إثبات الأحداث والوقائع لا بيان وجهة نظر الشارع وحقيقة قصده. كما يقصد بالإثبات إقامة الدليل على السلطات المختصة على حقيقة معينة بالطرق التي حددها القانون وفق القواعد التي تخضع لها. نستنتج من ذلك أن الإثبات ينصب على ثبوت وقائع الجريمة بركنيها المادي والمعنوي وليس على تطبيق القانون على هذه الجريمة وماهية العقوبة التي تستند إلى الفاعل. كما أن الإثبات يدور حول هوية مرتكب الجريمة واسنادها إليه.

إن فكرة الإثبات تتبلور حول العناصر المكونة للجريمة وقد يشمل الإثبات وقائع خارجية كما يمكن أن يدور حول صفات أو خصائص أو عوامل فردية مادام أن هذه العوامل لها أثر في تحديد مدى جواز تطبيق العقوبة الملائمة على شخص معين. ويمكن القول أن الإثبات لا ينصب على الوقائع الداخلة في الجريمة والتي تدور حول وقوعها بل يشمل العناصر الخارجية التي تؤثر في وقف الجريمة وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين القناعة الوجدانية لدى القاضي بوقوع الجريمة.

لقد عرفت الأنظمة القضائية ثلاثة أنظمة أساسية في الإثبات وهي:

النظام الأول: نظام الإثبات الحر.

النظام الثاني: هو نظام الإثبات المقيد.

النظام الثالث: هونظام الإثبات المختلط.

أولاً: نظام الإثبات الحر:

وقد اتجه المشرع الأردني للأخذ بنظام الإثبات الحر وذلك حسب ما نصت عليه المادة (2/147) أصول جزائية والتي تنص على أنه (تقام البينة في الجنايات والجنح بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية). وهذا ما أخذت به أيضا بعض الدول العربية مثل سوريا ولبنان فقد قام المشرع السوري بتبني هذا النظام في المادة (75) من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري.

كذلك نلاحظ هذا المبدأ من قرار محكمة التمييز اللبنانية حيث اكدت في احدى قراراتها أن لمحكمة الجنايات الحرية في الاستناد إلى أية بينة تكون قناعتها ويرتاح إليها ضميرها دون أن تكون بذلك خاضعة لمحكمة التمييز.

يقوم مبدأ الإثبات الحر على حرية الإثبات بكافة وسائلة دون التقيد بوسائل إثبات معينة يحصرها القانون وهذا يتفق مع طبيعة الإثبات الجزائي. وفي المسائل الجزائية قد يركز أو ينص الإثبات على وقائع مادية وأخرى نفسية تحتاج نظرا لخصوصيتها إلى عدم التقيد بحيث يكون إثباتها متاحا بكافة وسائل وطرق الإثبات. وبالتالي لا يحكم على بريء ولايفلت مجرم من عقاب ولو أن الأدلة كانت محددة أو مقيدة لقيدت صلاحيات النيابة من ناحية الأخذ بالأدلة أو عدمها مما يضطر القاضي في بعض الأحيان إلى الحكم بالبراءة على شخص متهم قد قام بارتكاب الجريمة نظرا لتقيد القاضي بأدلة مقننة قانونا.

ثانياً: نظام الإثبات المقيد:

وهو ما يسمى نظام الأدلة القانونية وبناء على هذا النظام يحدد المشرع عند وضع القانون الأدلة التي تصلح لبناء حكم عليها أو قد يشترط أدلة محددة بذاتها لإثبات الجريمة واسنادها إلى الفاعل بحيث لا يجوز للقاضي الاستناد إلى غير هذه الأدلة لإنزال العقوبة.

ثالثاً: نظام الإثبات المختلط:

وهو نظام يجمع بين الإثبات المقيد ونظام الإثبات الحر ويسود هذا النظام في العديد من التشريعات التي تأخذ بمجملها بمبادئ ونظام الإثبات الحر.

نظام الإثبات في التشريع الأردني:

إن نظام الإثبات المعمول به في التشريع الأردني هو نظام الإثبات الحر وذلك حسب ما جاء بالمادة (147/2) والتي تنص على مايلي (تقام البينة في الجنايات والجنح والمخالفات بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب قناعته

الشخصية). فكما نلاحظ حسب نص المادة السابقة أن التشريع الأردني في قانون أصول المحاكمات الجزائية تبنى مبدأ الإثبات الحر وهو في ذلك حاله حال معظم التشريعات الأخرى الحديثة ذلك أن متطلبات العصر الحالي أن يسود نظام الإثبات الحر لدى المحاكم الأردنية وذلك بسبب نوعية الجرائم التي تعرض على القضاء الأردني الذي مازال المجتمع يتفاجأ بمدى تطور العقلية التي تقف وراء هذه الجرائم فكان لزاما من الأخذ بنظام الإثبات الحر ليواكب جميع الظروف.

المطلب الثالث: مفهوم الشهادة في الأدلة الجنائية:

تعرف الشهادة في الأدلة الجنائية بأنها قيام الشخص بالإخبار بحق شخص آخر وذلك في مجلس المحاكمة أمام القاضي ومن له علاقة بالمحاكمة. ولقد برز دور الشهادة في مختلف العصور القديمة وخاصة الإسلامية نظرا لاعتماد قيمة الشهادة على الشخص الذي يدلي بها ومدى مصداقيته وتمتعه بالأخلاق الحميدة. بيد أن ظهور الوسائل العلمية الحديثة أسهم في تراجع قيمة الشهادة.

أولاً: ماهية الشهادة:

تعرف الشهادة بأنها إثبات واقعة معينة من خلال ما يقوله أحد الأشخاص كما شاهده أو سمعه أو ادركه بحواسه عن هذه الواقعة بطريقة مباشرة. وتعرف أيضا بأنها إثبات أو تقرير ناتج عن فرد في واقعة عاينها من خلال حاسة من حواسة فقد يكون الشاهد قد شاهد الواقعة ببصره أو أدركها بسمعه أوبحاسة الشم أو اللمس لديه المهم أن تكون واقعة مباشرة عاينها بحواسه الشخصية.

وقد يرى الشاهد الشخص الذي يرتكب الجريمة وهو يرتكبها بأم عينه كأن يشاهده يطعن المجني عليه مثلا. ونظرا لأهمية الحواس في نقل الحدث لإثبات الجريمة فإن الواقعة تكون منقولة بشكل مباشر أي ما يدركه الشخص الشاهد بشكل مباشر عن طريق هذه الحواس وإذا كان ما ادركه غير مباشر أي نقل ما أدركه غيره عن طريق حواسه فإن شهادته هنا تكون سماعية.

ثانياً: موضوع الشهادة:

يعتبر موضوع الشهادة واقعة ذات أهمية وتستمد هذه الواقعة أهميتها من حيث دلالتها على وقوع الجريمة ونسبة هذه الجريمة إلى المتهم فمن غير المقبول أن يكون موضوع الشهادة رأيا أو تقييما ولا يجوز أن يبدي الشاهد رأيه في شأن مسؤولية المتهم أو مدى جدارته بالعقوبة. ولا يجوز أن تمتد الشهادة إلى أمور أخرى كآراء الشاهد وتصوراته أو معتقداته أو تخميناته عن الجريمة وكيفية ارتكابها أو عن فاعلها وإلا اختلطت الشهادة بالخبرة. فالشاهد يقوم بنقل ما أدركه بحواسه وليس له أن يقيم ما أدركه من حيث أن المتهم مثلا (مختل عقليا) أو أن يستفيد من أسباب التبرير أو ان المتهم طبقا للظروف لايمكن أن يكون هو مرتكب الجريمة لأن دوره فقط يركز على فعل وليس إبداء رأي لأن هذا من مهام المختص أو الخبير.

ثالثاً: أنواع الشهادة:

١- الشهادة المباشرة:

ولها أهمية كبيرة لأن الشاهد يقوم بإدلاء شهادته مباشرة سواء أمام القاضي في مرحلة جمع الأدلة أو في مرحلة التحقيق النهائي أمام هيئة المحكمة إذ يقوم الشاهد بنقل الحدث الذي سمعه أو شاهده في المكان المرتبط بالدعوى القضائية. ومن الممكن أن يأخذ القاضي الشهادة مكتوبة حيث يتم الاستفادة منها في ملف القضية.

٢–الشهادة السماعية:

وتعتبر هذه الشهادة غير مباشرة وذلك كون الشخص حصل على معلومات حول الواقعة أو القضية من شخص آخر غيره. وغالبا ما يتم اعتماد هذه الشهادة عند وفاة الشخص الشاهد الأصلي ولايوجد ما يلغي في القانون هذه الشهادة.

رابعاً: أهمية الشاهد في القضايا الجنائية:

للشاهد دور بارز ومهم وذلك من خلال تقديم المعلومات التي لها علاقة بالأحداث والوقائع الجرمية للجهات القضائية. فالشاهد هو عين القاضي وأذنه وذلك لأنه يساهم بدور كبير ومهم في كشف الحقائق التي يسعى إليها القاضي. وعليه ولما يقوم به الشاهد ويقدمه من دلائل للقضاء في سبيل إظهار الحقيقة فإنه يجب العمل على حمايته حتى يشعر بالأمن لكي تتكون لديه الجرأة في تقديم شهادته بشكل واضح وصحيح. أما في حالة عدم توفر سبل الحماية له فسوف يلجأ إلى عدم اظهار الحقيقة وبالتالي يتغير مجرى العدالة ويفلت الجاني من العقاب.

خامساً: الأشخاص الممنوعون من الشهادة:

هناك أصناف من الأشخاص لا يحق لهم الشهادة في الأدلة الجنائية لما لهم من صفات تفرض عليهم التزامات تتعارض مع قيامهم بالشهادة لأن من واجبات الشاهد أن يكون على حياد تام. ومن هؤلاء الأشخاص المحامين حيث يتوجب عليهم حفظ اعترافات موكليهم وعدم استخدامها ضدهم أمام القضاء. ويدخل ضمن القائمة أيضا الأطباء أو الوكلاء إذ لايجوز لهم نشر أو إفشاء اي معلومات تصل إليهم بواقع مهنتهم ولوبعد زوال صفتهم.

سادساً: حماية الشهود من الإكراة:

إن اتخاذ أي نوع من أنواع الإكراه التي تمارس ضد الشاهد في القضايا الجنائية من شأنه أن يؤدي إلى اخفاء ملابسات الجريمة وبالتالي عدم اظهار الحقيقة.

1– مفهوم الإكراة:

يعرف الإكراه بأنه عمل غير مشروع صادر عن شخص بقصد حمل الغير على القيام بعمل أو الإمتناع عن فعل. كما يعرف على أنه سبب نفسي ينفي حرية الإختيار ويسلب الإرادة.

2– أنواع الإكراة:

أ–إكراه مادي:

وهو عبارة عن إزالة إرادة الفاعل على نحو لا تنسب إليه فيه غير حركة عضوية.

ب–إكراه معنوي:

وهو ضغوط معنوية مؤثرة على حرية وإرادة الإنسان على النحو الذي يجعله يفقد حرية الإختيار وغالبا ما يتخذ صورة التهديد.

الشروط التي يجب توافرها في الشاهد في القضايا الجنائية:

أ–الادراك والتمييز:

يشترط أن يكون الشاهد عند الإدلاء بشهادته مدرك ومميز أي أن له المعرفة والقدرة على فهم وتمييز ماهية فعله وتحمل تبعته.

ب–حرية الإختيار بالشهادة:

يفترض بل يتوجب أن يقوم الشاهد بأداء شهادته بحرية واختيار من غير وجود مؤثرات خارجية قد تؤثر عليه نفسيا. لذلك لايجوز مقاطعته أو طرح نقاشات أثناء أداء شهادته.

ج–يجب عدم تعارض صفة الشاهد مع أي صفة أخرى في الدعوى: إذ يفترض حياد الشاهد وأن لاتكون له أي مصلحة في القضية.

سابعاً: الشروط المتعلقة بالشهادة:

1– يجب أن تكون الشهادة بشكل شفوي لأن القاضي يتخذ ويبني حكمه على الشهادة التي اطمأن لها وتكمن شفوية الشهادة في أن الشاهد قد يقع في أخطاء مثل تلعثم الكلام ومن هذا المنطلق يعرف القاضي قيمة الشاهد على عكس اذا كانت مكتوبة.

2–وجاهية الشهادة حيث يتم الإدلاء بالشهادة ثم طرح الأسئلة من قبل الخصم.

ثامناً: حالات منع الشهادة والامتناع عنها:

منع القانون الأردني فئة من الأشخاص من أداء الشهادة وذلك لأهداف وغايات من أهمها الحفاظ على الروابط الاجتماعية وعدم فقدان الثقة في المعاملات التي تقتضيها بعض الوظائف. وفي هذا السياق يتوجب توافرعدة شروط في الشاهد الذي يقوم بأداء شهادته امام القضاء وهي كما يلي:

1. الأهلية:

لقد بينت المادة 32 من قانون البينات الأردني رقم 30 لسنة 1952وتعديلاته أن المحكمة تسمع لشهادة أي شخص مالم يكن مجنونا أو صبيا لايفهم ولايدرك معنى اليمين وأجاز لها المشرع في ذات المادة أن تسمع لأقوال الصبي الذي لايفهم معنى اليمين مقيدا لها بأن تكون على سبيل الاستدلال فقط. وباستقراء نص المادة المشار اليها أن المشرع لم يشترط بلوغ الشاهد سنا معينا حتى يتمكن من الإدلاء بشهادته وإنما اكتفى بأن يكون صبيا يفهم ويدرك معنى اليمين. أما اذا كان الصبي لايفهم اليمين فلا تسمع شهادته إلا على سبيل الاستدلال.

2. ألا يكون الشاهد ممنوعا من أداء الشهادة:

لقد منع المشرع الأردني في قانون العقوبات أشخاص معينين من أداء الشهادة ومن ابرزهم الموظفين العاملين والمكلفين بخدمة عامة والمحامين والاطباء وغيرهم. وعليه وحتى تقبل شهادة الشاهد لابد أن يكون من غير هؤلاء الأشخاص حتى تكون شهادته سليمة وصحيحة ومقبولة أمام القضاء.

3. أن يكون موضوع الشهادة واقعة قانونية متنازع عليها:

ويعني ذلك أن تكون هذه الواقعة متعلقة بالدعوى التي تم الإدلاء بالشهادة فيها فضلا عن كون هذه الواقعة منتجة في الدعوى وجائز الإثبات فيها بالشهادة قانونا.

4. عدم وجود مصلحة للشاهد من أداء الشهادة:

ينص القانون على أنه كل شهادة تتضمن جلب مغنم أو مصلحة للشاهد أو دفع مغرم عنه ترد. وعليه فإن للمحكمة السلطة التقديرية فيما اذا كانت هذه الشهادة فيها منفعة للشاهد.

تاسعاً: من لايحق لهم الشهادة:

أورد المشرع الأردني في المادة (32) من قانون البينات الأردني بأن للمحكمة أن تسمع لشهادة كل إنسان مالم يكن مجنونا أو صبيا لايفهم معنى اليمين. واجاز لها أن تسمع أقوال الصبي الذي لايفهم معنى اليمين على سبيل الاستدلال فقط.

الزوج بغير رضى زوجه:

منع المشرع من خلال ما نص عليه في المادة 38 من قانون البينات الزوجين أن يفشي أحدهما ما كان ابلغه إياه الآخر ولو بعد انفصالهما إلا برضاء الآخر.

طلب سماع الشهود:

يعتبر الحق في طلب سماع الشهود هو حق للخصوم وذلك من خلال تقديم اسماء الشهود وعناوينهم والقضايا والوقائع المراد سماعهم عليها ضمن قائمة البينات سواء التي عرفت مع لائحة دعوى المدعي لاثبات دعواه أم مع المدعي عليه لاثبات دفعه على الدعوى وفقا لما يرد ضمن لائحته الجوابية حيث أن المحكمة لا تمتلك طلب سماع الشهود من تلقاء نفسها الا اذا كان هنالك شاهد تم سماعه وترغب في اعادة استجوابه. ويتم تبليغ الشهود وفقا لإجراءات تبليغ الخصوم والمنصوص عليها في المادة (11) من قانون أصول المحاكمات المدنية. وفي حال تبليغ الشاهد تبليغا صحيحا وتخلف عن الحضور إلى المحكمة ولم يكن لديه عذر مشروع يبرر هذا التخلف والغياب فيجوز للمحكمة تسطير مذكرة إحضار بحق هذا الشاهد تتضمن هذه المذكرة تفويض للشرطة بإخلاء سبيله بالكفالة. وفي حال تعذر حضور الشاهد واقتنعت المحكمة بعذرة تنتقل المحكمة الى مقر إقامته لسماع شهادته وبحضور الطرفين أو تنيب المحكمة أحد قضاتها لسماع شهادته. والشهادة التي تسمع على هذا النحو تتلى اثناء النظر في الدعوى. ويترتب على الفريق الذي يطلب إصدار مذكرة حضور إلى الشاهد أن يدفع الى المحكمة وقبل إصدار المذكرة تكاليف ونفقات حضور هذا الشاهد.

مثول الشاهد أمام المحكمة وحلفه للقسم القانوني:

عند حضور الشاهد أمام القضاة ثم أخذ بيانات الشاهد المتضمنة اسمه وعنوانه وعمره ومكان اقامته ومدى معرفته بالخصوم وبعد أن يتم التحقق من هويته قبل أن يدلي بشهادته تطلب منه المحكمة أداء القسم القانوني وبالصيغة التي تنص عليها المادة (81) من قانون أصول المحاكمات المدنية وكما يلي (اقسم بالله العظيم أن أقول الحق كل الحق ولاشئ غير الحق). ثم يلي ذلك استماع المحكمة الى شهادته منفردا دون حضور بقية الشهود حيث يتم سماع شهادة كل فرد على انفراد.

كيفية تأدية الشهادة:

من المفترض أن يتم أداء الشهادة شفاها ويجوز ان تكون مكتوبة اذا اقتضت طبيعة الشهادة ذلك او في حالات عدم قدرة الشاهد علي الكلام مثل الاخرس. وفي حالة عدم فهم الشاهد للغة التي تجري بها المحكمة أو كان أصم أو أبكم فيتم تعيين من يترجم اقواله أو اشارته بعد ان يحلف اليمين بأن يترجم بكل صدق وأمانة.

المطلب الرابع: حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية:

يعتبر موضوع حماية الشهود من الموضوعات الجديدة والتي ارتبط الحديث عنها بتطور مفهوم الجريمة بعد ان اخذت في العصر الحديث منحى خطيرا حيث تأثرت الجريمة بظاهرة العولمة ومانتج عنها من ثورة الاتصالات وتقنية

المعلومان واعتبار العالم كله قرية صغيرة. وفي هذا السياق أصبحت الجرائم المستحدثة ذات طابع منظم عابر للحدود يؤسس على العنف ويهدف الى تحقيق الربح.

ويلعب التبليغ عن الجرائم والشهادة على مرتكبيها والخبرة دورا مهما في مواجهتها من خلال التعاون مع اجهزة العدالة الجنائية في اثبات جريمتهم وادانتهم . ونظرا لخطورة مرتكبي الجرائم المنظمة وماقد يتعرض له الشهود من ترهيب أو تهديد قد يصل إلى حد الاعتداء والقتل لمنعهم عن معاونة العدالة صار لزاما على المختصين في العدالة الجنائية ورجال الأمن الاهتمام بتنفيذ الحماية القانونية اللازمة لهؤلاء الاشخاص وذلك من اجل تشجيعهم على التعاون مع أجهزة العدالة الجنائية في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة. لذلك اتجهت العديد من التشريعات الى إقرار قواعد اجرائية لتوفير الحماية لهؤلاء الشهود وأسرهم لتصل في بعض الأحيان الى تجهيل شخصيتهم وتوفير حماية لهم وقد تصل الى منحهم هويات جديدة ونقلهم الى أماكن اخرى وتوفير فرص عمل وحياة جديدة لهم نظير شهادتهم في القضايا الخطيرة. ويتوجب ان تكون هذه الحماية وفقا لإجراءات قانونية وتحت الرقابة القضائية.

المطلب الخامس: حماية الشهود من الانتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الأردني:

إن التشريعات الوطنية الأردنية بحاجة لمواد صريحة ومحددة من شأنها حماية الشهود وتعتبر هذه التشريعات غير كافية لضمان آلية محددة تحميهم وهم يقدمون إفادتهم وشهادتهم في مختلف القضايا. فالحماية في تلك التشريعات محصورة على شهود قضايا الفساد وهو ما يبدو واضحا في المادة 32 من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد التي وضعت ضمانات قانونية تحمي فيها شهود قضايا الفساد فيما تغيب حماية الشهود في كل من قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية ووفق الممارسات الجيدة بشأن حماية الشهود الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فإن مقدور أي شاهد على الإدلاء بشهادته في محيط قضائي أو التعاون مع سلطات إنفاذ القوانين في التحقيقات ويجب أن تضمن تقديم الشاهد افادته دون خوف جراء الانتقام والتهريب.

في هذا السياق نصت الفقرة (أ) من المادة (26) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد الاردني رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته على انه "يعاقب كل من أفشى معلومات متعلقة بهوية المبلغين او الشهود او المخبرين او الخبراء او بأماكن وجودهم بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار. كما نصت الفقرة (ب) من ذات المادة على أنه: " إذا ادى الافشاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى إلحاق جرم بأي من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة ذاتها فيعتبر المفشي شريكا في هذه الجريمة ويعاقب بالعقوبة المقررة للفاعل الاصلي". كما نصت المادة (6) من قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)م على ضرورة "اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المبلغين والشهود...". هذه النصوص القانونية تدل بوضوح على اهتمام المشرع الاردني بموضوع حماية الشهود فيما يتعلق بقضايا الفساد والعنف الاسري. لكن في الوقت نفسه يغفل قانون العقوبات الاردني هذا الموضوع او بالاصح لم يتضمن مواد صريحة تهدف لحماية المبلغين والشهود.

وتنص المادة (158) من قانون اصول المحاكمات الجزائية الأردنية أن يستخدم المدعي العام والمحكمة التقنية الحديثة وذلك حماية للشهود الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من العمر عند الإدلاء بشهاداتهم. وقد تحدثت المعايير الدولية عن ضرورة توفير الحماية للشهود وخصوصا في المعايير المتعلقة بمكافحة ومنع الجرائم لاسيما الجرائم المنظمة والارهاب كما أوضحت أن تقوم الدول من خلال تشريعاتها الوطنية بتوفير مظلة قانونية متكاملة لحماية الشهود.

وفيما يتعلق بالتشريع الأردني فإن أصول المحاكمات الجزائية في المادة (158) نص على استخدام التقنيات الحديثة حماية للشهود التي تقل اعمارهم عن (18) عاما وامكانية استخدام هذه التقنيات خلال عملية التحقيق بشكل عام وكذلك الحال في قانون الاحداث الذي تحدث عن استخدام التقنيات الحديثة.

إن المنظومة التشريعية الأردنية تحتاج لمظلة واسعة فيما يتعلق بحماية الشهود ولذلك لابد من وجود برنامج حماية الشهود مثل ماهو وارد في الممارسات الفضلى والمعايير الدولية لحقوق الانسان بحيث تكون منظومة متكاملة تبدأ بإخفاء هوية الشاهد وتغيير مكان سكنه اذا اقتضى الأمر اضافة الى ضمانات عدم تعرضه للإقصاء والتمييز في مكان عمله بسبب شهادته.

ويمكن القول أنه في ظل الجرائم المنظمة بات ضروريا تضمين قانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية بنودا تنص على حماية كاملة للشهود لكي لا يصبحوا ضحية او يعدلوا عن الشهادة ليسلموا هم واسرهم من أي ضرر قد يلحق بهم .

الخاتمة:

بناءً على ما تقدم توصل الباحث إلى العديد من النتائج حول موضوع ضمانات حماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الاردني، اهمها ما يلي:

النتائج:

1. إن الحماية الخاصة بالشهود في التشريعات الأردنية محصورة على شهود قضايا الفساد وهو ما يبدو واضحا في المادة (32) من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد التي وضعت ضمانات قانونية تحمي فيها شهود قضايا الفساد.
2. لم يتضمن قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية الأردنية أي ضمانات تتعلق بحماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.
3. اهتمت العديد ممن الدول مثل أمريكا وفرنسا بموضوع حماية الشهود في القضايا الجنائية والجرائم المنظمة.

التوصيات:

1. نتمنى على المشرع الأردني أن يضيف مواد إلى قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية تتعلق بحماية الشهود من الإنتقام في القضايا الجنائية.
2. نتمنى أن تكون تلك المواد صريحة وواضحة ومحددة وتشمل إجراءات عملية مثل تغيير هوية الشاهد في الجرائم الخطيرة وتغيير مكان الإقامة...الخ.
2. ضمان تطبيق تلك المواد بما يساهم في طمأنة المواطن الأردني وبالتالي إبلاغه عن الجريمة فور وقوعها. وهذا بالتأكيد سيساعد السلطات المعنية ويحد من انتشار الجريمة.

قائمة المراجع:

1- بالبيد، أحمد بن عمر (2012). الحماية الجنائية للشاهد في النظام والفقه الإسلامي. رسالة دكتوراة غير منشورة.

2- براك، احمد (2016) . حماية الشهود في التشريع الجنائي الفلسطيني والعربي.
http://ahmadbarak.ps/Category/ArticleDetails/1050

3- توبي، خالد موسى (2010)، الحماية الجنائية الإجرائية للشهود – دراسة مقارنة، ص 204.

4- السولية، أحمد يوسف (2007)، الحماية الجنائية والأمنية للشاهد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

5- الشامي، عبد الله (2003)، الجريمة المنظمة، رسالة دكتوا رة مقدمة لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص 525.

6- عبيدات، ذوقان وآخرون (2006). البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. ط (3)، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

7- العساف، كمال محمود (2000). الإطار القانوني لحماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.

8- محمد، أمين مصطفى (2010). حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية .

القوانين والإتفاقيات:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة (2004).
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (2000).
3. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة (2012).
4. قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته.
٥. قانون النزاهة ومكافحة الفساد الاردني رقم (13) لسنة (2016) وتعديلاته.
٦.قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017).
٧- قانون أساسي عدد (10) لسنة (2017) مؤرخ في (7) مارس (2017) يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين- تومس.

شركة رأس المال المغامر في التشريع الاردني

[1] أ.حمزة علي عواد الحربي* ، [2] أ.د. عبدالوهاب عبدالله المعمري
كلية الحقوق – جامعة الاسراء (الاردن)

Venture Capital Company in Jordanian Legislation

[1] Hamza Ali Al-Harbi, [2] Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Almaamari
Faculty of Law, Isra University (Jordan)

ملخص:

لرأس المال المخاطر أهمية كبيرة في سوق رأس المال، وهو أحد وسائل دعم النمو الاقتصادي، وتلعب مؤسسات رأس المال المخاطر دوراً فعالاً في تمويل المؤسسات بحيث تمدها بالأموال والخبرة والطرق الحديثة في الإدارة والتنظيم وتدمج أموالها مع أموال المؤسسات الممولة، وهذا ما يحقق تمويلا محفزا لهذه المؤسسات لان تنهض نحو الأفق وتحقق أرباحا معتبرة بعكس طريقة تمويل الاستدانة المحفوفة بمخاطر السداد وبسعر الفائدة وأعباء أخرى كإشكالية الضمانات وغيرها.

وقد نص قانون الشركات الاردني لسنة 1997 في المادة (7) على شركات راس المال المغامر، حيث ورد فيه أنها: "الشركات التي تؤسس بقصد الاستثمار المباشر أو انشاء صناديق للمساهمة في رؤوس أموال الشركات ذات امكانيات النمو العالية وغير المدرجة أسهمها في السوق المالي لقاء الحصول على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأس مال الشركة المستثمر بها". ويسعى هذا البحث إلى التعريف بالنظام القانوني لهذا النوع من الشركات، باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بهدف التوصل إلى النتائج والتوصيات المفيدة في هذا الشأن.

كلمات مفتاحية: الشركة – رأس المال المغامر – الأسهم – إدارة الشركة.

Abstract:

Venture capital is of great importance in the capital market, and it is one of the means of supporting economic growth. Venture capital institutions play an active role in financing institutions, providing them with funds, experience, and modern methods of management and organization, and merging their funds with the funds of funded institutions, and this is what achieves stimulating financing for these institutions. Because it rises towards the horizon and achieves significant profits, unlike the method of debt financing, which is fraught with repayment risks, interest rates, and other burdens such as the problem of guarantees and others.

The Jordanian Companies Law of 1997, stipulates in Article (7) on venture capital companies, where it is stated that they are : "Companies that are established with the intention of direct investment, or establishing funds to contribute to the capital of companies, with high growth potential and whose shares are not listed in the financial

market in exchange for obtaining returns upon the sale of its contribution, or its shares in the capital of the investee company. This research seeks to define the legal system for this type of company, using the descriptive approach and the analytical approach, with the aim of reaching useful results and recommendations in this regard.

Keywords: The company; venture capital; shares; company management.

مقدمة:

تعتبر شركات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الجديدة الناشئة، وهذا لما تتميز به من قدرات وكفاءات عالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجهها هذه المؤسسات، وذلك بأسلوب سليم وسريع نظرا لخبرتها وإمكاناتها الواسعة على اعتبار أنها متخصصة في مجال التمويل الذي يختلف عن التمويل التقليدي حيث لا تكمن أهمية هذه الشركات في جلب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات فقط وإنما تقدم لها مساعدات غير مالية كالإدارة والتسيير أيضاً.

وقد أطلق على هذا النمط الجديد اسم رأس المال الجريء أو المغامر أو المجازف أو المخاطر يقوم بتمويل استثمارات تحتوي على نسبة مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه مقابل مردودية مالية عالية في حالة نجاح المشروع، تأكداً لمبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطرة في الاستثمار، وعليه سيتم التطرق إلى نشأة هذه الشركات وأسباب اللجوء إليها وتمييزها عن طرق التمويل التقليدية، مع إعطاء تعريف لها وتحديد خصائصها، بالإضافة إلى شروط وإجراءات تأسيسها والرقابة الممارسة عليها قبل وبعد التأسيس.

ويمكن وصف إدارة مخاطر المؤسسة أيضًا، كنهج قائم على المخاطر لإدارة مؤسسة ما، ودمج مفاهيم التحكم الداخلي، وقانون ساربانيس أوكسلي، وحماية البيانات، والتخطيط الاستراتيجي. تتطور إدارة مخاطر المؤسسة لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة، الراغبين في فهم الطيف الواسع، من المخاطر التي تواجهها المؤسسات المعقدة لضمان إدارتها بشكل مناسب. زاد المنظمون ووكالات تقدير الديون، من تفحصهم في عمليات إدارة المخاطر للشركات.

أهمية البحث :

تبرز أهمية موضوع البحث من أهمية شركات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة، والتي باتت من وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الجديدة الناشئة، وهذا لما تتميز به من قدرات وكفاءات عالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجهها هذه المؤسسات، باعتبارها متخصصة في مجال التمويل الذي يختلف عن التمويل التقليدي حيث لا تكمن أهمية هذه الشركات في جلب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات فقط وإنما تقدم لها مساعدات غير مالية كالإدارة والتسيير أيضاً.

مشكلة البحث:

نظراً للتصور الإقتصادي الكبير فقد تطورت الأشكال القانونية للشركات لتواكب ذلك، ومن هذه الشركات، ما يعرف بشركة رأس المال المغامر، وهي شركة جديدة نص عليها قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته في المادة (7)، وصدر نظام خاص بها برقم (143) لسنة 2018م.

ونظراً لجدة تطبيقاتها في الواقع الاقتصادي، لزم البحث فيها لبيان أحكامها وعلاقتها بالشركات الأخرى، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

ما هية شركات رأس المال المغامر، ومالذي يميزها عن غيرها؟

أهداف البحث:

1-التعريف بشركة رأس المال المغامر.

2- بيان موقف القانون الأردني من شركة رأس المال المغامر.

3- تحديد النظام القانوني لشركة راس المال المغامر.

المنهج المستخدم في البحث:

إتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي، من خلال وصف شركات رأس المال المغامر، والمنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص المتعلقة بهذا النوع من الشركات، للتوصل إلى النتائج والتوصيات المفيدة في هذا الشأن.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص شركات رأس المال المغامر

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والتطور الذي يشهده العالم في مختلف القطاعات والثورات التكنولوجية العالية برز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاديات الوطنية وتجسيد أفكار جديدة، وبالمقابل فهي بحاجة إلى تمويل معتبر نسبياً نتيجة احتوائها على مخاطر مرتفعة بالمقارنة مع أي نوع أخر من الأعمال والمشروعات، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول تعريف شركات رأس المال المغامر وخصائصه وفي المطلب الثاني نشأة شركات رأس المال المخاطر.

المطلب الأول: تعريف شركات رأس المال المغامر وخصائصه:

أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى عدم وجود تعريف بشأن رأس المال المغامر متفق عليه عالمياً إلا أن المنظمة قد عرفت رأس المال المغامر بأنه: "تمويل رأس مال الشركات غير المدرجة لدعم مرحلة ما قبل إطلاق المشروع لا سيما في المشاريع الريادية المرتكزة على الابتكار[1].

وعرفت الجمعية الوطنية الأمريكية رأس المال المخاطر (NVCS) بأنّه: "الأموال التي يمنحها أشخاص متخصصون للمؤسسات الناشئة ذات القدرة العالية على الابتكار وقادرة على النمو بسرعة"[2]. وعرفته الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر (EVCA) بأنه: كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها ال تضمن في الحال يقيناً بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد أرس المال في تاريخ محدد أمال في الحصول عل فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبياً حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات.

وتُعرف شركات رأس المال المغامر بأنها الشركات التي تؤسس بقصد الاستثمار المباشر أو انشاء صناديق للمساهمة في رؤوس أموال الشركات ذات امكانيات النمو العالية وغير المدرجة أسهمها في السوق المالي لقاء الحصول على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأس مال الشركة المستثمر بها.

أما قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته فقد عرف شركات رأس المال المغامر بأنها: "الشركات التي تؤسس بقصد الاستثمار المباشر أو انشاء صناديق للمساهمة في رؤوس أموال الشركات ذات امكانيات النمو العالية وغير المدرجة أسهمها في السوق المالي لقاء الحصول على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأس مال الشركة المستثمر بها"[3].

وقد نص نظام شركات رأس المال المغامر الأردني رقم (143) لسنة 2018م، على غايات هذا النوع من الشركات، في المادة (4) على ما يلي: " أ-أن تكون غاياتها في الاستثمار المباشر أو في إنشاء صناديق للمساهمة والاستثمار في راسمال الشركات الصغيرة والتوسطة ذات المخاطر المرتفعة وامكانيات النمو العالي.

---

(1) أشارت احصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الى رأس المال المغامر استحوذ على 86%من اجمالي القروض في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016. وأنه خلال الفترة من 2010-2016 تضاعفت استثمارات رأس المال المغامر في الولايات المتحدة الأمريكية وايرلندا وكوريا وبولندا، وعلى النقيض من ذلك انخفضت الاستثمارات المتعلقة برأس المال المغامر الى النصف في بعض الدول مثل استراليا والنرويج والبرتغال والاتحاد الروسي.

(2) انظر: www.NVCA.org

(3) المادة (7/ و) من قانون الشركات الأردني.

ب–أن لا يكون استثمارها في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي.

ج أن لا تزيد نسبة مساهمتها في رأسمال أي من الشركات المستثمر بها على (50%) من رأسمالها المدفوع.

د– أن لا تزيد ملكيتها في أي من الشركات المستثمر بها على (51%) من رأسمال تلك الشركات".

وتعتبر تجربة الأردن في مجال شركات رأس المال المغامر حديثة نسبياً، فقد صدر نظام شركات رأس المال المغامر بتاريخ 28/11/2018 والذي جاء ليمثل منعطفاً مهماً استكمل حزمة التشريعات المتعلقة برأس المال المغامر في الأردن، على الرغم من الملاحظات والانتقادات التي وجهت لهذا النظام. وقد كانت المنظومة المؤسسية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن قد شهدت تطوراً ملحوظاً منذ بداية الألفية الثانية، وذلك من خلال إطلاق مجموعة كبيرة من البرامج والمبادرات والمنظمات الهادفة لبناء ورفع قدرات تلك الشركات وتطوير مهاراتها الإدارية والفنية، وتعزيز حصولها على التمويل الابتدائي في بداية حياتها بمساندة من برامج ضمان القروض، واغلب هذه المبادرات والبرامج قُدمت من خلال البنك المركزي الاردني وبالتعاون مع البنوك والهيئات المحلية والدولية ذات العلاقة.

وقد انعكست تلك البرامج في زيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً من البنوك. حيث شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن للشركات الصغيرة والمتوسطة نمواً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تحسن قدرة تلك الشركات في الوصول إلى التمويل. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوح لتلك الشركات من (1.98) مليار دينار في نهاية العام 2016 إلى (2.12) مليار دينار العام 2017 (نسبة النمو 6.7 بالمائة)، ثم ارتفعت إلى 2.33 مليار دينار في نهاية العام 2018 (نسبة النمو 10.2 بالمائة)، وبلغت (2.37) في نهاية الربع الأول من العام 2019 (نمو بنسبة 1.6 بالمائة). ومع ذلك، فإن التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن للشركات الصغيرة والمتوسطة ما تزال منخفضة (أقل من 10 بالمائة من اجمالي التسهيلات الائتمانية) مقارنة مع الدول الأخرى.

وبهدف زيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمختلف أنواع التمويل تأتي شركات رأس المال المغامر لتوفر أدوات جديدة لتمول هذه المشاريع وفي مراحل مبكرة تحجم مؤسسات التمويل التقليدية الدخول فيها بسبب ارتفاع درجة المخاطر وعدم التأكد من الحصول على عائد يمكن تلك الشركات من تسديد قروضها. ولتفعيل دور هذه الشركات في الاقتصاد الوطني مستقبلاً، لا بد من إنشاء واستقطاب الصناديق الاستثمارية لتأسيس شركات متخصصة برأس المال المغامر، ومنح هذه الشركات مختلف أنواع التسهيلات والاعفاءات الضريبية في مراحلها الأولى، وتوعية وتثقيف الشركات الصغيرة والمتوسطة بأهمية شركات رأس المال المغامر لما لها من دور في توفير التمويل ومختلف أشكال الدعم اللوجستي والفني والتسويقي لتلك الشركات.

المطلب الثاني: نشأة شركات رأس المال المخاطر:

في هذا المطلب نشأة شركات رأس المال المخاطر من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، في الفرع الأول نشأة شركات رأس المال المغامر، وفي الفرع الثاني أهمية شركات رأس المال المغامر وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: نشأة شركات رأس المال المغامر:

يُعد التمويل في ضوء رأس المال المغامر ظاهرة حديثة في الدول النامية والتي قامت بالالتفات إليه في السنوات الأخيرة حيث أن هذا النوع من التمويل أثبت نجاحه في العديد من الدول المتقدمة[4]. وقد أشارت دراسة حديثة لمنطقة الشرق الأوسط في العام 2014 إلى أن هناك العديد من الدول العربية كالسعودية والإمارات العربية استقطبت ما يتجاوز (75%) من حجم استثماراتها في مجال الاستثمار في رأس المال المغامر، حيث بلغ بنسبة (1%) في كل من المغرب ولبنان، و(2%) في الأردن في حين بلغت نسبة (6%) فقط في مصر[5].

يرجع أصل نشأة مهنة رأس المال المخاطر كما يرى البعض إلى اليوناني MITE THALES مؤسس علم الهندسة الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي من خلال استخراج الزيت من الزيتون بفضل القروض التي حصل عليها من مقرضين مخاطرين والتي مكنته من إنشاء وتطور مشروعه بعدها تكررت التجربة حوالي ألفي عام من الزمن مع رحلات الاسبان والبرتغاليين إلى العالم الجديد خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي. حيث لم يكن البحارة المقامرون يملكون شيئا سوى فن ركوب البحر بينما تعهد الرأسماليون المخاطرون بإعداد العدة والتجهيزات والمؤن، فقاموا بشراء السفن ومولوا هؤلاء البحارة.

وقد شهد القرن العشرين النشأة الحديثة لمشروعات رأس المال المخاطر من خلال الجنرال الفرنسي DORIOT حيث أنشأ في أمريكا عام 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر، وهي مؤسسة ARD التي تخصصت في تمويل الشركات الالكترونية الشابة، بعدها ظل نمو مؤسسات رأس المال المخاطر في السوق الأمريكية بطيئاً حتى عام 1977، وفيه حدثت طفرة كبيرة للإستثمارات التي توظفها مؤسسات رأس المال المخاطر بعناية كبيرة من الجماعة الأوروبية، ثم تأسست في بروكسل عام 1983 الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر في أوروبا وكان من نتيجة ذلك أن حدث تطور ملحوظ في هذا النشاط حتى بلغت الاستثمارات التي توظفها مؤسسات رأس المال المخاطر في الاتحاد الأوربي في نهاية 1999 نحو (14.5) مليار دولار.

وعلى الصعيد العالمي ككل يفيد تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDA أن الصناعة العالمية لرأس المال المخاطر توفر غطاءً تمويليا للمشروعات يقرب من (100) مليار دولار سنويا.

أما عربياً فقد كان ظهورها خافتاً حيث لم تعرف مصر نشاط رأس المال المخاطر إلا من خلال قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 الذي استحدث نشاط شركات رأس المال المخاطر، والقرار الوزاري رقم (35) لسنة

(4) الخرابشة، سامي محمد (2008)، التنظيم القانوني لإعادة هيكلة الشركات المساهمة العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 100.

(5) عبدالله، كمال يوسف (2007)، صيغة رأس المال المخاطر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المصرفي، العدد 46، ص35.

1996 الذي استحدث صناديق الاستثمار المباشر، ولا يزال هذا النشاط محدوداً حيث لم يتجاوز عدد مؤسساته في نهاية عام (2000) سوى (12) مؤسسة منها (10) تتخذ شكل شركات رأس المال المخاطر و (2) صندوقان للاستثمار المباشر[6].

الفرع الثاني: أهمية شركات رأس المال المغامر:

تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر من أهم وسائل التدعيم المالي والفني لأي مشروع في الاقتصاديات المعاصرة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر، لهذا نتناول في هذا الفرع أهمية شركات رأس المال المخاطر على النحو التالي[7]:

لرأس المال المخاطر أهمية قصوى فهو مكون رئيسي من مكونات سوق رأس المال ومهنة ضرورية لدعم النمو الاقتصادي، وتلعب مؤسسات رأس المال المخاطر دوراً فعالاً في تمويل المؤسسات بحيث تمدها بالأموال والخبرة والطرق الحديثة في الإدارة والتنظيم وتدمج أموالها مع أموال المؤسسات الممولة، وهذا ما يحقق تمويلاً محفزاً لهذه المؤسسات لان تنهض نحو الأفق وتحقق أرباحاً معتبرة بعكس طريقة تمويل الإستدانة المحفوفة بمخاطر السداد وبسعر الفائدة وأعباء أخرى كإشكالية الضمانات وغيرها، ولذلك نجد أن كثير من الدول لم تعط ظهرها لمثل هذه المؤسسات بل أولتها العناية الكافية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت لها اهتماماً بارزاً للنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها مما مكن هذه المؤسسات من التطور السريع وبلوغ أهدافها وتوفير التمويل اللازم لأكثر من (2000) مؤسسة سنويا عبر أكثر من (1000) مؤسسة رأس مال مخاطر، وقد بلغ حجم استثمارات مؤسسات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 1999 ما قيمته (30) مليار دولار أمريكي مقابل (13.7) مليار دولار أمريكي عام 1997، أما في الاتحاد الأوروبي بلغت استثمارات مؤسسات رأس المال المخاطر نحو (14.5) مليار أمريكي عام 1998، مقابل (9.6) مليار دولار أمريكي نهاية 1997.

وحسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE توصلت إلى أن الصناعة العالمية لرأس المال المخاطر توفر غطاء تمويليا للمشروعات بقيمة تزيد عن (100) مليار دولار سنويا على مستوى دول العالم ككل، وهكذا ظهرت في الأفق مؤسسات المال المخاطر كمهنة ضرورية لتمثيل مشاريع التنمية ورفع نسبة النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، ويعتبر رأس المال المخاطر مكونا رئيسيا من مكونات سوق رأس المال.

ويمكن حصر أهمية إلى جانب الأهمية السابقة في النقاط التالية[8]:

أولاً: تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي:

نجد أن الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تعتمد على خوصصة القطاع العام تحتاج إلى رؤوس أموال ذات طبيعة خاصة تقدمها مؤسسات رأس المال المخاطر المستعدة لتحمل المخاطر، وتقديم الدعم لمؤسسات القطاع العام المخصوصة والتي تحتاج إلى هيكلة مالية وفنية، وتلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في توفير التمويل والخبرة الفنية

---

(6) دوابة، اشرف محمد (2006) دور الاسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، الإسكندرية، ص 223.

(7) –عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، د س ن، ص 8.

(8) عبد الباسط، وفاء، المرجع السابق، ص 9.

والإدارية اللازم للمشروعات الاقتصادية دون الإفراط في خلق النقود أو منح الائتمان المصرفي، بالنظر إلى أن هذه المؤسسات تعمل على تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها نحو التجمع حول الاستثمار الإنتاجي.

ثانيا: دعم تمويل المؤسسات الجديدة:

يمثل دعم المؤسسات الجديدة المجال الطبيعي لنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر حيث تقدم الدعم المالي والفني والإداري وحتى الإرشاد والمتابعة للمؤسسات الجديدة، خاصة في بداية انطلاقتها وتمويلها دون اشتراط ضمانات وقيود على هذا التمويل بخلاف كفاءة فكرة المشروع وفاعلية أشخاصه وهذه الوظيفة هامة جدا لتلك المشروعات خاصة في البلدان النامية، بالنظر إلى أن هذه المشروعات لا تستجيب لمعايير الاقتراض التقليدية التي تتطلبها البنوك بصفة عامة.

ثالثاً: دعم المؤسسات المتعثرة:

بعد الاتجاه إلى تغليب صيغة القطاع الخاص في البلدان النامية، أصبحت السوق تزخر بمشروعات متنوعة المخاطر تعمل في قطاعات متعددة وتمر بمراحل ودرجات مختلفة من إعادة الهيكلة المالية والفنية، ومن هذا الصدد يمكن أن تساهم مؤسسات رأس المال المخاطر في توفير الدعم المالي والفني اللازم لإعادة هيكلة هذه المشروعات، وفي جذب الاستثمارات إليها من خلال ما تتضمنه مساهمة تلك المؤسسات في المشروعات من متابعة فنية ومالية ضرورية لإصلاح مسار ها، بما يبث روح الطمأنينة في نفوس المستثمرين، ويحفزهم على الاستثمار فيها للاستفادة من الربح الرأسمالي المتوقع[9]. ورغم ذلك تكتسب شركات رأس المال المغامر أهمية من خلال الآتي[10]:

تقوم شركات رأس المال المغامر على تحويل المخططات والمشاريع إلى حقيقة وواقع وتحويل المعرفة والأفكار إلى مشاريع ذات قيمة اقتصادية[11]. كما تقوم شركات رأس المال المغامر بتقدم التوجيه والإرشاد والدعم والمساندة في مجالات الإدارة والشؤون القانونية والتسويق واستراتيجية العمل.

وتشكل شركات رأس المال المغامر شراكة بين رأس مال مادي وفكري في الشركات المستهدفة وبالتالي فالتمويل ليس مالاً بدون مقابل. كما وتتوقف عوائد شركات رأس المال المغامر على مدى نجاح ونمو العمل في الشركات المستهدفة والذي يوفر حافزاً جيداً لشركات رأس المال المغامر في إنجاح المشروع.

وتقوم شركات رأس المال المغامر بدعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تحتاج لرؤوس أموال ذات طبيعة خاصة[12]. ودعم تمويل المؤسسات الابتكارية التي تمثل الحقل المفضل لنشاط شركات رأس المال المغامر[13].

(**9**) عبد الباسط وفاء، المرجع السابق، ص 9.

(**10**) انظر تقرر رأس المال الجريء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، https://magnitt.com/research/mena-impact-investment-report-ar-50791

(**11**) محمد سعيد الناصر (2012)، رأس المال المخاطر، نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، ص 79.

(**12**) ضياف عليه، وحمنه كمال (2016)، رأس المال المخاطر، اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة، حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (5)، ص 172.

(**13**) نبيلة، قدور، وحمزة العرابي، (2017)، التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أبو الباقي، العدد (7)، ص 888.

المبحث الثاني

تأسيس شركة رأس المال المغامر

في هذا المبحث تأسيس شركة رأس المال المغامر من خلال تقسيمه إلى مطلبين، في المطلب الأول بعنوان طرق تأسيس شركة رأس المال المغامر وفي المطلب الثاني المراحل التنظيمية لعمل شركة رأس المال المغامر وطرق الخروج منها.

المطلب الأول: طرق تأسيس شركة رأس المال المغامر:

هناك العدد من الطرق التي لا بد لشركات رأس المال المغامر أن تقوم بتسجيلها وذلك وق الأشكال القانونية التي نص عليها القانون، كما أن من أهم المراحل المهمة معرفة عوامل نجاح هذه الشركات، وهذا ما نتناوله من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول الحديث عن الشكل القانوني المناسب لشركات رأس المال المغامر، أما الفرع الثاني لعوامل نجاح شركات رأس المال المغامر.

الفرع الأول: الشكل القانوني لشركات رأس المال المغامر:

في ضوء ما حددته المادة (7/و) من قانون الشركات الأردني المعدل لسنة 2017[14]. ممارسة نشاط رأس المال المغامر من خلال شركات تؤسس بقصد الاستثمار المباشر أو إنشاء صناديق للمساهمة والاستثمار في رؤوس أموال الشركات ذات إمكانيات النمو العالية وغير المدرجة أسهمها في السوق المالي، وعليه يتضح أن مجال نشاط شركات رأس المال المغامر يتم من خلال طريقتين، الطريقة الأولى تأسيس شركات رس المال المغامر لغايات الاستثمار المباشر، والطريقة الثانية من خلال تأسيس شركات رأس المال المغامر لصناديق خاصة باستثمار مغامر.

وبالرجوع إلى القانون المعدل لقانون الشركات الأردني لسنة 2017 نجد أن نص المادة (7) من القانون لم تتطرق إلى الشكل القانوني الذي يجب أن تسجل فيه شركات رأس المال المغامر، حيث أحال القانون إلى نظام خاص يصدر لتنظيم أحكام هذا النوع من الشركات بما في ذلك رأس مالها وأعمالها وأسلوب إدارتها وتوزيع أرباحها وشطبها وتصفيتها مع خضوعها لأحكام قانون الشركات في الحالات التي لم يرد عليها نص في النظام[15].

وبما أن نظام شركات رأس المال المغامر لم يصدر لغاية الآن، فإنه لا بد من تحديد الشكل القانوني المناسب لشركات رأس المال المغامر، حيث يجب أن تسجل ضمن الاشكال المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني وهي: التضامن، التوصية البسطة، ذات المسؤولية المحدودة، المساهمة الخاصة، الساهمة العامة، التوصية بالأسهم.

وأشارت دراسة أخرى[16] أن تعدد الأطر القانونية في العالم التي تعمل من خلالها شركات رأس المال المغامر، حيث يمكن الاستثمار برأس المال المغامر مباشرة من قبل أفراد أو هيئات اعتبارية أو من خلال إنشاء شركات أو صناديق استثمار وذلك على النحو الآتي:

(**14**) المادة (7/و) من قانون الشركات الأردني المعدل لسنة 2017.

(**15**) المادة (2/2/7) من قانون الشركات الأردني.

(**16**) أبا الخيل، محمد عبد الله و البغدادي، محمد (2003)، رأس المال الجريء (المخاطر)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، جامعة المنصورة، ص 9.

ففي أمريكا تعمل شركات رأس المال المغامر من خلال شكل قريب لشركة التوصية البسيطة. وفي فرنسا تتخذ شركات رأس المال المغامر شكل شركة المساهمة أو صندوق الاستثمار.

أما في مصر فيعمل رأس المال المغامر من خلال شركة تخضع لقانون سوق رأس المال، وغالباً ما تتخذ شكل الشركة المساهمة، ولكن ليس هناك ما يمنع من أن تتخذ شكل شركة التوصية بالأسهم، وإما أن تعمل من خلال تكوين أو إنشاء صندوق استثمار ملكية خاصة أو استثمار مباشر، ويمكن تأسيس هذه الشركات والصناديق سواء أكان من القطاع العام أم من القطاع الخاص.

وتأسساً لما سبق يتضح أنه لا يوجد شكل محدد ينحصر من خلاله تسجيل شركات رأس المال المغامر حيث تتنوع التجارب العالمية بهذا الخصوص، وأن أفضل شكل قانوني يمكن أن تسجل شركات رأس المال المغامر وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني هو شركات التضامن والتوصية البسيطة أو شركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون رأس مال الشركة كبير نوعاً ما ليتلاءم مع طبيعة هذا النوع من الشركات، وأن ينص النظام على إدارة شركات رأس المال المغامر من ذوي الخبرة والاختصاص، وضرورة النص على النسب التي يسمح للشركة استعمالها من رأس مالها في الاستثمار في رؤوس أموال الشركات المستثمر فيها، وكذلك نسب حصولها على القروض وطريقة توزيع الأرباح.

ولذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون الشركات الأردني لم ينص على إعفاءات وحوافز لشركات رأس المال المغامر، وأنه يجب منح هذه الشركات مزايا وإعفاءات ضريبية تحفزها على الاستمرار في الاستثمار في المشاريع ذات النمو والعائد المرتفع، لا سيما أن هذه التجربة في الأردن حديثة وتحتاج إلى تهيئة المناخ الاقتصادي لإنجاح هذه التجربة.

وقد نص نظام شركات رأس المال المغامر على أنه لتأسيس هذا النوع من الشركات يتم الآتي:

"أ- يقدم طلب تسجيل الشركة إلى المراقب مرفقاً به ما يلي:

1- عقد تأسيس الشركة موقعاً من الشركاء حسب أحكام القانون.

2-النظام الأساسي للشركة موقعاً من الشركاء حسب أحكام القانون.

3- اي وثائق أو بيانات أو إقرارات أخرى يطلبها المراقب أو تتطلبها التشريعات النافذة" (الفقرة أ من المادة10).

وقد اشترط نظام شركات رأس المال المغامر في الشريك المدير أو في ممثله إذا كان شخصاً اعتبارياً: " أ- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً" (الفقرة أ من المادة 14)، وهذا الشرط نظراً لطبيعة هذا النوع من الشركات وخطورة العمل فيها.

كما أن النظام حظر على الشريك الممول مايلي: " أ- يحظر على الشريك الممول الاشتراك في إدارة الشركة أو التصرف باسمها أو تمثيلها أو ترتيب الالتزامات عليها" (الفقرة أ من المادة 16 من نظام شركات رأس المال المغامر). وهذا الحظر يشبه ذلك المفروض على الشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة والشريك المساهم في شركة التوصية بالأسهم، والعلة منه كما وضحته ذات الفقرة من المادة السابقة هو حماية الغير حسن النية.

الفرع الثاني: عوامل نجاح شركات رأس المال المغامر:

إن من أفضل التجارب العالمية في نجاح شركات رأس المال المغامر من خلال إحاطتها بالعوامل التالية[17]:

أولاً: الظروف الاقتصادية المستقرة:

حيث إن عدم استقرار الاقتصاد يؤثر سلباً على تأسيس نموذج ناجح لشركات رأس المال المغامر، فاستقرار الاقتصاد ي الدولة يؤدي إلى نمو شركات رأس المال المغامر.

ثانياً: دعم الحكومة لعمل شركات رأس المال المغامر:

إذ يعتبر الدعم الحكومي لنشاط رأس المال المغامر من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى نجاح هذا النشاط، ويتخذ الدعم الحكومي صوراً مختلة مثل: المشاركة في تأسيس شركات رأس المال المغامر، وتأسيس هيئات مستقلة تعنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الحوافز الضريبية لشركات رأس المال المغامر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدعم الحكومي يجب أن يرتكز على الفلسفة الهادفة إلى الربح لا إلى السياسات الخدمية للحكومية.

نشر ثقافة عمل شركات رأس المال المغامر: حيث يجب أن تعزز لدى أصحاب المشاريع ثقافة تقبل شركات رأس المال المغامر في التدخل في المشروع، واعتبارها شريكاً مؤقتاً وليس مرضاً.

توفر أفكار إبداعية لها مستقبل واعد: إذ يتوقف نجاح شركات رأس المال المغامر على وجود أفكار إبداعية لها مستقبل واعد وقيمة مضافة عالية[18].

وهنا يثور تساؤل من هي أفضل الجهات التي يمكن أن تؤسس شركات رأس المال المغامر؟ حيث لا يوجد جهة معينة بذاتها يمكن أن تكون المؤسس لشركات رأس المال المغامر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الهيئات الاعتبارية وليس الأفراد هي الجهات التي تؤسس شركات رأس المال المغامر مثل صندوق المعاشات وشركات التأمين، ويكون عمل هذه الشركات من خلال شركة التوصية البسيطة. أما في فرنسا تعد البنوك هي المستثمر الأول في مجال رأس المال المغامر. وتشكل صناديق المعاشات في المملكة المتحدة المصدر الرئيس لرأس المال المغامر. في حين يغلب على مؤسسي شركات رأس المال المغامر في كندا من الأفراد الذين ينتمون إلى طائفة صغار المستثمرين، وفي مصر الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم الجهات المسموح لها بممارسة نشاط رأس المال المغامر[19]. أما في الإمارات العربية المتحدة فيتم عمل رأس المال المغامر من خلال ندوق خاص يسمى صندوق رأس المال المخاطر[20].

(17) انظر تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق، ص 25.

(18) Regina Breheny, Gerard O Hare Supra, p. 7.

(19) انظر تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق، ص 25.

(20) المرجع السابق، ص 25.

المطلب الثاني: المراحل التنظيمية لعمل شركة رأس المال المغامر:

وفي هذا المطلب نتناول المراحل التنظيمية لعمل شركة رأس المال المغامر وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول المراحل التنظيمية لعمل شركات رأس المال المغامر، وفي الفرع الثاني طرق خروج شركة رأس المال المغامر من الشركة المستثمر بها.

الفرع الأول: المراحل التنظيمية لعمل شركات رأس المال المغامر:

تمر المراحل التنظيمية لعمل شركات رأس المال المغامر بدورة تبدأ بتوفير التمويل وتنتهي بخروج الشركة[21]. من الاستثمار المستهدف، كما يجب تنظيم العالقة القانونية بين شركات رأس المال المغامر والشركات المستثمر فيها بصورة واضحة من حيث تحديد حقوق والتزامات كل طرف[22]، وهو ما يعرف باستراتيجية الاستثمار التي تمر بالمراحل التالية[23]:

أولاً: مرحلة تمويل الشركة المستثمر بها:

وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية[24]:

1- **مرحلة التكوين:** وفي هذه المرحلة ال يوجد منتج فعلي و/أو أن الشركة لم يكتمل تأسيسها بعد، كما تتضمن هذه المرحلة البحوث والتنمية.

2- **مرحلة البداية:** وهنا تقوم شركة رأس المال المغامر بتقديم المساعدة للمشروع لتبدأ مرحلة التسويق الأولية.

3- **المرحلة المبكرة:** وفيها تبدأ عملية الإنتاج والتسويق دون أن يحقق المشروع أرباحاً، أو تكون الأرباح قليلة.

4- **مرحلة التوسع:** تحتاج الشركة المستهدفة الى رأس مال عامل أو تمويل للتوسع في النشاط.

5- **مرحلة تمويل التوسع:** وهنا تقوم شركة رأس المال المغامر في الاستثمار في شركة رابحة بالفعل إلا أنها تحتاج الى تمويل لتوسعات ضخمة.

6- **مرحلة إعادة هيكلة الشركات المتعثرة:** حيث تقدم شركة رأس المال المغامر التمويل للشركات التي تعاني من مشاكل تقبل الحل، وتكون فيها الشركة المتعثرة قابلة للاستمرار وتحقيق الأرباح.

ثانياً: مرحلة المتابعة المستمرة للشركة المستثمر بها:

وانما يقع على عاتقها المتابعة ال يتوقف دور شركات رأس المال المغامر على التمويل فقط، المستمرة للشركة المستهدفة وتوفير النصيحة الاستراتيجية حيث تشترك الشركة بشكل فعال في إدارة المشروع وتقدم جميع الخبرات المطلوبة والمفيدة للمشروع. حيث تشير دراسة إلى أن (90%) من نجاح رأس المال المغامر يعود إلى توفر الخبرة القوية ووضع خطة استراتيجية لالستثمار وتوفر سوق قوي[25].

(21) Sven Greulich, Corporate Venture Capital, Orrich,USA,7017.P.27
(22)Franklin Allen, Wei- Ling Song,Venture Capital and Corporate Governance, The Wharton Financial Institutions ,USA,2002,P.13.
(23) تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية المصرية، 2004.
(24) Robert G. Hearg and John Sibert. Growing New Businesses with Seed and Vevture Capital, National Governess Association , Washington,2000,P.9
(25) Mahindra Ramsinchani, The Business of Venture Capital, John Wiley and Sons, USA,2011.

ثالثاً: مرحلة الخروج النهائي من الشركة المستثمر بها:

تهدف شركات رأس المال المغامر الخروج من الشركة المستهدفة وليس البقاء. وهذا الهدف يحقق للشركة مكاسب وأرباح كبيرة عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأس مال الشركة المستثمر بها، وهذه المرحلة أقرها المشرع الأردني في المادة (7/و) من قانون الشركات.

ونرى أن العوائد التي يمكن أن تحصل عليها شركة رأس المال المغامر ال تقتصر فقط على وانما يمكن أن تحصل الشركة عوائد بيع مساهمتها أو حصصها في رأس مال الشركة المستثمر بها، على عوائد ربحية قبل مرحلة الخروج إذا ما حققت الشركة المستثمر بها أرباحاً سنوية لتكون هذه الأرباح مؤشراً على نجاح الشركة المستثمر بها وبالتالي تنعكس ايجاباً على عوائد الخروج.

وقد نص نظام شركات رأس المال المغامر على أنه:" أ- لايجوز لأي من الشركاء الانسحاب بالإرادة المنفردة من الشركة" (الفقرة أ من المادة 19)، وذلك حتى لا يؤدي هذا الانسحاب إلى خلل في العلاقات مع الغير أو موقف الشركة التمويلي والإئتماني، مع أنه أجاز للشركاء :" الحق في التنازل عن حصصهم في الشركة كلياً أو جزئياً وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة" (الفقرة ب من المادة 19)، وهذا لا يتعاض مع ما سبق حيث يقتضي الجمع بين مفهوم الفقرة الأولى والثانية أنه هذا التنازل يجب أن لا يكون بالإرادة المنفردة للشريك بل يلزم موافقة بقية الشركاء أو حسب النسبة المحددة في النظام الأساسي للشركة.

الفرع الثاني: طرق خروج شركة رأس المال المغامر من الشركة المستثمر بها:

ومن خلال ما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن أهم المبادئ التي تقوم عليها فكرة تأسيس شركات رأس المال المغامر الاستثمار في رؤوس أموال الشركات ذات النمو العالية ليس بهدف البقاء وإنما بهدف الخروج الذي يمكن أن يمتد لسنوات عديدة، وهذا الخروج قد يتحقق معه الأرباح المتوقعة، وقد يكون خروجاً يجر أذيال الخيبة بتحقيق خسائر، فالمغامرة التي تنتهجها هذه الشركات تعني مغامرة أكثر يقابلها ربح أكثر أو خسارة أكبر، كما ترتب على شركات رأس المال المغامر تحدي متى وكيف تتمكن من الخروج الناجح من الشركات المستثمر فيها[26]، كما عد الخروج من الشركات المستثمر يها من خلال إحدى الاستراتيجيات التالية[27]:

الطرح الأولي للجمهور: وتعتبر هذه الاستراتيجية من أفضل الطرق التي تسعى إليها شركات رأس المال المغامر حيث تطرح مساهمتها وحصصها في الشركة المستثمر فيها للجمهور لتجني من عملية البيع العوائد والأرباح المتوقعة.

تملك الشركة المستثمر فيها: وتتمثل بقيام إحدى الشركات بتملك الشركة المستثمر فيها تملكا كلياً أو جزئياً لتحصل بذلك شركة رأس المال المغامر على العوائد والأرباح المتوقعة.

شراء إدارة الشركة المستثمر فيها لحصص شركة رأس المال المغامر: حيث تقوم إدارة الشركة المستثمر يها بشراء أسهم وحصص شركة رأس المال المغامر.

تملك الموظفين لحصص وأسهم شركة رأس المال المغامر في الشركة المستثمر فيها: وهنا يقوم الموظفون بالتملك أولاً بأول ليفرضوا سيطرتهم على الشركة المستثمر فيها.

(26) Regina Breheny, Gerard O Hare, Aguide to venture capital, 5th inter trade, irland, P. 14.

(27) أنظر تطبيق تجربة رأس المال الخاطر في المشروعات الصغيرة، المرجع السابق، ص 19.

الخروج عن طريق التصفية: فإذا فشلت الشركة المستثمر فيها ولم تعد قادرة على الاستمرار رغم مساعدة شركة رأس المال المغامر لها فإن الملاذ الأخير هو اللجوء إلى التصفية التي يتم من خلالها بيع أصول الشركة المستثمر فيها وسداد دونها وتوزيع فائض التصفية في حال وجوده، ليتم بعد ذلك الخروج النهائي من الشركة المستثمر فيها بمغامرة فاشلة. وهي بلا شك مرحلة لا تتمناها شركة رأس المال المغامر ولا الشركة المستثمر فيها.

وقد نص نظام شركات رأس المال المغامر في الشركة مايلي: " أ-أن تكون غاياتها في الاستثمار المباشر أو في إنشاء صناديق للمساهمة والاستثمار في راسمال الشركات الصغيرة والتوسطة ذات المخاطر المرتفعة وامكانيات النمو العالي.

ب-أن لا يكون استثمارها في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي.

ج أن لا تزيد نسبة مساهمتها في رأسمال أي من الشركات المستثمر بها على (50%) من رأسمالها المدفوع.

د- أن لا تزيد ملكيتها في أي من الشركات المستثمر بها على (51%) من رأسمال تلك الشركات" (المادة 4).

وهذا لضمان عدم خروج هذه الشركات عن غاياتها التي نشأت من أجلها، وبهدف تحقيق الفوائد المرجوة من وجودها في مجال الإستثمار.

الخاتمة:

إن نشاط شركات رأس المال المغامر تقوم عبد مبدأ المشاركة في رأس مال الشركات التي تقوم بطلب التمويل لتحقيقها قيمة مضافة، حيث تخضع الشراكة التعاقدية في حريتها ومراعاتها للنصوص القانونية وفي هذا الإطار تتبع شركات رأس المال المغامر العديد من الاستراتيجيات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية في التمويل هي الأهم نظراً لأهمية الجانب التمويل لهذه الشركات، إضافة إلى اتباعها استراتيجية غير تمويلية تقوم على تقديم الدعم في مسائل الإدارة.

النتائج:

1- نص قانون الشركات على شركات رأس المال المغامر في المادة (7) منه.

2- صدر نظام شركات رأ س المال المغامر استناداً إلى المادة (7) من قانون الشركات ليضع الأحكام الخاصة بهذا النوع من الشركات.

3- واكب القانون الأردني التطورات الإقتصادية وحاجة الاستثمار من خلال النص على هذا النوع من الشركات.

4- حدد نظام شركات رأس المال المغامر إجراءات تسجيل هذا النوع من الشركات وشروط التسجيل وخطواته.

5- تضمنت نصوص نظام شركات رأس المال المغامر أحكام للسعي لحماية الغير حسن النية ومن ذلك منع الشريك الممول من إدارة الشركة أو التصرف بإسمها.

التوصيات:

1- يوصي الباحثان بعقد الندوات التعريفية بهذا النوع من الشركات، وبيان أحكامها وفائدها للإستثمار.

2- تقديم التسهيلات الإئتمانية لشركات رأالمال المغامر لتستطيع تحقيق غاياتها.

3- تعزيز دور الرقابة على هذا النوع من الشركات لخطورة علاقاتها بالمستثمرين والتعاملات المالية.

4- تطوير الأدوات القانونية الخاصة بتسجيل هذا النوع من الشركات.

قائمة المراجع:

1- الخرابشة، سامي محمد (2008)، التنظيم القانوني لإعادة هيكلة الشركات المساهمة العامة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 100.

2- كمال يوسف عبدالله (2007)، صيغة رأس المال المخاطر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المصرفي، العدد 46، ص35.

3- دوابة اشرف محمد، دور (2006)، الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، الإسكندرية، ص 223.

4-عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، د س ن، ص 8.

5- محمد سعيد الناصر (2012)، رأس المال المخاطر، نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، ص 79.

5- ضياف عليه، وحمنه كمال (2016)، رأس المال المخاطر، إتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة، حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (5)، ص 172.

6- نبيلة، قدور، وحمزة العرابي، (2017)، التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أبو الباقي، العدد (7)، ص 888.

7- محمد عبد الله أبا الخيل، ومحمد البغدادي (2003)، رأس المال الجريء (المخاطر)، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، جامعة المنصورة، ص 9.

8-Sven Greulich, Corporate Venture Capital, Orrich,USA,7017.P.27

Franklin Allen, Wei- Ling Song,Venture Capital and Corporate Governance, The Wharton Financial Institutions ,USA,2002,P.13.

9-Robert G. Hearg and John Sibert. Growing New Businesses with Sead and Vevture Capital, National Governers Association , Washington,2000,P.9

10-Mahendra Ramsinchani, The Business of Venture Capital, John Wiley and Sons, USA,2011.

15-Regina Breheny, Gerard O Hare, Aguide to venture capital, 5th inter trade, irland, P. 14.

القوانين:

1- قانون الشركات الاردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته.

2- نظام شركات رأس المال المغامر رقم 143 لسنة 2018.

Scientific Development Academy

المرأة في الإسلام (حقوقها ومتعلقاتها الفقهية) –دراسة موضوعية في ضوء الكتاب والسُنّة

[1] م. شهاب أحمد سلمان، جامعة الإمام جعفر الصادق، كركوك (العراق)

Women in Islam their Rights and Jurisprudential Attachments –an Objective Study According to the Glorious Qur an and Sunnah -

[1] Shihab Ahmed Salman، Imam Jaafar Al-Sadiq University - Kirkuk (Iraq)
shihab.ahmed@sadiq.edu.iq

الملخص:

مع بزوغ فجر الإسلام أصبح للمرأة مكانة تنال من خلالها حظها المشروع في الحياة، بعد أن كانت تقاسي مرارتها ، وتكابد قسوتها، وتعاني من مظالم عدة سواء من جهة الرجل أو من جهة المجتمع، أو بفعل التشريعات العرفية التي انتهكت حقوقها وسلبت كرامتها ردحاً من الزمن، حتى جاء الدين الاسلامي وانتشلها من واقع المأزق الذي كانت فيه، فبرز دورها أُسرياً واجتماعيا، وباتت فاعليتها معترف بها في ظل تشريع الهي، عادلٍ في انصافها واستحقاقها والعناية بها، من هنا كان مدار بحثنا هذا منصب على المرأة في الإسلام (حقوقها ومتعلقاتها الفقهية) – دراسة موضوعية في ضوء الكتاب والسُنّة–

وقد جاءت خطة البحث في ضوء تمهيد ومبحثين، أما التمهيد فتناول فضل المرأة ودورها العام الأسري والاجتماعي، ثم الحديث عن تأصيل حقوق المرأة، في حين تناول المبحث الأول الأدلة الشرعية على الاستحقاق فيما يأتي: 1– حق الأم 2– حق الزوجة 3– حق البنت. أما المبحث الثاني فقد تعلق بالأحكام الفقهية المتضمنة لحقوق المرأة، وهي: 1–حكم التعلم 2– حكم الميراث 3– حكم الخروج للجهاد. وأخيراً خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الإسلام، حقوقها، الكتاب والسنة.

Abstract:

Since the dawn of Islam، a woman has gained a position through which she obtains her legitimate share in life، after she was suffering from her bitterness، suffering her cruelty، and suffering from many injustices. This is whether on the part of men or on the part of society، or as a result of customary legislation that violated her rights and robbed her of her dignity for a period of time. Until the Islamic religion has come and has rescued her from the reality of the predicament in which she is، so her family and social role emerged، and her effectiveness became recognized under divine legislation، fair in her fairness، entitlement and care for her. An objective study in the light of the Qur'an and the Sunnah

The research plan came in the light of an introduction and two sections. As for the preface، it dealt with the virtue of women and their general family and social role، then talking about the rooting of women's rights، while the first topic dealt with the prophetic evidence of entitlement in the following: 1- The right of the mother 2- The right of the wife 3- The right of the daughter . As for the second topic، it relates to the jurisprudence

provisions that include women's rights، which are: 1- The rule of learning 2- The rule of inheritance 3- The rule of going out for jihad. Finally، the conclusion of the research.

Keywords: The woman، Islam، Her rights، the Glorious Quran and the Sunnah.

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل في آفاق الكون آياته، وفي تصوير الخلق معجزاته ، والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله.. وبعد..

فإن المرأة هي الشطر الثاني في المجتمع كما يقال، ولأمرٍ يعلمه الله ،كانت الوصية بها خيرا ، أماً وأختاً وبنتاً وزوجاً ، وبلغ الأمر مداه عندما أكد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مثنى وثلاث، لكن مما يؤسف له أن القيم المتحكمة في وضع المرأة في كثير من بلدان العالم الإسلامي هي التقاليد الاجتماعية التي لا تخلو من جهل وسوء فهم للتعاليم الإسلامية في الغالب؛ ولذلك فهذه التقاليد عادة ما تكون مشبعة بالوأد الثقافي، أو الوأد المعنوي كما يسميه بعض المفكرين.

والمرأة في المجتمع الإسلامي الأول وفقت تمام التوفيق لمعرفة رسالة ربها ودورها في الحياة، فشريعة الله للناس لم تقم في الحقوق والواجبات وزناً للذكورة أو الأنوثة؛ لأنه من الظلم اعتماد هذه الفوارق الطبيعية الخلقية التي ليست من صنع الإنسان حتى يحاسب عليها ، فميزان الكرامة عند الحق سبحانه هو التقوى و العمل الصالح قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (سورة الحجرات، الآية: 13)، وعلى غرار ما فعله الرجال من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، نجد المرأة في الإسلام بايعت، وجاهدت، وهاجرت، ومرضت، وعلمت وروت حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ونزل فيها القرآن معلما، وأعطيت حقوقها على أتم وجه.

وهناك مواقف عديدة من سيرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في التعامل مع المرأة هي أصدق ما يعرفنا بمكانة المرأة في الإسلام، ولا يمكننا الوقوف على مكانة المرأة في الإسلام إلا ببيان واقعها قبيل البعثة النبوية، وإبراز المكانة التي حظيت بها المرأة المسلمة بعد البعثة النبوية، وتوضيح المجالات التي أسهمت بها من خلال السيرة النبوية، والتعرّف على نماذج من المشاركات المشرفة للأمهات والبنات والأخوات والزوجات من خلال السيرة النبوية.

وقد جاءت خطة البحث في ضوء تمهيد ومبحثين، أما التمهيد فتناول فضل المرأة ودورها العام الأسري والاجتماعي، ثم الحديث عن تأصيل حقوق المرأة، في حين تناول المبحث الأول الأدلة النبوية على الاستحقاق فيما يأتي: 1- حق الأم 2- حق الزوجة 3- حق البنت. أما المبحث الثاني فقد تعلق بالأحكام الفقهية المتضمنة لحقوق المرأة، وهي: 1-حكم التعلم 2- حكم الميراث 3- حكم الخروج للجهاد. وأخيراً خاتمة البحث.

التمهيد:

لعل خير مبتدأ الكلام عن فضل المرأة هو تبيان بعض المواقف من مكانة المرأة في السيرة النبوية وهي:

– أول من خوطب بالدعوة ، وأول من أسلم، وأول من نصر الدعوة ، وأول من استشهد في سبيل الدعوة امرأة.

– استشارة الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم للمرأة وأخذه برأيها.

– قبول الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم إجارة المرأة للرجال.

– مشاركة المرأة في الحياة العلمية والعملية.

– مشاركة المرأة مع الرجال في المعارك ومواقع القتال.

ومما سبق يتبين بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حث على احترام المرأة ورعاية حقوقها فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (النساء شقائق الرجال)[1]"، و(خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي)[2].

وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالتأسي برسوله الكريم والاقتداء به، فقال عز وجل في كتابه الكريم: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (سورة الأحزاب، الآية:21).

وقد حذر القرآن من صنيع الجاهلية التي كانت تنتقص المرأة وتعدها عاراً تتخلص منه بوأدها حال الطفولة ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (سورة النحل، الآية: 58–59). وفي إزاء هذا الواقع الجاهلي الظالم خص النبي صلى الله عليه وآله وسلم البنات والأخوات بالمزيد من وصاياه، فقال: "من يلي من هذه البنات شيئاً، فأحسن إليهن؛ كُنَّ له ستراً من النار" [3]. وغيرها من الأحاديث التي توضح مكانتها في الاسلام فضلا عن ما نعلمه من ما جاء في خطبته صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع "استوصوا بالنساء خيرا". ومن هنا ينبغي على المؤمن ان يراعي كل ذلك؛ لأنه يعد من ضمن الضوابط الشرعية في عقيدته الإسلامية، والإسلام كما نعلم منهج وتطبيق لا قول فيه إلا بعمل.

ولما كانت هذه الاهمية والرعاية المعطاة للمرأة لها أصولها المتجذرة في ديننا الحنيف، فذلك دليل على دورها الكبير سواء كان على صعيد الأسرة أو على صعيد المجتمع بشكل عام، إذ لا يقوم أي منهما إلا على جهودها وكفاحها مع الرجل جنباً الى جنب، فهي الأم والمربية الحنون التي تلم شمل أفرادها تحت جناحَيها، وتعمل جاهدة على اصلاح

---

[1]– الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار احياء التراث العربي، بيروت، حديث (113)، 189/1.

[2]– المصدر نفسه، حديث(3895)،709/5.

[3]–البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ، 1987، حديث (5649)، 2234/5.

شؤونهم وتوفير سائر مستلزمات نجاحهم وتنمية قدراتهم، وهذا ديدن كل امرأ ة حريصة على بناء أسرتها ومجتمعها على وفق ما أمر به الله تعالى ورسوله الكريم.

- **تأصيل حقوق المرأة**

تعريف الحق في اللغة:

الحَقُّ نقيض الباطل وجمعه حُقوقٌ وحِقاقٌ، وليس له بِناء أدنى عدَد، وفي حديث التلبية لَبَّيْك حَقّاً حقّاً، أي غير باطل، وهو مصدر مؤكد لغيره، أي أنه أكَّد به معنى ألزم طاعتَك الذي دلّ عليه لبيك، كما تقول: هذا عبد الله حقّاً فتؤَكِّد به وتُكرِّرُه لزيادة التأْكيد، وتَعَبُّداً مفعول له[4].

والحق في الاصطلاح: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وفي اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك، ويقابله الباطل[5].

وليُعلم ان الحقوق والواجبات شُرِعت لتسهم في تحصيل مصالح الانسان ودرء المفاسد والشرور عنه؛ لأنها من جملة احكام الشريعة الإسلامية، وأحكام الشريعة كلها ومن دون استثناء، معلوم أنها شرعت لمصلحة العباد ودرء الشرور والفساد عنهم في العاجل والآجل، وهذا هو ما صرح به علماء الامة ، يقول العز بن عبد السلام " والشريعة كلها مصالح من رب الأرباب لعباده"[6]. إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان؛ ولهذا قرر الشارع حماية هذه الحقوق والحفاظ عليها، وكان من ضمنها حقوق المرأة.

4– ابن منظور الافريقي، لسان العرب، مادة (حقق) دار صادر، بيروت، لبنان، 49/10.

5– الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، 1405، 120.

6– أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعارف بيروت – لبنان، 203/2.

المبحث الأول

الأدلة الشرعية على الاستحقاق

فيما يلي بيان لبعض الحقوق الشرعية للمرأة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حق الأم:

إن الحديث عن الحق الشرعي في طاعة الأم هو حكم متعلق بخاص يتضمنه تشريع عام؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (سورة لقمان، الآية:14)، إذ يبين النص القرآني المذكور خصوصية استحقاق الأم ببيان فضلها في الحمل والإرضاع، وهو تخصيص وقع بين تعميمين أحدهما في مستهل الآية الكريمة (التوصية بالإحسان للوالدين)، والثاني في ختامها الآمر بالشكر على فضلهما على الولد (أن اشكر لي ولوالديك).

وحين تكون المرأة أمّاً فللإسلام معها شأن آخر، فلئن كانت النصوص التي تأمر ببر الوالدين والإحسان إليهما متعددة في القرآن والسُنّة؛ فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدَّم حق الأم على حق الأب، واعتبرها أحق العالمين بحسن صحبة الابن، وأولى الناس ببره وإحسانه، فقد جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: (أمك)، قال: ثم من؟ قال: (ثم أمك) ، قال: ثم من؟ قال: (ثم أمك)، قال: ثم من؟ قال:(ثم أبوك)[7]. وهذا الحديث يكفي لبيان حق الأم وسأكتفي به.

ثانياً: حق الزوجة:

الزوجة هي شريكة الرجل في بيته، تشاركه السراء والضراء، ولها من الحقوقِ وعليها من الواجبات شأنها شأن الرجل، قال تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة البقرة، الآية:228)، كما حتّمَ القرآن الكريم على الرجال معاشرة النساء بالمعروف، بل قد أنصف الله تعالى المرأة (الزوجة) من فوق سبع سماواتٍ في كتابٍ يُتلى حتى قيام الساعة، وهو ما جاء في مُبتدأ سورة المجادلة، حين سمع شكوى خولة بنت ثعلبة، فقال تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (سورة المجادلة، الآية:1).

---

[7]- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، حديث (5626)، 2227/5.

وما فتئ النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالمرأة مرة بعد مرة، حتى إذا اجتمع أمامه مائة ألف من أصحابه في حجة الوداع قام فخطب فيهم، فحمد الله وأثنى عليه وقال: (ألا واستوصوا بالنساء خيراً، فإنما هن عوان عندكم – أي مثل الأسيرات عندكم– .. ألا إن لكم على نسائكم حقاً، ولنسائكم عليكم حقاً)[8].

وما زال صلى الله عليه وآله وسلم يوصي بحق المرأة، ويحذر الرجل من الاغترار بقوته وظلمها والإضرار بها، فيشهد الله على تأكيده على حقها وبراءته ممن آذاها: (اللهم إني أحرج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة)[9].

والزوجة درة مصانة، لا يلزمها أن تكدح وتشقى بالعمل لتضمن مكاناً لها في بيت الزوجية، فهذا ليس من واجباتها ولا هو متناسب مع أنوثتها وطبيعة مهمتها السامية في إدارة بيتها وتربية أبنائها وإعطائهم حقهم من الحنو والرعاية (كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته. .. والرجل راعٍ في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها)[10] والأنثى – في الإسلام – مكفولة النفقة، أمّاً كانت أم زوجة، أختاً كانت أم ابنة، فمن واجب الرجل الإنفاق على الأسرة عموماً وعلى الزوجة خصوصاً، ولو كانت ذات مال ووظيفة، فقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في خطبة يوم عرفة العظيم، وفي أكبر اجتماع لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال: (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)[11].

وأوجب الله تعالى للزوجة السكن الكريم المتناسب مع قدرة الزوج المالية، قال تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ (سورة الطلاق، الآية: 6)، وكذا أوجب لها العشرة بالمعروف حال الحب وفي حال الكراهية ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (سورة النساء، الآية: 19).

وهذه العِشرة للزوجة بالمعروف تصبح ميزاناً للخيرية عند الله، يستبق فيه المسلمون إلى محبة الله ورضاه، فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي)[12] ، وفي رواية: (إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله)[13].

وهكذا فالعلاقة الزوجية سلسلة متبادلة من الحقوق والواجبات، وهي قائمة على مبدأ الأخذ والعطاء ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (سورة البقرة، الآية: 288]، وهذه الدرجة هي القوامة، وليس هذا التفضيل بسبب قعود جنس النساء عن جنس الرجال ، بل تفضيل متناسب مع ما أودعه الله في الرجل من استعدادات

8– الترمذي، سنن الترمذي، 315/2.

9– النسائي، احمد بن شعيب ، سنن النسائي، باب حق المرأة على زوجها، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1411هـ_1991م، حديث(9149)، 363/5.

10– البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قوا انفسكم واهليكم ناراً، حديث(4892)، 1988/5.

11– الامام مسلم، صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث(1218)، 886/2.

12– الترمذي، سنن الترمذي، حديث(1977)، 136/2.

13– المصدر نفسه، حديث(2612)، 9/5.

فطرية تلائم مهمته وتتناسب أيضاً مع دوره في إدارة الأسرة والإنفاق عليها، كما قال تعالى: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ (سورة النساء، الآية: 34).

تقول الصحفية الإنجليزية روز ماري هاو: " إن الإسلام قد كرم المرأة وأعطاها حقوقها كإنسانة، وكامرأة، وعلى عكس ما يظن الناس من أن المرأة الغربية حصلت على حقوقها.. فالمرأة الغربية لا تستطيع مثلاً أن تمارس إنسانيتها الكاملة وحقوقها مثل المرأة المسلمة، فقد أصبح واجباً على المرأة في الغرب أن تعمل خارج بيتها لكسب العيش، أما المرأة المسلمة فلها حق الاختيار، ومن حقها أن يقوم الرجل بكسب القوت لها ولبقية أفراد الأسرة[14].

فحين جعل الله للرجال القوامة على النساء كان المقصود هنا أن على الرجل أن يعمل ليكسب قوته وقوت عائلته، فالمرأة في الإسلام لها دور أهم وأكبر من مجرد الوظيفة، وهو الإنجاب وتربية الأبناء.

ثالثاً: حق البنت:

أعطى الإسلام مكانة خاصة للبنت ، ورفع شأنها ومنحها الحرية والعيش بأمان ، ليس هذا فحسب، بل رفع عنها مظلمة كبرى كانت تمارس بحقها في الجاهلية وهي تعنيفها بالوأدِ إذ قال تعالى: ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (سورة التكوير، الآية: 8_9)، كما بشّر الله تعالى بالجنة من أحسن رعاية الإناث من أخوات وبنات، فقال عليه الصلاة والسلام: (من كان له ثلاث بنات فصبر عليهن وأطعمهن وسقاهن وكساهن من جدته كُنّ له حجابا من النار يوم القيامة)[15]، وفي رواية (من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات، أو ابنتان أو أختان؛ فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن؛ فله الجنة).ايضاً عند الترمذي، إلا أن هذه الرواية فيها ضعف.

ويرتفع الجزاء في حديث آخر ليبلغ بالمحسن إليهن إلى أعلى الجنة، حيث أنبياء الله والصالحون من عباده، يقول صلى الله عليه وآله وسلم (من عال جاريتين حتى تبلغا؛ جاء يوم القيامة أنا وهو وضم أصابعه)[16]، أي أنه يجاور النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة كما تتجاور الأصبعان في يد الواحد فينا، ولا توجد بشارة أو منزلة اجمل من هذه البشارة.

كل هذا الترغيب والحث من الإسلام ليبطل شرعة الجاهلية في انتقاص المؤنسات الغاليات اللاتي يرغّب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمحبتهن فيقول: (لا تكرهوا البنات، فإنهن المؤنسات الغاليات)[17].

14- الرابط: http://www.hayran.info/articles.php?catid=88&id=1211

15- الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب بر الوالد والاحسان الى الاولاد، حديث(3669)،1210/2.

16- الامام مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، باب فضل الاحسان للبنات، حديث(2631)، 2027/4.

17- أحمد بن حنبل، مسند الامام أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ_2001م، حديث(17372)، 610/28، حديث ضعيف.

ويبرأ الإسلام من تفضيل الذكر على الأنثى، ويعد بالجنة من أكرم الأنثى وأنصفها، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (من كانت له أنثى فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده عليها؛ أدخله الله الجنة)[18]. وأوصى الإسلام برعاية الأنثى، سواء كانت ابنة أو زوجة أو أمّاً؛ بل أكد على رعاية حقوقها حتى في حال العبودية، ففي حديث الثلاثة الذين يؤتيهم الله أجرهم مرتين ذكر صلى الله عليه وآله وسلم: (الرجل تكون له الأمة، فيعلمها فيحسن تعليمها، ويؤدبها فيحسن أدبها، ثم يعتقها فيتزوجها، فله أجران)[19].

كما أود التذكير بأن الإسلام أعطى للمرأة الحق في العمل إذا رغبت هي في ذلك، وإذا اقتضت ظروفها ذلك، وما زالت مجتمعات المسلمين ترعى هذه الحقوق حق الرعاية، مما جعل للمرأة قيمة واعتباراً لا يوجد لها عند المجتمعات غير المسلمة.

ثم إن للمرأة في الإسلام حق التملك، والإجارة، والبيع، والشراء، وسائر العقود، ولها حق التعلم، والتعليم، بما لا يخالف دينها، بل إن من العلم ما هو فرض عين، يأثم تاركه ذكراً كان أم أنثى، بل إن لها ما للرجال إلا بما تختص به من دون الرجال، أو بما يختصون به دونها من الحقوق والأحكام التي تلائم كلا منهما على نحو ما هو مفصل في مواضعه. ومن إكرام الإسلام للمرأة أن أمرها بما يصونها، ويحفظ كرامتها، ويحميها من الألسنة البذيئة، والأعين الغادرة، والأيدي الباطشة ؛ فأمرها بالحجاب والستر، والبعد عن التبرج ، وعن الاختلاط بالرجال الأجانب ، وعن كل ما يؤدي إلى فتنتها، كما من إكرام الإسلام لها أن أمر الزوج بالإنفاق عليها، وإحسان معاشرتها، والحذر من ظلمها، والإساءة إليها، ومن المحاسن أيضا أن أباح للزوجين أن يفترقا إذا لم يكن بينهما وفاق، ولم يستطيعا أن يعيشا عيشة سعيدة؛ فأباح للزوج طلاقها بعد أن تخفق جميع محاولات الإصلاح، وحين تصبح حياتهما جحيماً لا يطاق، وأباح للزوجة أن تفارق الزوج إذا كان ظالما لها، سيئا في معاشرتها، فلها أن تفارقه على عوض تتفق مع الزوج فيه، فتدفع له شيئاً من المال، أو تصطلح معه على شيء معين ثم تفارقه.

[18]– السجستاني، سنن أبي داود، دار الفكر، بيروت، حديث(5146)، 759/2، ضعيف لكن معلوم أن الأحاديث الضعيفة تروى في فضائل الاعمال.

[19]– البخاري، صحيح البخاري، حديث(2849)، 1096/3.

المبحث الثاني

الأحكام الفقهية المتضمنة للحقوق

اولاً: حكمها في التعلم:

جاء الإسلام ورفع من مكانة المرأة بعد أن كانت تسام الذل والعار في عصر الجاهلية، إذ كانت المرأة سابقا تمر بظروف صعبة وأحوال غاية في السوء والنكال، وخصوصاً في المجتمعات الجاهلية العربية، فهم كانوا يكرهون بشدة أن تولد لهم الأنثى، وإذا ما رزق أحدهم بأنثى، فإنه سرعان ما يهرع لدفنها في التراب، وهي حية حتى تموت. يا الله ما أقسى هذا المشهد الرهيب الذي يجعل جسد المرء يقشعر عند تخيله، فكيف بمن يشاهده أو يفعله.

أما إذا حالفها الحظ وتركت حية ولم تقتل، فإنها تعيش حياتها مسلوبة الحقوق، وتحيا من دون أي كرامة، وتبقى ترزخ تحت أغلال الذل والمهانة، وكل تلك المآسي يصورها قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (سورة النحل: الآيتان 58، 59). وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ (سورة التكوير: الآيتان 8، 9).

وما إن أشرقت شمس الإسلام حتى عم العدل والرخاء ورفع الظلم عن المرأة وعادت إليها قيمتها الاعتبارية كإنسانة، وقرر الإسلام أنها شريكة الرجل في مبدأ الإنسانية، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ (سورة الحجرات، الآية 13).

كما كفل لها استقلال شخصيتها وجعلها وارثة لا موروثة، فضلاً عن أنه أوجب رعايتها من قبل الزوج ومعاشرتها بالمعروف، إلى آخر ذلك من الحقوق التي رفعت من شأنها وأعلت من مكانتها.

يرى الباحث أنه لا بد من الإشارة السابقة حتى ندرك الفرق بين الحالين، وكيف أن المرأة تغير حالها وعلا شأنها، عندما عالج الإسلام جميع قضاياها وكفل كل حقوقها، ومن تلك الحقوق حق التعليم، فهي تتعلم العلم الشرعي والدنيوي من دون مانع يمنعها، أو صاد يصدها عن سلوك هذا السبيل العظيم.

ولم يقتصر دور المرأة في ظل الإسلام على تعلم العلم وطلبه، بل تعداه إلى المشاركة في تعليمه حتى نشأ لدينا سجل حافل من أعلام النساء العالمات، أولهن أمهات المؤمنين والصحابيات إلى كل عصر وإلى يومنا هذا[20]. لقد كفل

[20]– شروق، سليم العايدي، حق المرأة في التعليم في الإسلام، على الرابط 2014/04/22/ www.alroeya.ae

الإسلام للمرأة حق التعليم، رغم أنوف من يريدون تجهيلها، وسلب هذا الحق منها، وهي على الرغم من ما تواجهه من معوقات وصعوبات سوف تستمر في شق طريقها ولو على الصخر، فلها نفس تواقة لن تصدها سهام المغرضين، أو أقاويل المبطلين، متخذة من قول الشاعر نبراساً لها:

وإذا كانت النفوس كباراً .. تعبت في مرادها الأجسام.

ثانياً: حكمها في الخروج للجهاد:

الجهاد ليس بواجب على المرأة في الأصل، ولكن يجوز لها الخروج والمشاركة في الجهاد، وعليه الإجماع كما حكاه النووي على خلاف بين الفقهاء في شروط خروجها ونوع الأعمال التي يمكن أن تشارك فيها.

قال البغوي في شرح السُنّة :" فإن خاف عليهن لكثرة العدو وقوتهم، أو خاف فتنتهن لجمالهن، وحداثة أسنانهن، فلا يخرج بهن". وقد روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أن نسوة خرجن معه فأمر بردهن، فيشبه أن يكون رده إياهن لأحد هذين المعنيين"[21].

عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال: (كان رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – يغزو بأم سُلَيم ونسوة من الأنصار معه إذا غزا، فيسقين الماء ويداوين الجرحى)[22]. قال النووي: "فيه خروج النساء في الغزو والانتفاع بهن في السقي والمداواة".

وبوب البخاري في صحيحه : (باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال) وساق تحته حديث أنس – رضي الله عنه – قال:" لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – قال: ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سُلَيم، وإنهما لمشمِّرتان، أرى خَدَم سوقهما تَنْقُزان القِرَب على متونهما ثم تفرغانه في أفواه القوم، ثم ترجعان فتملآنها ثم تجيئان فتفرغانها في أفواه القوم [23].

قال ابن حجر معلقاً على الترجمة والحديث: "ولم أر في شيء من ذلك التصريح بأنهن قاتلن، ولأجل ذلك قال ابن المنير: بوب على قتالهن وليس هو في الحديث فإما أن يريد أن إعانتهن للغزاة غزو، وإما أن يريد أنهن ما ثبتن لسقي

[21]– البغوي، الحسين بن مسعود ، شرح السنة، تحقيق : شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق . بيروت، ط2 . 1403هـ - 1983م، 13/11.

[22]– الامام مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الرجال مع النساء، حديث (1810)، 1443/3.

[23]– البخاري، صحيح البخاري، حديث (2724)، 1055/3.

الجرحى ونحو ذلك إلا وهن بصدد أن يدافعن عن أنفسهن وهو الغالب[24] . يُفهم من هذه الأحاديث والأقوال أنه لابد من توفر بعض الشروط لِجواز خروج النساء للجهاد، منها: أن تكون مع محرم لها ، وأن يؤمن عليها من الفتنة.

ثالثاً: حكمها في الميراث:

إن الإسلام عامل المرأة معاملة كريمة وأنصفها انصافا لا مثيل في العهد القديم ؛ إذ حدد لها نصيبًا في الميراث سواءً قل الإرث أو كثر، حسب درجة قرابتها للميت، فالأم والزوجة والابنة، والأخوات الشقيقات والأخوات لأب وبنات الابن والجدة، لهنَّ نصيب مفروض من التركة.

قال تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً﴾ (سورة النساء، الآية:7)، وبهذا المبدأ أعطى الإسلام منذ أربعة عشر قرناً حق النساء في الإرث كالرجال، أعطاهنَّ نصيباً مفروضاً، وهو ما يثبت مبدأ المساواة في الاستحقاق، والإسلام لم يكن جائراً أو مجاوزاً لحدود العدالة، ولا يحابي جنسا على حساب جنس آخر، حينما جعل نصيب المرأة نصف نصيب الرجل، كما في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ (سورة النساء، الآية:11).

فالتشريع الإسلامي وضعه رب العالمين، خالق الرجل والمرأة، وهو العليم الخبير بما يصلح شأنهم من تشريعات، وليس لله مصلحة في تمييز الرجل على المرأة أو المرأة على الرجل، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (سورة فاطر، الآية:15) .

[24]– العسقلاني، ابن حجر ، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط2، 113/19.

الخاتمة:

لا بد لكل عمل علمي من خاتمة تبين أبرز ما استخلصه ذلك العمل من استنتاجات متعلقة بالموضوع الذي تناوله، ولنا أن نورد في هذا الجزء الأخير من بحثنا ما يأتي:

النتائج:

1_شُرِعت الواجبات لتسهم في تحصيل مصالح الانسان ودرء المفاسد والشرور عنه، ويشمل ذلك كلا الجنسين من دون ايثارٍ لأحدهما على الآخر بحجة العرف أو العادة.

2_ إن الشريعة السمحاء تستوجب على المرء تحصيل المصالح وتكميلها بحسب الإمكان، وذلك بإعطاء الأولوية لضروراتِ الحياة وتقديمها على ما سواها من أمورٍ لا يمكن أن تُقاس بمعيارٍ واحد.

3_ لا يوجد دين أو عرف أكرم المرأة وطالب بحقوقها مثل ديننا الإسلامي الحنيف، ولا يُعد ذلك من باب المناصرة لانتمائنا العقدي أو فكرنا الإيماني، بل هي حقيقةٌ ملموسةٌ في الواقع، أما من يدّعي على الاسلام ما يخالف شرعه في كيفية التعامل مع المرأة أماً وأختاً وزوجةً، فالدين منه براء.

4_ لا يقتصر دور المرأة في ظل الإسلام على تعلم العلم وطلبه، بل يتعداه إلى المشاركة في تعليمه، وخير دليل على ذلك السجل الحافل من أعلام النساء العالمات، أولهن أمهات المؤمنين والصحابيات، ثم مروراً بكل عصر وصولاً ليومنا هذا.

5_ للمرأة في الإسلام حق التملك، والإجارة، والبيع، والشراء، وسائر العقود، ولها حق التعلم، والتعليم، بما لا يخالف الشرع.

6_ ينبغي التنبيه وأخذ الحيطة والحذر من بعض ضعاف العقول والنفوس الذين يجتزئون نصية الكثير من الآيات القرآنية التي تخص المرأة ، فيفسرونها على وفق ما ترتضيه أهواؤهم وتقتضيه مصالحهم.

التوصيات:

1_ استحداث مواد تعليمية تُدرس في التربية والتعليم تتناول حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية لتعلم بناتنا ونسائنا أن أساس الحرية والحقوق في دينها لا من الدول الغربية.

2_ استحداث مؤسسات تعليمية تتولى إدارتها نخبة من النساء ذوات الخبرة العلمية والتدريبية.

3_ تخصيص قنوات فضائية تسلط الضوء عن الحقوق التي منحها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم للمرأة؛ ليخرج لنا جيل يؤمن بأن لا حقوق ولا حرية للمرأة مثل مافي ديننا الاسلامي الحنيف.

4_ على الحكومات المحلية والدولية عدم تشريع قوانين عرفية تُعنف الرجل بحجة مناصرة المرأة إلا فيما يسمح به الشرع.

المصادر والمراجع:

1- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط21.

2- ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د،ت،د،ط).

3- أبو داود السجستاني، سنن أبي داود،محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د،ط،دت).

4- أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1985م.

5- أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعارف بيروت – لبنان، ط1، 1992م

6أ-حمد بن حنبل، مسند الامام أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ_2001م،

7- احمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، باب حق المرأة على زوجها، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1411هـ_1991م، حديث(9149)، 363/5 .

8- الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، تحقيق : شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق . بيروت، ط2 . 1403هـ - 1983م.

9 – روق سليم العايدي، حق المرأة في التعليم في الإسلام، على الرابط .www.alroeya.ae/2014/04/22

10– علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، 1405.

11– محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ، 1407 – 1987.

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث / العــدد: الثامن (2022)، Volume 3 Issue 8

الطبيعة والجمال عند الشاعر الصيني لي باى Li Bai – دراسة موضوعية

د. ستار عايد بادي العتابي * وزارة التربية (العراق)

Nature and Beauty in the Chinese poet, Li Bai " Objective study"

Dr. SATTAR AYYED BADI, Ssattar47@gmail.com

ملخص:

تلعب الطبيعة بجمال مناظرها ، وسحر تكونيها دوراً إيحائياً في الأدب عموماً ، والشعر خصوصاً ، لكونها تشكل مصدر إلهام يستلهم منها الشاعر صوره وأخيلته ، فغلب التغني بالطبيعة وجمالها على شعر أغلب الشعراء الرومانسيين ، فالشاعر يرى الطبيعة آلة موسيقية تعزف له ، وتتناغم مع أحاسيسه ، فيجسد صورها أجمل الأشعار ، من هنا انطلق الشاعر الصيني لي باى Li Bai في أغلب أشعاره ، لتكون حقيقة تسربت في مشاعره وأحاسيسه ، والتي أتناولها بالدراسة في هذا البحث (الطبيعة والجمال عند الشاعر الصيني لي باى Li Bai) من الناحية الموضوعية ، لأثبات قدرة الشاعر وتفاعله مع محيطه الذي طالما عاش هائماً فيه في ضوء تساؤلات هي ما علاقة الشاعر بالطبيعة ؟ ، وكيف تناول الشاعر الطبيعة في قصائده ؟.

وقد تناولت الموضوع في ثلاثة مباحث : معرفاً في المبحث الأول بالشاعر ، والطبيعة ، والجمال والمبحث الثاني عن صور الطبيعة في شعر لي باى ، و القيم الجمالية في شعر لي باى ، ثم المبحث الثالث في موضوعية شعر لي باى ، وختمت البحث بنتائج منها؛ تعكس أشعار لي باى أفكاره الرومانسية ، وتفيض بالعواطف الجياشة ، المليئة بحب الأرض ، ومعاناة الشعب وهذا ما جسده في قصيدتيه (تفضلوا بالخمر) وقصيدة (وداع صديق).

الكلمات المفتاحية : لي باى Li Bai ، الطبيعة ، الجمال ، صورة الطبيعة .

Abstract:

With the beauty of its scenes and the charm of its formation, nature plays a positive role in literature in general, and poetry in particular, because it is a source of inspiration stimulated by the poet's pictures and his imagination, so singing of nature and its beauty prevailed over the poetry of most romantic poets. The poet sees nature as a musical instrument that amuses him, and harmonizes with his feelings, then he embodies its pictures in the most beautiful poems. Hence, the Chinese poet Li Bai in most of his poems, starts his poetry writings to reveal that beauty in his feelings and emotions, that is what I am dealing with in this study which is entitled as (Nature and Beauty in the Chinese poet, Li Bai) objectively, to prove the ability of the poet and his interaction with his surroundings, which he has long lived in in the light of questions like; what has the poet to do with nature? And how did the poet address nature in his poems?

I have addressed the subject in three aspects: i.e. in the first one I introduce the poet, nature, and the beauty, the second aspect is about the images of nature in the poetry of Li Bai, and the aesthetic values in the poetry of Li Bai, and then the third aspect is about

* دكتوراه في الدراسات اللغوية المقارنة والثقافات الأجنبية / وزارة التربية / جمهورية العراق .

the objectivity of Li Bai's poetry. The research concluded with results such as, reflecting Li Bai's poems and his romantic ideas, that are overflowing with passions, full of love for the earth, and the suffering of the people, and this is what he embodied in his poems (go ahead with wine) and a poem (farewell to a friend).

Key words: Li Bai, Nature, Beauty, the Image of Nature

مقدمة:

عندما يبدأ الباحث في قراءته لمنجز شعري أو نثري ، أو في أي اشتغال أدبي مرتبط بميزات ما عن الشاعر وعلاقته الوجدانية ، لابد من أن يأخذ في طريقته التحليلية أن هذه الميزات لها أثر وأضح في شعره وفي طبيعة تفرده عن الأخرين من الشعراء في بيئة شعرية ما ، ومن ثم فأن هذا التميز يأتي من عدة عوامل ساعدت هذا الشاعر في أنتاج قصائد لها مضامين شعرية عالية الجودة تمظهرت في نتاجه الشعري وفاض منها ما يروق للأخرين التمتع به من حيث تلقي قصائده وما تحتويها من تصورات فنية وجمالية كان لها الأثر المهم على مستويات من التلقي في داخل بيئته الاجتماعية وخارجها، ومن هذه العوامل التي لابد للشاعر أن يتميز على وفقها شعره هي عوامل اجتماعية مرتبطة بطبيعة المجتمع والتربية التي تربى بها الشاعر ، أو عوامل نفسية جعلت من الشاعر يتأثر بمبدأ نفسي ما سواء على مستوى العائلة أو خارجها ، وتوجد عوامل بيئية مرتبطة بالبيئة الطبيعية التي تربى عليها الشاعر وتأثر بها مما تنعكس كل هذه العوامل مشتركة ، أو جزء منها على هذه القضية وتجعل لظهورها الفني قيمة في قصائده الشعرية.

والباحث في دراسته هذا المجال يركز على عامل من العوامل المؤثرة في شعر الشاعر الصيني (لي باى) ومدى أهميتها التي جعلت من الشاعر يتأثر بها ، على اعتبار أن كل من الطبيعة وما تنتجه من جمال تجعل من الشاعر يشكل رؤية خاصة ينفرد بها عن أقرانه في وطنه ، وعندما يقال أن الشاعر قدم قصائد في الطبيعة وجمالها ، هذا يعني أن للبيئة الطبيعية الموضوع المتمركز المهم في قصائده ، وهذا ما جعل الشاعر الصيني لي باى من الذين يتميزون بهذه الميزات المتفردة ، من حيث الصورة والمعنى ، واستخدام المفردات ذات الدلالات الجمالية المستوحاة من الطبيعة ذاتها . لذا سيعمل الباحث على تحليل هذه القصائد للشاعر الصيني لي باى وبيان أهم ما أنتجه من قصائد تأثر بها بالطبيعة ، وأنتج منها قصائد ذات بعد جمالي مستوحاة من الطبيعة الصينية ذاتها .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دراسة موضوعية الطبيعة والجمال عند الشاعر الصيني لي باى وقراءة صورها عنده .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- بيان علاقة الشاعر بالطبيعة وتعلقه بها .
- بيان مدى جمال الطبيعة وأثرها في النص الشعري.
- بيان مستوى تأثر الشاعر بالطبيعة وجمالها .
- الإحاطة بجزء مهم من الشعر الصيني من خلال الشاعر .

أهمية البحث :

للبحث أهمية كبيرة لكونه يتناول شخصية مهمة في الأدب العالمي عموماً ، والأدب الصيني خصوصاً ، فالشاعر يعد من أشهر شعراء الرومانسية في الصين ، وكذلك وضع صورة جديدة أمام الباحثين عن الأدب الصيني من خلال دراسة هذا الشاعر .

أسئلة البحث :

- ما علاقة الشاعر بالطبيعة ؟
- كيف تناول الشاعر الطبيعة في قصائده ؟

منهج البحث:

اعتمدت في قراءة نصوص الشاعر لي باى Li Bai المتعلقة بالطبيعة والجمال على المنهج الموضوعي في تحليل شعره وفقاً لما جاء في تعريف (ريشار) الذي ينص على " الموضوع وحدة من وحدات المعنى ، وحدة حسية أو عقلانية، أو زمنية مشهود لها بخصوصيتها عند كاتب ما "[1].

[1] – حسن، عبد الكريم: المنهج الموضوعي نظرية وتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت 1990، ص 39 .

المبحث الأول

تعريفات

المطلب الأول: نبذة عن (لي باى Li Bai):

ولد الشاعر الصيني الكبير (لي باى) في مدينة سوى يي عام 701 م ، انتقل مع والده إلى مقاطعة سي تشوان، يعد من أشهر الشعراء الرومانسيين في الصين ، ومن أهم شعراء أسرة تانج الملكية[2].

يعتبر الصينيون الشاعر لي باى شبيهاً لرائد الرومانسية الإنكليزي جون كيتس في ريادته للرومانسية[3]، حتى " أنعم عليه الإمبراطور بلقب شاعر القصر "[4].

عاش الشاعر فترة من حياته متشرداً بسبب وشاية بعض الحساد له، فتعلق بالخمر كثيراً ، وعاش هائماً بين الجبال والغابات والوديان، " رحل عن دنيانا إثر إصابته بمرض عضال عن عمر يناهز 61 عاماً مخلفاً وراءه ديوان يحمل اسمه يضم نحو تسعمائة وتسعين قصيدة سجلت اسمه بحروف من نور في صحائف تاريخ الشعر الصيني "[5].

المطلب الثاني: الطبيعة:

الطبيعة كما يعرفها أهل اللغة من الفعل " طَبَعَ : الطّبْع والطّبيعة: الخليقة والسجية التي جُبل عليها الإنسان[6]"، وفي كتاب التعريفات: " عبارة عن القوة السارية في الأجسام بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي "[7].

كما تعرف الطبيعة على أنها " مجموعة الأشياء والكائنات الموجودة ، والقوة الكائنة في الكون ، فهي ترادف الكون بصفة عامة، أو الخليقة بالنسبة لمن يؤمن بإله خالق "[8]، والطبيعة تنطلق من كل موجود فيها بصورة تعكس جماليته بما يثيره من إحساس وشعور فينا فهي بمفهوم الجمال " كل ما يوجد في الكون خاضعاً لنظامه ، ومميزاً عما يضيفه إليه الإنسان بالصنع أو الفن باستطاعتها إثارة حساسيته وعاطفته الجمالية "[9].

---

[2] – ينظر / شياوبو ، ياسين يانغ ، ولي بان خو : من بدائع الأدب الصيني القديم ، ترجمة مجموعة من الأساتذة في جامعة عين شمس، دار النشر لجامعة اللغات والثقافة ببكين، 2000 ص 116 .

[3] – ينظر / مختارات من أشعار أسرة تانج (618– 907)، ترجمة : عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة 2017، ص23 .

[4] – المصدر نفسه ص 25 .

[5] – المصدر نفسه ص26 .

[6] – ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، بمصر، ب ت، ج5، ص 460، و ابن دريد: جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، ب ت، ج1، ص306.

[7] – الجرجاني : التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة 2004 ، ص 119 .

[8] – المهندس ، مجدي كامل : معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مكتبة لبنان ، بيروت 1979 ، ص 131 .

[9] – المصدر نفسه ص132.

ان الترتيب الموجود في الكون من جبال وسهول وهضاب ، وأنها وبحار ، وترتيب الصخور بتناسق وإبداع جعل من الطبيعة مصدر إلهام للشعراء والكتّاب ، لأن انعكاس الجمال يبنى على ترتيب الأشياء وروعتها في الكون " وإن ترتيبها بعضها من بعض كافٍ لتعليل الظواهر الحيوية "[10].

للطبيعة خصوصية وصدى كبير في حياة الصينيين ، إذ تعد مؤثرة في حياتهم وتراثهم ، فهم يميلون إلى تقديس مظاهر الطبيعة وخصوصاً الطاوية التي تؤمن بـ " قدرة الإنسان على الاندماج والانسجام مع كونه الذي يعيش فيه، أي أن يستقر ويبدع ويعمل وفق فهمه لمكانه وقيمته وإمكاناته ودوره في هذه الحياة "[11].

المطلب الثالث : الجمال:

يختلف الناس في التعبير عن الجمال وما هيته، فتتعدد الأمزجة والأذواق، وتختلف معايير الجمال من شخص لآخر، ومن بلد لأخرى، فليس ثمة مكان في العالم يخلو من جمال ما، " إنَّ الجمالَ بوجهٍ عامّ هو صفةٌ نُدركُها في الأشياءِ، فتبعثُ في النَّفسِ سروراً ورضى والجمالُ على وجهِ الخصوصِ هو إحدى القيمِ الثّلاثِ التي تؤلّفُ مبحثَ القيمِ العُليا: الحقّ والخيرِ والجمالِ. والجمالُ عند الفلاسفةِ المثاليّين: صفةٌ قائمةٌ في طبيعةِ الأشياءِ، فهي ثابتةٌ لا تتغيَّرُ، ويُصْبحُ الشيء جميلاً أو قبيحاً في ذاتِه، بغضّ النَّظرِ عن ظروفِ مَن يُصْدِرُ الحُكمَ ، أمّا الطّبيعيُّون، فإنّهم يرَون أنَّ الجمالَ مصطلحٌ تعارفَ عليه النَّاسُ متأثّرِينَ بظروفِهم؛ ولذلك فإنَّ الحكمَ بجمالِ الشيءِ أو قبحِه يختلفُ باختلافِ البشر الّذين يُصدِرونَ الحكمَ"[12].

وللجمال " صفة تتجلى في الأشياء بنسب متفاوتة، وهو في حركة نشيطة مستمرة، أي متحركة وغير ثابتة، تتأرجح وتختفي تدريجياً، وهو كذلك متغير، لأنه شيء محسوس "[13]، وفي رأي كانط " يتصف الجمال دون أن يتعلق بغاية معينة لأنه لا يبتغي غاية أخرى سوى اكتماله وانسجامه الذاتي "[14].

على أن الجمال يرجع إلى قدرة الشاعر التعبيرية، وتفننه في رسم صورة خيالية متأثراً بعواطفه، وإحساسه ليجسد ما يثره من إيقاع وموسيقى داخل قصيدته، ليعكس الصورة التي رسمها لجمال الطبيعة من حوله، والجمال بهذه الصورة مظهر متغير بحسب ما يتركه الشيء الجميل في النفس لحظة رؤيته، فأثر بشكل أو بآخر في الشعور الداخلي لدى الشاعر مما يؤدي إلى إيقاظ عاطفته وخياله ليجسد أشعاراً عميقة المعنى والدلالة لأن " الجمال إدراك يوقظ فينا الحياة في صورها الثلاث؛ الإرادة، والعاطفة، والعقل، وأن الشعور السريع بهذه اليقظة العامة يولد اللذة الجمالية "[15].

---

10 – كرم ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، دار كلمات عربية للنشر ، القاهرة 2012 ، ص36 .

11 – الصوراني ، غازي : فلسفة الصين القديمة ، الحوار المتمدن–العدد: 6653 – 2020.

12 – علي، رامز محيي الدين: فلسفةُ الحُبّ والجمالِ في الفكرِ والأدبِ (دراسةٌ نظريّةٌ)، ديوان العرب 2020: https://www.diwanalarab.com/

13 – رمضان، كريب: فلسفة الجمال في النقد الأدبي– مصطفى ناصيف نموذجاً–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2009، ص 17 .

14 – كانط ، ايمانويل : نقد ملكة الحكم 1790 ، ترجمة سعيد الغانمي ، منشورات الجمل ، ط1 ، بيروت ، 2009 ، ص123 .

15 – جبور ، جبرائيل سليمان : كيف أفهم النقد ، دار آفاق الجديدة ، ط1 ، بيروت 1983 ، ص 62 .

المبحث الثاني

قراءة في شعر لي باى

المطلب الأول: صور الطبيعة في شعر لي باى:

ذابت شخصية الشاعر في تجليات الجمال للطبيعة الخلابة التي تتمتع بها الصين ، حتى نلحظ أثر الطبيعة واضحاً في شعره، فأغلب عنوانات قصائده اختار لها أسماءً من الطبيعة من ذلك قصيدة (حلم رحلة في جبال الجن[16]) وقصيدة (أشرب تحت ضوء القمر)، وقصيدته (التمتع بشلال لوشان)، وهذا نابع من إيمان الشاعر بمبادي الطاوية التي تركز على الطبيعة وفق مبدأ " التوافق مع الطريق الذي تأخذها الحوادث العادية في سيرها التلقائي وتعاقبها المنتظم مثل الليل والنهار والفصول وسير الأنهار من الجبال إلى البحار ونبات الشجر"[17].

فقد امتزجت الطبيعة بعروق الشاعر ، فتفاعل معها في شعر وذابت فيها عواطفه نلحظ ذلك في قوله[18]:

أدرت جسمي فوجدت آلاف الصخور بمنعطفات لا تحصى،

ويصعب عليّ تسلقها،

فأسندتُ ظهري إلى صخرةٍ

ورحتُ أحدق في جمال وروعة الأزهار

ينغمس الشاعر في المحيط الذي ارتاحت إليه روحه فهو في مكان ملئ بالصخور، التي يجعل منها مسنداً تهدأ إليها نفسه، ليتأمل الجمال الذي رسمته الأزهار المحيطة به، بألوانها الزاهية، فهو منذ طفولته كان يعيش الطبيعة ويذوب في أروقتها:

16 – قمة جبل تيان مو في مقاطعة تشجيانغ الساحلية وفيها معبد الجن (قصيدة تصف مشاهد جبل تيانلاو الذي بنى معبد دافو على قمته، قال فيها: " قمة جبل تيانغلاو تلامس قبة السماء؛ مهابته العظيمة تفوق أشهر خمسة جبال، تتدثر مدينة تشي تحت ظلالها؛ يرتفع جبل تيانتاي ثمانية وأربعين ألف تشانغ(وحدة لقياس الطول)، يبدو وكأنه يسقط نحو الجنوب الشرقي) . صحيفة الصين اليوم العدد11 لسنة 2001 :http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a11/zhejiang.htm

17 – مصطفى، شاكر: عالم الثقافة المتخلفة، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 19، العدد 1 أبريل 1988، ص 25 .

18 – مختارات من أشعار أسرة تانج ، مصدر سابق ، ص 34 .

في طفولتي، عندما بدأ شعري يغطي جبيني،

كنت أقطف الأزهار دائماً وألعب أمام بيتي،

وأنت تجرُ ساق قصب البامبو

كأنها حصانك،

ندور معا حول سريري وتلوح

بأغصان البرقوق الأخضر[19]

فالطبيعة تركت أثرها في مخيلة الشاعر حتى استخدمها في أغلب قصائده، فلا تكاد قصيدة تخلو من ذكر شيء يرمز للطبيعة وما فيها من جبال ووديان، وأشجار ، وأنهار، ومياه ، ففي قصيدته (أشرب تحت ضوء القمر)، يعيش خيالاً إبداعيا بينه وبين كأس النبيذ والقمر، وكأنهم فقط يملؤون المكان[20]:

بين الأزهار، أنتظر إبريقاً من النبيذ،

أسكب لنفسي شراباً، لا محبوب بالقرب.

أرفع كأسي، أدعو القمر المُشرق.

والتفت الى ظلي، نحن الآن ثلاثة،

لكن القمر ، لا يفهم الشُرب،

و ظلي يتبع جسدي كالعبد.

فالشاعر يخلق تناسقاً شعرياً مع كمال الطبيعة وبساطتها، ويجعل القارئ يتوحد مع الطريق المؤدي إلى الحرية عبر الحقول الخضراء، والقمم الجبلية والوديان في انطلاق مع نسمات الطبيعة. إذ تبقى أشعاره تعبير عن تجسيد حي تعاليم الطاوية التي جعلت من الطبيعة رمزاً مهماً في مقدسات، ويمكن تلمس هذا التوحد مع الطبيعة في قوله[21]:

---

19 – المصدر السابق ص28 .

20 – علي: محمد قاسم، الأدب الصيني في عصره الذهبي، الحوار المتمدن-العدد: 6949 – 2021 / 7 / 5 .
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=724058

21 – مختارات من أشعار أسرة تانج ، ص 30 .

في الصيف تقبل الفراشات

وتمرح في المروج الخضراء

وتطير زوجين زوجين،

ترقبها زوجتك والحزن يغمرها

ويقطع قلبها،

أجلس والشكوك تساورني،

تذبل أسارير وجهي الجميل

من شدة الشوق واللهفة

المطلب الثاني: القيم الجمالية في شعر لي باى:

تنطلق القيم الجمالية في شعر لي باى من قدرته الإبداعية والتصويرية التي جسدها في معظم قصائده، فنراه في قصيدة (حلم رحلة في جبال الجن)[22] يصل به الحلم إلى رؤية ثلاثية الأبعاد في مخيلة عميقة الإيمان بجمال الطبيعة وسحر ، فيرتقي في إرهاصه إلى ثلاثة مستويات من الخيال، فأراه في المستوى الأول يصور نفسه طائراً، يطير فوق البحيرات ليصعد إلى القمة:

أتوق إلى حلم يأخذني

إلى تيان مو،

أصل إليه طائراً في ليلة واحدة،

عابراً فوق بحيرة المرآة .

[22] – المصدر نفسه ص32 . (قصيدة حلم رحلة في جبال الجن).

فيصل عند ذاك إلى مستواه الثاني من الخيال فيشاهد بيت الشاعر (شيه لين يون) الذي عاش قبله بـ (261 عاماً)[23]:

وهناك على مرمى البصر

شاهدت بيت الشاعر شيه لين يون

حيث تتدفق جداول المياه المترقرقة،

وسمعت عويل السعادين،

لبست قبقاب الشاعر

هذه الرحلة العميقة الخيال وسماعه أصوات السعادين ولبسها لقبقاب الشاعر مستوى من الخرافة المتوغلة التراث الطاوي ، ثم يصل المستوى الثالث الذي جسد خوفه من اليقظة وتبدد رؤياه التي رسمها لنفسه:

فجأة ارتجفت روحي،

وارتعدت أوصالي،

ونهضت خائفاً

قلبي مذعور

وحلمي يتبدد أمام عيني،

تنهدت، وكل شيء يندثر.

إن خيال الشاعر الصيني لي باى نابع من قدرته التصويرية لمعاني الجمال الموجودة في الطبيعة المحيطة به، فقدرته تأتي من واقع يحسّ به ويشعره ، نابع من داخل نفسه ، على أنها " مزيج من الإحساس الأصيل في النفس، وقوة الربط بين الأشياء "[24]، وهذا الترابط بين أحساس الشاعر الداخلي ومحيطه واضح في قصيدته (التمتع بشلال لوشان)[25] التي يقول فيها :

---

23 – شيه لين يون مات عام 440 .

24 – ويليك ، رينيه : مفاهيم نقدية ، ترجمة : محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1987 ، ص 99 .

25 – شياوبو ، ياسين يانغ ، ولي بان خو مصدر سابق ، ترجمة القصيدة : أماني محمد أبو العينين ، ص 114 .

مع سطوع الشمس وإشراق أشعتها

تظهر فوق قمة لوشان سحب رقيقة بيضاء تسبح في الفضاء

وترى من بعيد شلالاً معلقاً بلا انقطاع

يندفع نحو الأرض على مسافة ألف متر

فيخيل للناظر إليه أن نهر المجرة

يهوي من أعلى موقع في السماء

فالشاعر هنا متفاعل مع محيطه بشكل كبير ، وكذلك في قصائد أخرى مثل قصيدة (رحلة عن مدينة باي دي في الصباح) وقصيدة (تفضلوا بالخمر)، فهو " يقرأ الطبيعة باعتبارها رمزاً لشيء خلفها أو فيها لا يدرك في العادة "[26]، انغمس الشاعر لي باى في الطبيعة فطغى جمالها على مشاعره ، أحس بها ، وأدرك تفاصيلها ، فرسمها في شعره عن محبة واقتناع نابع من رومانسية عالية.

المطلب الثالث: موضوعية شعر لي باى:

إن الصورة التي يثيرها الشاعر لي باى في تعلقه العميق بمظاهر الطبيعة ، وتقلبه في جمالها " إشارة تقف في الذهن على أنها دال يثير في النص مدلولاً هو صورة ذهنية لوجود عيني "[27]، مما يجعل الصورة التي يرسمها الشاعر أكثر واقعية، يشعر بها بإحساس يشتمل كل أفكاره ، مجسداً ذلك في قصيدته (وداع صديق)[28]، وقصيدة (أغنية عروس حزينة)[29]، ومما جاء في قصيدته (مأدبة وداعية)[30]، مزاوجاً بين الدال الواقعي والمدلول المأمول في علاقة بين الخيال والواقع ، بين الأطراف المتباعدة، متزاوجة الأفكار نجدها واضحة في قوله:

[26] ويليك ، رينيه ، مصدر سابق ص 99 .

[27] – الغذامي ، عبد الله : تشريح النص ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط2 ، 2006 ، ص17 .

[28] – مختارات من أشعار أسرة تانج ، ص27 .

[29] – المصدر نفسه ، ص28 .

[30] – المصدر نفسه ، ص38 .

نتوق نحلق في الفضاء عالياً

ونحضن القمر الوضاء

استل سيفاً واعترض جريان المياه

لكنها تزداد جرياناً وتدفقاً

نرفع الكأس عالياً ، لنبدد مشاعر القلق والخوف ،

لكنها تصبح أكثر حدة وعمقاً

إن تأثير مظاهر الطبيعة على الشاعر غرس في نفسه تأثيراً رومانسياً انفعالياً بها ، لأن إحساس الشاعر لي باى بما حوله من مظاهر الطبيعة التي يعشقها جعله يميل إلى التمسك بها ، فجعل معظم أشعاره للطبيعة ، فهو يسمعها كونه تناجيه ، لكونه عاش فترة من حياته متشرداً مرتحلاً بين الأودية والجبال والغابات فرسم الطبيعة بصورة جمالية بالغة في رومانسية التصقت بمحراب الطبيعة الجميلة تجعل الصورة التي يرسمها أكثر واقعية ، يشعر بها بإحساسه وتشتمل على كل أفكاره ومشاعره في امتزاج بين ما يشعر به وما يعيه ويراه ، لأن " الموضوع المحسوس في ارتباطه المتبادل بالواقع المرئي وبالإدراك الحسي "[31]، ويمكن تصور هذا الإحساس في قوله[32]:

أدرت جسمي فوجدت آلاف الصخور بمنعطفات لا تحصى،

ويصعب عليّ تسلقها،

ورحت أحدق في جمال وروعة الأزهار

وفجأة أسدل الليل سدوله،

وتزمجر الدببة،

وتزأر والتنانين،

الصخور تهتز وترجف،

والينابيع تهدر وتصخب،

والغابات الكثيفة ترتعد خوفاً

[31] – غرافي ، محمد : قراءة في السيمولوجيا البصرية ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد 31 ، العدد1 ، سبتمبر 2002 ، ص 227 .

[32]– مختارات من أشعار أسرة تانج ، ص34 .

يوظف الشاعر الطبيعة في قصائده توظيفاً تصويرياً يختفي وراءه حبه الشديد للمكان، وذكرياته فيه، فهو يتنقل في نصوصه الشعرية من مفردة إلى أخرى، إذ يستعير (السحب) دلالة على الرحيل عند سيرها في السماء، وصوت (المهر) يرجل بعيداً، و (جريان المياه) في النهر دلالة على استمرار الحياة، و(خلع القنعة) دلالة على اعتزال الحياة.

يستلهم لي باى مجموعة من الخواطر التي أوجبتها عليه انفعالاته النفسية مولدة لديه إحساساً بالغربة والاشتياق، نتيجة بواعث نفسية أثرت في مجرى حياته ، فبعد أن كان مقرباً من الإمبراطور ، تم طرده من القصر، عاش نتيجة ذلك هائماً في الطرقات، يحتسي الخمر، ويتنقل بين المدن، أو بين الجبال والغابات أحياناً، عاش الفقر والجوع والتشرد[33] الأمر الذي دفعه إلى " الانطواء على النفس والتعبير عنها في تجارب مختلفة من التأمل ، تلفها أثواب العاطفة : كالحسرة ، والألم، والخوف، والتشاؤم "[34].

فالشاعر في قصيدته (تفضلوا بالخمر) يعكس صورة الألم، والمعاناة والظلم الذي يطال الشعب، وما يقالبه من ترف وثراء الطبقة المتسلطة، فهو يحاكي صاحبه بحوارية رائعة[35]:

ألم ترَ يا صاحبي، المرآة الصافية في القصر تعكس الأسى

فكان الشعر كالحرير الأسود صباحاً ثم شاب في المساء ؟!

أأفعل ما يطيب لك عندما تبتسم لك الحياة

ولا تجعل الكؤوس فارغة تواجه الضياء

فالسماء تهب لنا الموهبة لا بد لها أن تفيد

والأموال وان تبددت لا بد لها أن تعود

والشاعر بهذا يمنح الحرية لمخيلته لتسبح في تأملات ما حوله فتحتدم في داخله مشاعر ثائرة ، ومتمردة على الواقع ، فيدور حول مظاهر الطبيعة التي رسمت ملامح تأملاته القائمة " على تعبير الشاعر عن التجاوب الشعوري بينه وبين مظاهر الطبيعة "[36].

33 – مختارات من أشعار أسرة تانج ، مصدر سابق ص25 .

34 – عبده ، أحمد مرتضى : قراءات في الشعر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1985 ، ص 19 .

35 – من بدائع الأدب الصيني القديم ص 115 .

36 – بدر ، عبد المحسن طه : التطور والتجديد في الشعر المصري الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1991 ، ص203 .

ونجده في قصيدة (أغنية عروس حزينة) يبث ألمه، ومعاناته من خلال استذكار طفولته التي قضاها مع محبوبته، فرسم لنا صورة العاشق المنتظر لحبيبته التي غابت عنه بعيداً ، فيتأمل تلك الأيام التي عاشها معها ، معبراً بأسلوبه الرومانسي عن حبه الصادق لها فيقول[37]:

كنّا طفلين متجاورين نلهو ونمرح،

تغمرنا براءة الطفولة وسذاجتها،

في الرابعة عشرة من عمري،

زفوني إليك،

لم أجرؤ أن أنظر إليك

بوجه بشوش من شدة الخجل

فطأطأت رأسي،

وجلستُ أحدقُ في جدار مظلم،

ولم استجب لنداء قلبك وتوسلاته

نلاحظ غلبت مظاهر الطبيعة على مفردات القصيدة: كالأزهار، والحصان، وأغصان البرقوق الأخضر، والصخور في المضيق، والنهر الجاري، توظيف عفوي يعكس مشاعره الدفينة.

لهذا بدت موضوعات الشاعر وجدانية مليئة بالمشاعر الصادقة، حتى أن أغلب عناوين قصائده مأخوذة من الطبيعة ومنها: التمتع بشلال لوشان، ورحلة حلم في جبال الجن، وأغنية لخريف منتصف الليل، وأغنية خريفية للنهر وغيرها، والشاعر بهذه الصورة يجسد تجربته الشخصية في التعبير عن الحقيقة ، وهو المعنى الذي عبر عنه إليوت بقوله : "إنه قدرة الشاعر على التعبير عن الحقيقة العامة من خلال تجربته الخاصة المركزة ، بحيث يستجمع كل الخصائص المميزة لتجربته الشخصية ويستخدمها في خلق رمز عام "[38].

ومن قصيدته (رياح الخريف) نلمس التشاؤم الذي أصابه نتيجة حالة التشرد والفقر التي عاشها بعد فقدانه لمكانته في البلاط، فيقول [39]:

---

37 – مختارات من أشعار أسرة تانج ، مصدر سابق ص 28 .

38 - Eliot . T.S:Selected Prorse . London 1963 . P:23

39 - http://chinese-poems.com/lb.html.

رياح الخريف واضحة

قمر الخريف مشرق

أوراق الخريف تتجمع وتنتشر جثم

الغراب مرة أخرى مذهول

كل يعتقد كل يرى يعرف ما هو اليوم

هذه الساعة هذه الليلة من الصعب أن يشعر

هواء الخريف واضح،

قمر الخريف مشرق.

تتجمع الأوراق المتساقطة وتتناثر ،

ويجثم الغراب ويبدأ من جديد.

نفكر في بعضنا البعض – متى سنلتقي؟

هذه الساعة، هذه الليلة، مشاعري صعبة.

نشرت له مجلة نزوى العمانية مجموعة من القصائد معلقين بالقول " حقق جمالية وبلاغة وجزالة لمعالجته الأفكار التقليدية و في تدفق وسحر وأنه قد رفع عمله من كونه مجرد تقليد للماضي بل أضاف إليه وجوده وجدد فيه"[40] ومن قصائده (أغنية لخريف منتصف الليل)[41]:

تعلقت قطعةُ من القمر بسقفِ المدينة

تتحركُ عشراتُ الآلافِ من مشابكِ الغسيل

في موجاتٍ متتالية مستكينة

تهبُ رياح الخريف على قلبي

مرات ومرات

40 – من الشعر الصيني الشاعر لي بو (لي باي) ، ترجمة :سعيد سلمان الخواجة ، جلة ثقافية فصلية تصدر عن وزارة الإعلام سلطنة عمان، العدد 97 لسنة 2019 .

41 – المصدر نفسه .

الخاتمة:

أولاً: النتائج :

خلصت دراستي هذه (الطبيعة والجمال عند الشاعر الصيني لي باى) إلى :

- تشكل الطبيعة في حياة الشاعر رمزاً مهماً تأثر بها بشكل كبير ، لأنه عاش فترات مشرداً فيها بين الجبال والسهول .
- للطبيعة في حياة الشعب الصيني خصوصية كبيرة ، لإيمان كثير منهم بالديانة الطاوية التي ترتبط فيها عقائدهم بالطبيعة .
- شكلت الطبيعة بجمالها الخلاب وروعة نسقها الإبداعي الذي خلقها الله عليه ، عند الشاعر علامات ترمز للخلود ، والحياة الأبدية ، كبقاء الجبال ، واستمرار جريان المياه في الأنهار .
- تعكس أشعار لي باى أفكاره الرومانسية ، وتفيض بالعواطف الجياشة ، المليئة بحب الأرض ، ومعاناة الشعب وهذا ما جسده في قصيدتيه (تفضلوا بالخمر) وقصيدة (وداع صديق).
- أشعاره غنية بالخيال ، والتأمل مما يثير فيها نزعة جمالية .
- خلو أشعاره من التكلف في الصنعة ، والابتعاد عن الألفاظ الغريبة ، شديد الميل إلى البساطة التي يجمع فيها بين ذوقه الرومانسي وإبداعه التراثي .

أولاً: التوصيات:

من أهم التوصيات التي يجب الالتفات إليها من خلال هذا البحث :

- قراءة التراث الأدبي بشكل يظهر أهميته، والفائدة منه في كل المجالات .
- الالتفات إلى أدب المشرق عموماً، وأدب شرق آسيا خصوصاً، لكون أغلب الكتّاب والباحثين يتجهون للكتابة عن النتاج الغربي.
- متابعة الأدب الصيني ، ودراسته ، وإظهار ما فيه لإغناء المكتبة العربية بهذا النتاج الجميل من الأدب.

المصادر والمراجع:

- ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، بمصر ، ب ت
- ابن دريد : جمهرة اللغة ، دار صادر ، بيروت ، ب ت.
- بدر ، عبد المحسن طه : التطور والتجديد في الشعر المصري الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1991.
- جبور ، جبرائيل سليمان : كيف أفهم النقد ، دار آفاق الجديدة ، ط1 ، بيروت 1983.
- الجرجاني : التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة 2004.
- حسن ، عبد الكريم : المنهج الموضوعي نظرية وتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت 1990.
- حمداوي ، جميل : السيميوطيقا والعنونة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد 25 ، العدد 3 ، 1997.
- رمضان ، كريب : فلسفة الجمال في النقد الأدبي – مصطفى ناصيف نموذجاً- ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر2009.
- الشريف ، رهام : سيميائية العنونة في قصائد محمود درويش ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الآداب 2018.
- شياوبو ، ياسين يانغ ، ولي بان خو : من بدائع الأدب الصيني القديم ، ترجمة مجموعة من الأساتذة في جامعة عين شمس ، دار النشر لجامعة اللغات والثقافة ببكين ، 2000.
- صحيفة الصين اليوم العدد11 لسنة 2001 : http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a11/zhejiang.htm
- الصوراني ، غازي : فلسفة الصين القديمة ، الحوار المتمدن–العدد: 6653 – 2020.
- عبده ، أحمد مرتضى : قراءات في الشعر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1985.
- علي : محمد قاسم ، الأدب الصيني في عصره الذهبي ، الحوار المتمدن–العدد: 6949 - 2021 / 7 / 5 . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=724058
- علي ، رامز محيي الدين : فلسفةُ الحُبِّ والجمالِ في الفكرِ والأدبِ (دراسةٌ نظريّةٌ) ، ديوان العرب 2020 : https://www.diwanalarab.com/
- علاق ، فاتح : التحليل السيميائي للخطاب الشعري في النقد العربي المعاصر ، مجلة معارف العدد 1 في 1 / 12 / 2006 ، جامعة البويرة – الجزائر.
- غرافي ، محمد : قراءة في السيمولوجيا البصرية ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد 31 ، العدد1 ، سبتمبر 2002.
- الغذامي ، عبد الله : تشريح النص ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط2 ، 2006.
- كانط ، ايمانويل : نقد ملكة الحكم 1790 ، ترجمة سعيد الغانمي ، منشورات الجمل ، ط1 ، بيروت ، 2009.
- كرم ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، دار كلمات عربية للنشر ، القاهرة 2012.
- من الشعر الصيني الشاعر لي بو (لي باي) ، ترجمة :سعيد سلمان الخواجة ، جلة ثقافية فصلية تصدر عن وزارة الإعلام سلطنة عمان ، العدد 97 لسنة 2019 .
- مختارات من أشعار أسرة تانج (618- 907) ، ترجمة : عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، المركز القومي للترجمة ، ط 1 ، القاهرة 2017.
- المهندس ، مجدي كامل : معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مكتبة لبنان ، بيروت 1979.
- وازيدي ، حليمة : سيميائيات السرد الروائي ، منشورات القلم العربي ، دار القرويين ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2017.
- ويليك ، رينيه : مفاهيم نقدية ، ترجمة : محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1987.
- Eliot . T.S:Selected Prorse . London 1963 .

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث / العــدد: الثامن (2022)، Volume 3 Issue 8

دور نظم المعلومات الإدارية فى التخطيط الإستراتيجي، التطبيق على التعليم العالي في السودان.

[1] د.الطاهر محمداحمد محمد حماد*، [2] د.عبد الملك عثمان عمرعبد الله، [3] د.محمد عبدالرحمن محمد عثمان
[1] كلية النبلاء للعلوم و التكنولوجيا –السودان، [2] جامعة السودان التقانية– السودان ، [3] جامعة المستقبل – السودان

The role of management information systems in strategic planning. Applying on high education - Sudan.

[1] Nobles College for Science& Technology, Sudan, eltaherhammad@gmail.com
[2] Sudan University of Technology, Sudan, Barrron87@gmail.com
[3] Future University , Sudan, Mohammedabualm2015@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الي دراسة العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والتخطيط الإستراتيجى ، وتمثلت مشكلة الدراسة في دور نظم المعلومات الإدارية فى التخطيط الإستراتيجي التطبيق على التعليم العالي –السودان ،استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،وحيث شمل مجتمع الدراسة الجامعات السودانية بولاية الخرطوم وتم إختيار عينة عشوائية مكونة من (200) فرد من مجتمع الدراسة وتوضلت الدراسة إلي عدة نتائج مها وجود علاقة إرتباطية طردية موجبة دالة عند مستوي (0.05)بين نظم المعلومات الإدارية والتخطيط الإستراتيجي ،واوصت الدراسة بعدة توصيات منها وضع خطة إستراتيجية بعيدة المدي مستندة علي تكامل نظم المعلومات الإدارية وضرورة الإستعانة بخبراء نظم المعلومات الإدارية عند التحطيط الإستراتيجي وضرورة الإهتمام بالتدريب المستمر والتأهيل لرفع الكفأءة المهنية والعمل علي توفير وسائط تخزين البيانات والمعلومات بسعة كافية.

كلمات مفتاحية: نظم المعلومات الإدارية ، التحطيط الإستراتيجي،تقنيات المعلومات، الاجهزة والمعدات ، الموارد البشرية.

Abstract

This study aimed to study the Relationship between management information systems and strategic planning the problem of the study was represented in the role of management information systems in strategic planning by Applying on high education - Sudan. The study used descriptive analyses approche. The study population of sudanses Universites in Khartoum staste. Used random sample of (200) individuals was selected from the study population to anumber of results from them. There is adirect (positive) significant correlation at the level (0.05) between management information systems and strategic planning –and it recommended anumber of recommandations , including the development of along-term strategic plan based on the integration of management information systems .The need to use information systems experts when strategic planning The need to pay attention to continuons training and qualification to raise Professional efficiency Work on providing data and information storage media with sufficient capacity.

Keywords : management information systems, strategic planning ,Information technologies, devices and equipment, human resources.

* د.الطاهر محمد احمد محمد حماد

المقدمة:

نظم المعلومات الادارية تساعد في عملية تدفق البيانات والمعلومات بين أجزاء المنظمة ووحداتها المختلفة من جهة، وبين أجزاء المنظمة وبيئتها الخارجية من جهة أخرى ،ويعتبر مفهوم التخطيط الاستراتيجي من أهم المفاهيم الإدارية التي لاقت استحسانا و انتشارا في الفترة الأخيرة فهو عملية تهدف لدعم القادة لكي يكونوا على وعي بأهدافهم. و التخطيط الاستراتيجي ساعد المنظمة على أن تركز نظرتها وأولوياتها في الاستجابة للتغيرات الحادثة في البيئة التي حولها وأن يضمن أفراد المنظمة يعملون باتجاه تحقيق نفس الأهداف .وتعني " استراتيجي " هو إضفاء صفة النظرة طويلة الأمد والشمول على التخطيط.

مشكلة الدراسة:

تعد نظم المعلومات الادارية لهامساهمة فى تطوير أساليب العمل في مختلف القطاعات مما زاد الاهتمام بالمعلومات وجعلها أحد الموارد الهامة في المنظمة. كما تطورت أنظمة المعلومات وتقنية المعلومات بخطى سريعة جدا وتطبيقها في جميع المستويات الإدارية. عملية التخطيط الإستراتيجي في المنظمات التعليمية تتطلب بذل الكثير من الجهود، وإلتزام الإدارة العليا نحو مسيرة الجودة وتحسينها باستمرار،من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة لم تتطرق الي دراسة علاقة نظم المعلومات الإدرية بالتخطيط الاستراتجي في قطاع التعليم العالي في حدود علم الباحثين و هذه الدراسة سوف تسد هذه الفجوة وبالتالي فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسى التالى: ماهو دور نظم المعلومات الإدارية في التخطيط الاستراتيجي ؟

ومن خلال التساؤلات الفرعية التالية:

هل تؤثر أجهزة والمعدات فى التخطيط الاستراتيجي؟

وكيف تؤثر الشبكات فى التخطيط الإستراتيجي؟

وهل البرمجيات لها تاثير فى التخطيط الإستراتيجي؟

وهل تقنيات المعلومات لها دور فى التخطيط الإستراتيجي ؟

وكيف تؤثر الموارد البشرية فى التخطيط الاستراتيجي؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات الإدارية و التخطيط الاستراتيجي.

الفرضيات الفرعية:

1. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقنيات المعلومات و التخطيط الاستراتيجي .
2. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الشبكة و التخطيط الاستراتيجي .
3. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين و البرمجيات و التخطيط الاستراتيجي .
4. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الأجهزة والمعدات و التخطيط الاستراتيجي .
5. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الموارد البشرية و التخطيط الاستراتيجي.

والشكل (1) يوضح نموذج الدراسة

المتغير المستقل **المتغير التابع**

نظم المعلومات الادارية **التخطيط الاستراتيجي**

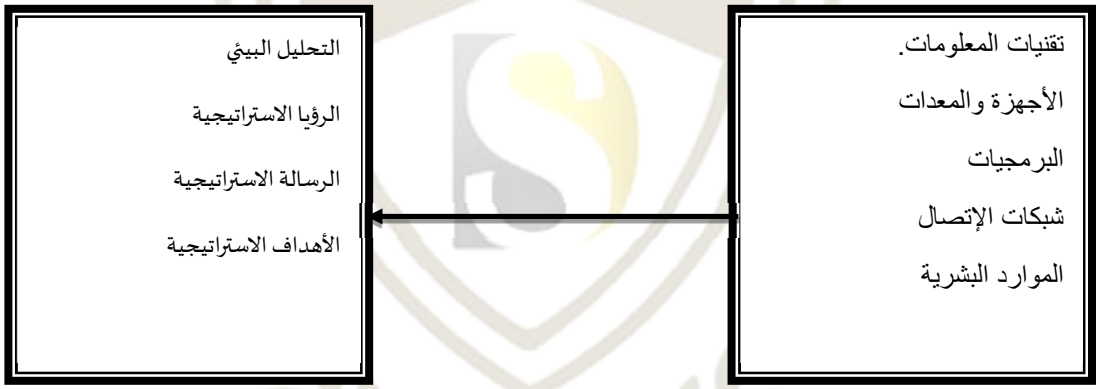

الاهداف:

1. التعرف على العلاقة بين الشبكة و التخيط الاستراتيجي.
2. توضيح العلاقة بين البرمجيات والتخطيط الاستراتيجي.
3. دراسة العلاقة بين الأجهزة والمعدات التخطيط الاستراتيجي.
4. بيان العلاقة بين تقنيات المعلومات والتخيط الاستراتيجي.
5. معرفة العلاقة بين الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي.

أهمية الدراسة:

الأهمية العملية :تساهم هذه الدراسة في تبني التعليم العالي أنظمة المعلومات الإداريةوالاستفادة منها في التخطيط الاستراتيجي ، و تبرز الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من كونها اضافة إلي مجال نظم المعلومات الإدارية و التخطيط الأستراتيجي في قطاع التعليم العالي و الاستفادة من نتائج هذه الدراسة فى البحث العلمي.

حدود الدراسة:

الزمانية:2022

المكانية: الجامعات السودانية بولاية الخرطوم .

أدوات الدراسة : و قد تم استخدام الاستبانة فى أدوات للحصول على البيانات اللازمة التي تم إعدادها لهذا الغرض تم التحليل بأستخدام برامج .SPSS

مجتمع الدراسة: حيث شمل مجتمع الدراسة ، بعض الجامعات السودانية بولاية الخرطوم –السودان

عينة الدراسة : تم استخدام العينة الغير احتمالية وهى التي يتم اختيار مفرداتها بطريقة عشوائية حيث قام الباحثون باختيار مفردات العينة بالصورة التي تحقق الهدف من المعاينة.

أسلوب تحديد حجم العينة :تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (200) فرد من العاملين في الجامعات السودانية بولاية الخرطوم ، (في جمع البيانات الميدانية وتحليلها لمعرفة الواقع الفعلي).

المبحث الأول

الدراسات السابقة

قام الباحثين بمراجعة العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن بينها:

أولاً: دراسة العايب طارق (2022)[1]:

تهدف هذه الدراسة إلي الكشف عن العلاقة بين المكونات الرئيسية لنظام المعلومات التسويقية ، وصنع القرار التسويقي.كما وتهدف إل التعرف بمفهوم ، وعناصر ، ومكونات نظام المعلومات التسويقية ، وأعتمدت في هذا البحث علي المنهج التحليلي الوضفى بإعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من البحوث ، أهم نتائج الدراسة هى أن الاستراتيجية التسويقية تعتمد علي التخطيط الاستراتيجي وتحديد الوسائل و الإمكانيات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والتي

تمضمن للمنظمة الاستمراية والنمو فى نشاطها وتوسيع حصتها السوقية، ولكي تكون وظيفة التسويق فعالة فى المنظمة لابد من وجود دراسة شاملة للأسواق وتجزئتها ومعرفة رغبات وحاجات المستهلكين ودراسة المنتجات من جميع النواحي وكيفية توزيعها وهذا مايعرف بالمزيج التسويقي الذي ينطوي تحت السياسات المطبقة من طرف الإدارة التسويقية فى المنظمة.

ثانياً: دراسة فطيمة بن خرف الله وسليمة بن مجذوب (2021) [2]:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر نظم المعلومات الإستراتيجية في دعم التخطيط الإستراتيجي بأبعاده (التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية، التحليل الإستراتيجي للبيئة الخارجية) في جامعة برج بوعريريج. ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار الفرضيات تم توزيع الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من المسؤولين الإداريين في جامعة برج بوعريريج، وكان عدد الإستبيانات الخاضعة للتحليل 36 استبانة، شكلت نسبة 90 % من الإستبيانات الموزعة. وبإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة، أظهرت نتائج الدراسة أن إستخدام نظام المعلومات الإستراتيجية له أثر إيجابي وذو دلالة احصائية في دعم التخطيط الإستراتيجي عند مستوى معنوية 5% على مستوى جامعة برج بوعريريج.

ثالثاً: مريم شحاته بولس (2020) [3]:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة فى تحديد أثر التخطيط الإستراتيجي للمسار الوظيفي على الاستغراق الوظيفي دراسة تطبيقية على الإدارة المحلية بمحافظة الجيزة؛ حيث تخص هذه الدراسة الثمانية أحياء فقط فى مدينة الجيزة . فقد تم تصميم نموذج مقترح متغيرات الدراسة يوضح العلاقات بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي .SPSS حجم العينة (400) مفرده وكانت الاستجابة (310) مفردة، بنسبة 77,5% من إجمالي حجم العينة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتخطيط المسار الوظيفي على كلٍّ من (العمل أساس الحياة، والمشاركة الفعالة، والاداء المحقق للذات، والرقابة الذاتية). كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطوير المسار الوظيفي على كلٍّ من (العمل أساس الحياة، المشاركة الفعالة، الاداء المحقق للذات، والرقابة الذاتية).

رابعا: عبد الرحمن مدهش فرحان العبيدي (2020) [4]:

تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس: ما دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان في ظل التعقيدات المحلية والدولية؟ يهدف هذا البحث إلى: معرفة مدى اهتمام القيادات الإدارية بمفهوم وأولويات ومتطلبات التخطيط الاستراتيجي، ويعتمد البحث: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التأريخي، والمنهج المقارن، ومنهج التحليل الاقتصادي، والمنهج الإحصائي. ويتكون مجتمع الدراسة مِنْ جميع الأفراد العاملين في قطاع التخطيط، والإدارة العامة للتخطيط (وكيل وزارة، ومدير عام، ومدير إدارة، ورئيس قسم)، في17 وزارة، وبلغ حجم المجتمع 450 عنصراً، وتَمَّ اختيار عينة عشوائية طبقية بلغت (265) فرداً،

توصلت الدراسة إلى العديد مِنْ النتائج خلاصتها:. أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير معنوي دالة إحصائياً بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت الدراسة مجموعة مِنْ التوصيات منها: 1) إنشاء مجلس أعلى للتخطيط الاستراتيجي في اليمن، وإنشاء وحدات إدارية تعنى بالتخطيط الاستراتيجي في جميع الجهات الحكومية، توفير موازنة للتخطيط الاستراتيجي ضمن الموازنة المعتمدة في الجهات الحكومية محل الدراسة.

خامساً: زيد فوزي أيوب و بسام محمد(2019)[5]:

هدف البحث الى تحديد دور نظم المعلومات الإدارية في عملية تقييم الاداء السنوي للموظفين العاملين في كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الموصل، وذلك من خلال قياس التأثير واختبار العالقة بين مفهوم نظم المعلومات الادارية وتقييم الاداء السنوي للموظفين. اذ تم اعتماد المنهج الوصفي والدراسة الميدانية فقد تم توزيع استمارة الاستبانة على الكادر الوظيفي في كلية التربية للعلوم الإنسانية، واستخدام برمجية)SPSS) ، وتوصل البحث الى وجود عالقة تأثير وارتباط موجبة ومعنوية بين نظم المعلومات الادارية وعملية تقييم الاداء السنوي للموظفين. وتوصلت التوصيات الى عدد منها تطور أساليب العمل في مختلف القطاعات زاد الاهتمام بالمعلومات وجعلها أحد الموارد الهامة في وتعددت المنظمة. كما تطورت أنظمة المعلومات وتقنية المعلومات بخطى سريعة جدا تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية.

سادساً: دراسة اميرة حسن (2017)[6]:

هدفت الدراسة الي التعرف علي المعوقات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي للتعليم التقني من وجه نظر مسؤولي التعليم التقني بوزارة التربية ، وبيان اكثر المعوقات تأثيراً علي التخطيط الاستراتيجي من وجه نظر مسؤولي التعليم التقني . ومن نتائج الدراسة: تعدد مصادر المعوقات التي تعترض التخطيط الإستراتيجي للتعليم التقني ، بحسب النتائج تم ترتيبها كما (معوقات تنظيمية ، معوقات مادية ، معوقات بشرية ، ومعوقات منهجية)، اشار المسؤولون أن متطلبات التخطيط الإستراتيجي للتعليم التقني انشاء قاعدة معلومات للتعليم التقني. وأوصت بضرورة تفعيل قسم التخطيط الإستراتيجي بالمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني بوزارة التربية والتعليم ونشر ثقافة التغير والتطوير بتطبيق التخطيط الإستراتيجي والتواصل مع المؤسسات العالمية والاستفادة منها.

المبحث الثاني

الاطار النظرى

المطلب الأول: نظم المعلومات الإدارية:

نظم المعلومات الإدارية هي نظم محوسبة تم تصميمها لخدمة المدارء في المنظمة، وتعتبر احدى المجالات العلمية التي تربط أساليب الإدارية بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والبيئة المحيطية بالمنظمة وتحقيق أهداف المنظمة، وتمثّل عملية تصميم نظم حاسوبية تقنية تعمل على مساعدة مختلف منظمات الأعمالّ في العديد من الأنشطة، منها :تنفيذ أعمالها من خلال وظائف الإدارة ، وتؤديّ الي المساعدة في عملية إتخاذ القرارات في المنظمات.

مفهوم نظم المعلومات الإدارية: تناول الباحثين والكتاب مفهوم نظم المعلومات الإدارية من عدة وجهات نظر، وسنورد بعضا من هذه التعريفات :

هي نظام محوسب يعمل على جمع البيانات من مصادر متعددة وتكاملها بهدف تقديم المعلومات الضرورية للمستفيدين منها[7]. وايضا عرفت أنها عبارة عن مجموعة مكونات مترابطة مع بعضها تعمل على جمع وخزن المعلومات، ومعالجتها لدعم عمليات اتخاذ القرار والتحليل والتنسيق والرقابة على كافة مستويات المنظمة، كما تساعد المدراء والموظفين في حل المشاكل، وتبسيط فهم المواضيع المعقدة[8]. فيرى بأنها مجموعة من العناصر والمستلزمات الضرورية المتكاملة لتحقيق هدف محدد عن طريق معالجة البيانات لتهيئة المعلومات لمتخذ القرار[9].

أنَّ نظم المعلومات القائمة على الحاسوب تتكوَّن من خمسة مكونات رئيسية وهي: المكونات المادية، والمكونات البرمجية، والمعلومات، والبيانات، والمكونات البشرية، والمكونات التنظيمية. ومن خلال نظم المعلومات الإدارية يتم جمع البيانات من مصادر مختلفة ومعالجتها وإرسالها إلى الجهات التي تحتاجها، حيث يلبي النظام الاحتياجات من المعلومات الفردية، والجماعية والمديرين من خلال مجموعة متنوعة من النظم مثل نظم الاستعلام، ونظم التحليل، ونظم النمذجة، ونظم دعم القرار، ويساعد نظام المعلومات الإدارية أيضا في اعداد التخطيط الاستراتيجي، والمراقبة الإدارية، والرقابة التشغيلية ومعالجة المعاملات، ويساعد نظام المعلومات الإدارية أيضا الإدارة العليا في تحديد الأهداف والتخطيط الاستراتيجي وأيضا تطوير خطط الأعمال بالإضافة إلى تنفيذها[10].

ابعاد نظم المعلومات الإدارية:

بأنه نظام متكامل يتكون من مجموعة من الأفراد والأجهزة والإجراءات والأنظمة الفرعية للمعلومات وذلك بغرض تزويد الإدارة كل ماتحتاجه من معلومات دقيقة وكافية عن الأنشطة الدقيقة للمنظمة ومن أجل إنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة وإتخاذ القرارت شبه المهيكلة بصورة ذات كفاءة وفعالية" [11].

تقنيات المعلومات: هي جمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات بأشكالها المختلفة، مثل الصوت، والصورة، والنص، والأرقام، وتوزيعها بواسطة الإداوات الحديثة التي تشمل الحاسبات والشبكات المحلية والشبكات العالمية للمعلومات، مما يزيد من كفاءة وفعالية المنظمة[12].

الأجهزة والمعدات: هي جميع الوسائل المادية والأدوات المستخدمة في معالجة البيانات من وسائل الإدخال وحدة المعالجة المركزية، ووسائل اخرى بربط الأجزاء مع بعضها[13].

البرمجيات :هي الأنظمة والتعليمات التفصيلية التي تساعد الحاسوب على تنفيذ المهام المطلوبةومعالجة البيانات وتوثيقها وتسجيلها وعرضها كمخرجات نهائية لأداء العمل[14].

شبكات الإتصال : تشمل الأجهزة ووسائل الإتصال عن بعد كالفاكس، والهاتف ، وشبكات الإنترنت، والإكسترانت.

الموارد البشرية : وهي العنصر المهم لإستخدام الأجهزة في نظام المعلومات، وهم الأفراد القائمون على تشعيل الأنظمة وهم قسمين المستخدمين النهائيين والمتخصصين بنظام المعلومات[15].

أمن المعلومات:عبارة عن مجموعة من الأجهزة والتدابير الاتقائية التي تستخدم سواءً في المجال الوقائي للحفاظ على المعلومات والأجهزة والبرمجيات إضافة الى الإجراءات المتعلقة بالعاملين في هذا المجال[16].

التخطيط الإستراتيجي لنظم المعلومات :

تهدف هذه المرحلة إلى وضع خطة إستراتيجية لتطوير نظم المعلومات تحقق تكامل النظم وتزامن تطويرها بما يحقق أهداف المنظمة . فالهدف من بناء نظم المعلومات هو مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها . وبدون التخطيط البعيد المدى فإن تطوير النظم لن يكتب له النجاح بالصورة المأمولة له. إن مفهوم التخطيط الإستراتيجي للمعلومات مفهوم حديث نسبياً، ولا يتضح للكثيرين أهميته وتأثيره الإيجابي الكبير على الأداء في المنظمة . ولكن وضع خطة إستراتيجية معلوماتية واتباع منهج علمي سليم في تطوير نظم المعلومات سيحقق المتطلبات اللازمة لدعم التخطيط الإستراتيجي[17].

المطلب الثاني: التخطيط الإستراتيجي:

من المؤكد أن قادة ومديري الأجهزة والمنظمات الحكومية والخاصة ستواجههم تحديات مستقبلية ناجمة عن ظروف مثل الخصصة والعولمة . وسيكون التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الرئيسية لدي أي منظمة لمواجهة تلك التحديات وضمان الأستمرارية ، بل ربما أيضاً ربما تحقيق قفزات واثقة نحو المستقبل[18].

مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

ان التخطيط الاستراتيجي للمنظمة هو عملية تحريك كافة الموارد البشرية والمادية والمعنوية فيها وتوظيفها باتجاه تحقيق رؤى وأهداف المنظمة وفق برنامج زمني محدد و هذا لا يتم الا من خلال الشراكة الحقيقية مع كافه العاملين فيها

والجهات الأخرى ذات العلاقة و شراكة واضحة موزعة حسب الأدوار والاستحقاقات،ومن ثم اقرار هذه الخطة والعمل بموجبها خلال الفترة التي تغطيها الخطة[19].

ملامح التخطيط الإستراتيجي :

وهي تتمثل فى الأتي[20]:

1. هو نظام متكامل يتم بشكل معتمد وبخطوات متعارف عليها.
2. هو نظام لتحديد مسار المنظمة في المستقبل ويتضمن تحديد رسالتها وأهدافها والتصرفات اللازمة لتحقيق ذلك والجهود الموجهة لتخصيص الموارد.
3. هو نظام يتم من خلاله تحديد مجالات تميز المنظمة في المستقبل وتحديد مجال أعمال وأنشطة المبادره مستقبلاً.
4. هو رد فعل لكل من نقاط القوة والضعف في أداء المبادره والتهديدات والفرص الموجودة في البيئة وذلك لتطوير وتنمية مجالات التميز والتنافس المتاحة أمام المبادره مستقبلاً.
5. هو أسلوب عمل على كل المستويات ويحدد ويميز مساهمة كل مستوى ووظيفته.
6. هو أسلوب تحديد العوائد والمزايا الإجتماعية والتنموية والخيرية في المبادرة.
7. التخطيط الإستراتيجي هو عملية متجددة يتم تحديثها كل عام لدراسة المستجدات الخارجية والداخلية.

مراحل التخطيط الإستراتيجي:

تشير عملية التخطيط الإستراتيجي إلى تطوير خطط طويلة الأجل تأخذ بعين الاعتبار كل من الفرص والتهديدات الخارجية في ضوء نقاط القوة والضعف للمنظمة، كما تحتوي على التعريف برسالة المنظمة وتحديد الأهداف المراد تحقيقها وتطوير الإستراتيجيات ووضع الخطوط الأساسية لسياسية المنظمة [21].

المرحلة الأولى: التحليل الإستراتيجي:

ينطلق التخطيط الإستراتيجي من تحليل منهجي شامل هو تشخيص وتحليل البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة لمعرفة مدي التغيرات الحاصلة ولتحديد الفرص والتهديدات،وكذلك تشخيص وتحليل البيئة الداخلية للمنظمة لمعرفة المواصفات والميزات التنافسية من أجل السيطرة علي بيئتها الداخلية بشكل يساعد الإدارة علي تحديد الإستراتيجية المفيدة لتحقيق أهداف المنظمة [22].

صياغة الإستراتيجية:

الإستراتيجية هي "نمط الأهداف، والأغراض والبرامج، وأعمال السياسات والقرارات والخطط وتخصيص المصادر، والتي من خلالها يمكن معرفة ماهية النظم وتبدأ صياغة الإستراتيجية : (الكلية)، ولماذا تعمل ؟ وماذا تريد أن تعمل؟ " بتعريف الطرق العملية التي تؤدي إلى تحليل المهام الإستراتيجية، ويستمد اختيار الإستراتيجية ويساعد توافر الإستراتيجية

على SWOT أساساً من نتائج تقويم مصفوفة تحقيق الضمان، والتأكد من أن القرارات التي يتم اتخاذها يومياً تتوافق مع المصالح بعيدة المدى للمنظمة، كما يشجع وجود إستراتيجية واضحة جميع العاملين على العمل سوياً لتحقيق الأهداف المشتركة[23].

وضع الخطة الإستراتيجية :

الخطة الإستراتيجية: هي خطة إنمائية طويلة الأجل يحدد فيها فكرة بناء المنظمة والأهداف التي تسعى لتحقيقها والبرامج الزمنية لتحقيق هذه الأهداف. وتعتبر الخطة الإستراتيجية بعد اعتمادها بمثابة المرجع الرئيس التي تساعد الإدارة على الإجابة على كثير من التساؤلات والوصول إلى قرارات مناسبة للعديد من الجوانب مثل_ تحديد الخدمات التي يجب تقديمها، الموارد والاستثمارات اللازمة، مصادر التمويل، الأسلوب التقني المستخدم، احتياجات القوى البشرية[24].

صياغة رؤية ورسالة المنظمة : وتعرف الرؤية الإستراتيجية بأنها " المسار المستقبلي للمنظمة الذي يحدد الوجهة التي ترغب في الوصول إليها، والمركز السوقي الذي تنوي تحقيقه، ونوعية القدرات وعند صياغة الرؤية يلزم اللجوء إلى والإمكانات التي تخطط لتنميتها"[25].

الرؤية : هي عبارة عن تصور بشكل المنظمة في المستقبل.وهذه الصورة يجب أن تحدد المستوي التي تريد المنظمة الوصول اليه ومستوياتها والقيم التنظيمية الأساسية وتعتمد علي القيم والنتائج الإيجابية [26].

الرسالة :هي التي تشرح الواقع العملي لإنشطة وأعمال المنظمة، حيثيرتبط وجود أي منظمة برسالة معينة تسعى لتحقيقها وتستند الرسالةمقواتها الأساسية من القيم التي يحملها مؤسسوا المنظمة ومن بيئتها الخارجية التي تعمل بها المنظمة والمجتمع الذي تنتمي إليه[27].

الأهداف :هي النتائج التي تود المنظمة أن تحققها، وتتسم بالتحديد والوضوح والكمية والقابلية للقياس، وتشرح النتائج المرتبطة بالرؤية وتحديد نتائج الأعمال وفقاً للرؤية والتحليلات الإستراتيجية، ويتم تحديدها على ضؤ رسالة المنظمة وتحليل بيئتها لخارجية والداخلية، ومن ثم إشتقاق الأهداف الرئيسية.

القيم : منها ماهو مادي كالنظافة والنظام أو قيم تنظيمية كالتعاون والعمل الجماعي أو العمل كفريق وإدارة الوقت، أوقيم السيكولوجيه كالأمانة والوفاء[28].

المرحلة الثانية : مرحلة تنفيذ الإستراتيجية:

يعرف تنفيذ الإستراتيجية بأنه "عبارة عن سلسلة من الأنشطة المترابطة مع بعضها البعض والتي تتضمن تكوين متطلبات الإستراتيجية التي يتم اختيارها"[29].

المرحلة الثالثة : مرحلة الرقابة وتقييم الإستراتيجية:

تأتي عملية الرقابة والتقييم للإستراتيجية في إطار كونها جزءاً ومكوناً رئيساً من عملية الإدارة الإستراتيجية، والرقابة لا تستهدف بالدرجة الأولى تعرف أو رصد الأخطاء، بل تهدف إلى التأكد من صحة التفكير ودقة التخطيط وكفاءة التنفيذ، وتمتد عملية الرقابة على تطبيق الخطة الإستراتيجية إلى التأكد من جودة التفكير الإستراتيجي، والتأكد من جودة الخطة الإستراتيجية، حتى التأكد من جودة الأداء الفعلي ومطابقته للمخطط . كما أن كل الإستراتيجيات تخضع لعملية تقييم لمعرفة مدى تناسبها : المستهدف مع التغييرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، ولتقييم مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط، ويتطلب ذلك مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة من تطبيق الإستراتيجية وبالتالي اكتشاف الانحرافات سواء كانت في التصميم، أو في تطبيق الإستراتيجية[30].

المبحث الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

المطلب الأول: صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها". وقد قام الباحثون بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ – الصدق الظاهري للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبلغ عدد المحكمين (7) محكم وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحثون بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحثون بتطبيقها ميدانياً ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للأستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية وتم تقريب الأرقام إلي رقمين عشريين للاختصار

الجدول رقم (1) :معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الاول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.443	19	**0.672
2	**0.603	20	**0.652
3	**0.479	21	**0.489
4	**0.548	22	**0.501
5	**0.635	23	**0.634
6	**0.517	24	**0.612
7	**0.648	25	**0.626
8	**0.626	26	**0.637
9	**0.652	27	**0.662
10	**0.670	28	**0.630
11	**0.598	29	**0.541
12	**0.632	30	**0.612
13	**0.423	31	**0.589
14	**0.564	32	**0.632
15	**0.784	33	**0.539
16	**0.661	34	**0.358
17	**0.720	35	**0.498
18	**0.689	-	

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحثون، بيانات الدراسة 2022

الجدول رقم (2): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.601	16	**0.672
2	**0.705	17	**0.788
3	**0.698	18	**0.781
4	**0.709	19	**0.628
5	**0.659	20	**0.695

6	**0.603	21	**0.799
7	**0.595	22	**0.696
8	**0.665	23	**0.808
9	**0.644	24	**0.667
10	**0.665	25	**0.832
11	**0.760	26	**0.730
12	**0.780	27	**0.625
13	**0.828	28	**0.684
14	**0.727	29	**0.693
15	**0.636	30	

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحثون، بيانات الدراسة 2022

يتضــح من الجداول (2) أن قيم معامل إرتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصــائياً عند مســتوي الدلالة (0.01) فأقل ، مما يدل على صدق اتساق هذه العبارات وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

3- ثبات أداة الدراسة :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) ويهدف هذا الاجراء الى معرفة مدى صلاحية الاستبانة ومدى ملائمتها للمشــكلة موضــوع الدراســة.اســتخدم الباحثون (معامل ألفا كرونباخ) ((Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث طبقت المعادلة على العينة التي سحبت في السابق لقياس الصدق البنائي والجدول رقم (3) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (3) :معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الإستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	6	0.773
المحور الثاني	8	0.895
المحور الثالث	6	0.871
المحور الرابع	7	0.832
المحور الخامس	8	0.826
المحور السادس	9	0.910

المحور السابع	7	0.897
المحور الثامن	7	0.924
المحور التاسع	7	0.905
معامل الثبات العام	65	0.970

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

يتضح من الجدول رقم (3) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عالي حيث بلغ بين (0.970) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

جدول (4)السمات الديموغرافية لعينة الدراسة

بيـــــــــــــــان		التكرار	النسبة
النوع	ذكر	162	.0%18
	أنثى	38	.0%91
المجموع		200	%100.0
العمر	30 سنة فأقل	4	2.0%
	من 31 سنة إلى 40 سنة	32	.0%16
	من 41 سنة إلى 50 سنة	74	.0%37
	من 51 سنة إلى 60 سنة	80	.0%40
	أكثر من 60 سنة	10	.0%5
المجموع		200	%100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	22	.0%11
	دبلوم عالي	14	.0%7
	ماجستير	88	.0%44
	دكتوراه	66	.0%33
	دبلوم	10	.0%5
المجموع		200	%100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	46	.0%23

	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	30	.0%15
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	66	.0%33
	من 15 سنة وأقل من 20 سنة	50	.0%25
	20 سنة فأكثر	8	.0%4
المجموع		200	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

الجدول (4) يعرض السمات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

(1) **نوع أفراد العينة**: إن نسبة التوزيع التكراري لنوع أفراد العينة أوضحت أن معظم العاملين التعليم العالي من الذكور، حيث كانت نسبة الذكور 81% ونسبة الإناث 19%، وذلك نتيجة لطبيعة عمل الجامعات السودانية بولاية الخرطوم.

(2) **عمر أفراد العينة**: نسبة توزيع أعمار أفراد العينة وجد فيها أن 2% من العينة أعمارهم 30 سنة فأقل، و16% من العينة يقع عمرهم من 31 إلى 40 سنة، بينما 37% من العينة تقع أعمارهم من 41 الى 50 سنة، و40% من العينة تقع أعمارهم من 50 الى 60 سنة، و5% من العينة أعمارهم أكثر من 60 سنة، مما يبين أن عمر أكثر من معظم أفراد العينة من الشباب.

(3) **المؤهل العلمي لأفراد العينة**: توزيع المؤهل العلمي لأفراد العينة وجد فيه، أن 11% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و7% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و44% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، 33% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دكتوراه، و4% من العينة لهم مؤهلات علمية دبلوم. مما يعني أن معظم أفراد العينة من جامعيين، وهذا يعط إجابات يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

(4) **عدد سنوات خبرة أفراد العينة**: نسبة أفراد العينة الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات 23%، والأفراد الذين خبرتهم العملية من 5 وأقل من 10 سنوات 15% من العينة، و33% من أفراد العينة خبرتهم من 10 وأقل من 15 سنة، و25% من أفراد العينة خبرتهم من 15 وأقل من 20 سنة، أما أفراد العينة الذين خبرتهم 20 سنة فأكثر كانت نسبتهم4%.

جدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
حاسوب	58	%29
إدارة	12	%6
محاسبة	12	%6
إقتصـــــــاد	18	%9
هندسة ميكانيكية	8	%4
هندسة كهربائية	20	%10
هنـــــدسة مدنية	6	%3
هندسة زراعية	16	%8
أخري	50	%25
المجموع	200	%100

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

يتضح من الجدول رقم (5) أن (58) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (29%) من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم العلمي حاسوب وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، أن (50) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (25%) من إجمالي أفراد الدراسة لديهم تخصصات اخري ، أن (20) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (10%) من إجمالي أفراد الدراسة تخصصهم العلمي تكاليف هندسة كهربائية ، من كل هذه النتائج يتضح ان الغالبية من الذين لديهم معرفة بنظم المعلومات الادارية مما يعكس تخصص عينة الدراسة مما يعطي اجابات تخدم أهداف الدارسة .

جدول رقم (6) :توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الموقع الوظيفي

المسمي	التكرار	النسبة
مدير	4	%2
أمين الشؤون العلمية	8	%4
و كيل	10	%5
عميد	42	%21
نائب عميد	14	%7
امين كلية	18	%9

رئيس قسم	32	%16
مشرف مركز	20	%10
أخري	52	%26
المجموع	200	%100

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

يتضح من الجدول رقم (6) أن (52) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (26%) من إجمالي أفراد الدراسة الموقع الوظيفي لديهم وظائف اخري غير المذكورة (مسجل كلية ، امين مكتبة ، محاضر ،تقني) وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين أن (42) منهم يمثلون ما نسبته (21%) من إجمالي أفراد الدراسة المسمي الوظيفي عميد ، وبالنظر الي باقي جدول المسمي الوظيفي نجد هنالك تباين من حيث المسمي هذا التباين مؤشر جيد يعكس اراء عينة الدراسة من كافة الوظائف نحو تساؤلات الدراسة .

المطلب الثالث: تحليل وإختبارالفرضيات:

الفرضية الرئيسية: هنالك علاقه ذات دلاله احصائيه بين نظم المعلومات الإدارية والتخطيط الإستراتيجي.

لاختبار العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية و الختطيط الإستراتيجي استخدم الباحثون معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين المتغيرين، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multi Regression):

جدول(7) :يوضح نتائج تحليل الانحدارالخطى المتعدد

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية0.05)
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
تقنيات المعلومات	.763	.373	.202	2.044	.044**	ذو اثر معنوي موجب
الشبكة	.876	.321	.230	2.730	.008**	ذو اثر معنوي موجب
البرمجيات	.629	.493	.149	1.277	.205	لا يوجد اثر معنوي

الاجهزة والمعدات	.606	.373	.168	1.626	.107	لا يوجد اثر معنوي
الموارد البشرية	2.469	.449	.539	5.498	**.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد R^2=.617						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=30.270						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =.000						

(**) تكون دالة عند مستوى (0.01)

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك أثراً لنظام المعلومات الادارية في التخطيط الإستراتيجي من خلال ابعاد(وتقنيات المعلومات ،الاجهزة والمعدات و الشبكة، و الموارد البشرية) . ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.617)، أي أن (62%) من العوامل التي تؤثر في التخطيط الإستراتيجي يرجع الي كفاءة نظم المعلومات الادارية وهو مؤشر عالي ، و(38%) تعزى إلى أسباب أخرى ليس لها علاقة بهذا المقياس.

كما نجد أن قيمة اختبار ف =30.270 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

ويعزي ذلك الي انه توفر أنظمة المعلومات في المنظمة تمكن المديرين من الحصول على البيانات والمعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية، وإعداد التقارير والدراسات الضرورية والمطلوبة في الوقت المناسب والتي تساعد على التخطيط الأستراتيجي.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية(علاقه ذات دلاله احصائيه بين نظم المعلومات الإدارية التخطيط الإستراتيجي)

اختبار الفرضيات الفرعية:

وللتحقق من أثر على كل بعد من ابعاد التخطيط الاستراتيجي تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلي الي خمسة فرضيات فرعية، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار كل فرضية فرعية على حدة كما يلي:

الفرضية الاولي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المعلومات والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (8): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير تقنيات المعلومات على التخطيط الإستراتيجي

المتغير	معامل الانحدار B	الخطاء المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
ثابت الانحدار	52.53	9.157	5.737	.000**	
تقنيات المعلومات	.577	.344	4.669	.000**	دالة احصائياً

**تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوي 0.01

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

درجة الارتباط (R)=427. **معامل التحديد (R2)=182.** **قيمة F=21.7**

يوضح الجدول (8) تأثير تقنيات المعلومات على التخطيط الإستراتيجي ، حيث أظهرت النتائج ان قيمة درجة الارتباط (427.) وهي قيمة كبيرة ،مما يفسر وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة(تقنيات المعلومات) والتخطيط الإستراتيجي، كما نجد ان قيمة معمل التحديد (182.) أي أن 18% من التغير في التخطيط الإستراتيجي يرجع الي توفر تقنيات المعلومات، كما تظهر النتائج أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F=21.7 وهي ذات دلالة إحصائية مما يفسر ان النموذج المراد التنبؤ به معنوي ويمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة. كما أظهرت النتائج ان معامل الانحدار لمتغير الفرضية دالة احصائيا.وعليه يمكن قبول الفرضية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المعلومات والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (9): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير تقنيات المعلومات على ابعاد التخطيط الإستراتيجي (التحليل البيئى، الرؤيا الإستراتيجية، الرسالة الإستراتيجية، الأهداف الإستراتيجية)

المتغير التابع	درجة الارتباط R	معامل التحديد (R2)	قيمة F	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
التحليل البيئي	.346	.120	13.35**	.000	دالة احصائياً
الرؤيا الإستراتيجية	.399	.159	18.568	.000**	دالة احصائياً
الرسالة الإستراتيجية	.343	.118	13.05**	.000**	دالة احصائياً
الأهداف الإستراتيجية	.419	.176	20.866	.000**	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة2022

جدول (9): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير تقنيات المعلومات على ابعاد التخطيط الإستراتيجي حيث أظهرت النتائج (التحليل البيئى :قيمة الارتباط R=.346، وقيمة معامل التحديد R2=.159 وقيمة F=18.568 و دالة أحصائياً) و(الرؤيا الإستراتيجية قيمة الارتباط R=.399،وقيمة معامل التحديد R2=.159 وقيمة F=18.568 دالة أحصائياً) و (الرسالة الإستراتيجية :قيمة الارتباط R=.343، ,وقيمة معامل التحديد R2=.118 وقيمة F= 13.05** دالة أحصائياً) و (الأهداف الإستراتيجية: قيمة الارتباط R=.419، ,وقيمة معامل التحديد R2=.176 وقيمة F=20.866 دالة أحصائياً) .

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشبكة والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (10) : نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير نظام الشبكة على التخطيط الإستراتيجي

المتغير	معامل الانحدار B	الخطاء المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
ثابت الانحدار	61.86	6.313	9.800	.000**	
الشبكة	1.825	.338	5.403	.000**	**دالة احصائياً**

**تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوي 0.01

المصدر: إعداد الباحثون، بيانات الدراسة 2020

درجة الارتباط (R)=.479 **معامل التحديد (R2)=.230** **قيمة F=29.1**

يوضح الجدول (10) تأثير الشبكة على التخطيط الإستراتيجي ، حيث أظهرت النتائج ان قيمة درجة الارتباط (.479) وهي قيمة كبيرة ،مما يفسر وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة(الشبكة) والتخطيط الإستراتيجي ، كما نجد ان قيمة معمل التحديد (.230) أي أن 23% من التغير في التخطيط الإستراتيجي يرجع الي توفر تقنيات المعلومات، كما تظهر النتائج أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F=29.1 وهي ذات دلالة إحصائية مما يفسر ان النموذج المراد التنبؤ به معنوي ويمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة. كما أظهرت النتائج ان معامل الانحدار لمتغير الفرضية دالة احصائيا.وعليه يمكن قبول الفرضية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشبكة والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (11) : نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الشبكة على ابعاد التخطيط الإستراتيجي(التحليل البيئى ، الرؤيا الإستراتيجية ، الرسالة الإستراتيجية ، الأهداف الإستراتيجية)

المتغير التابع	درجة الارتباط R	معامل التحديد (R2)	قيمة F	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
التحليل البيئي	.411	.169	19.90**	.000	دالة احصائياً
الرؤيا الإستراتيجية	.422	.178	21.29**	.000**	دالة احصائياً
الرسالة الإستراتيجية	.375	.141	16.06**	.000**	دالة احصائياً
الأهداف الإستراتيجية	0.479	.229	29.10	.000**	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

جدول (11): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الشبكة على ابعاد التخطيط الإستراتيجي حيث أظهرت النتائج (التحليل البيئى :قيمة الارتباط R=.411، وقيمة معامل التحديد R2=.169 وقيمة 19.90** =F و دالة أحصائياً) و(الرؤيا الإستراتيجية قيمة الارتباط R=.422،وقيمة معامل التحديد R2=.178 وقيمة F=**21.29 دالة أحصائياً) و (الرسالة الإستراتيجية :قيمة الارتباط R=.375، ,وقيمة معامل التحديد R2=.141 وقيمة 16.06** =F دالة أحصائياً) و (الأهداف الإستراتيجية: قيمة الارتباط R=.479، ,وقيمة معامل التحديد R2=.229 وقيمة F=29.10 دالة أحصائياً) .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرمجيات والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (12) : نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير البرمجيات على التخطيط الإستراتيجي

المتغير	معامل الانحدار B	الخطاء المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
ثابت الانحدار	44.01	6.791	6.481	.000**	
البرمجيات	2.591	.338	7.668	.000**	دالة احصائياً

**تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوي 0.01

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

درجة الارتباط (R)=.612 معامل التحديد (R2)=.375 قيمة F=58

يوضح الجدول (12) تأثير البرمجيات على التخطيط الإستراتيجي ، حيث أظهرت النتائج ان قيمة درجة الارتباط (612.) وهي قيمة كبيرة ،مما يفسر وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراس7.ة(البرمجيات) والتخطيط الإستراتيجي، كما نجد ان قيمة معمل التحديد (375.) أي أن 38% من التغير في التخطيط الإستراتيجي يرجع الي توفر البرمجيات، كما تظهر النتائج أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F=58.7 وهي ذات دلالة إحصائية مما يفسر ان النموذج المراد التنبؤ به معنوي ويمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة. كما أظهرت النتائج ان معامل الانحدار لمتغير الفرضية دالة احصائيا.وعليه يمكن قبول الفرضية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرمجيات والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (13): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير البرمجيات على ابعاد التخطيط الإستراتيجي(التحليل البيئى ، الرؤيا الإستراتيجية ، الرسالة الإستراتيجية ، الأهداف الإستراتيجية)

المتغير التابع	درجة الارتباط R	معامل التحديد (R2)	قيمة F	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
التحليل البيئي	.594	.353	53.51	.000**	دالة احصائياً
الرؤيا الإستراتيجية	.463	.215	26.79	.000**	دالة احصائياً
الرسالة الإستراتيجية	.436	.190	23.04	.000**	دالة احصائياً
الأهداف الإستراتيجية	.644	.415	69.60	.000**	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون، بيانات الدراسة 2022

جدول (13): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير البرمجيات على ابعاد التخطيط الإستراتيجي حيث أظهرت النتائج (التحليل البيئى :قيمة الارتباط R=.594، وقيمة معامل التحديد R2=.353 وقيمة F=53.51 و دالة أحصائياً) و(الرؤيا الإستراتيجية قيمة الارتباط R=.463،وقيمة معامل التحديد R2=.215 وقيمة F=26.79 دالة أحصائياً) و (الرسالة الإستراتيجية :قيمة الارتباط R=.436، ,وقيمة معامل التحديد R2=.190 وقيمة F=23.04 دالة أحصائياً) و (الأهداف الإستراتيجية: قيمة الارتباط R=.644، ,وقيمة معامل التحديد R2=.415 وقيمة F=69.60 دالة أحصائياً) .

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجهزة والمعدات والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (14): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الاجهزة والمعدات على التخطيط الإستراتيجي

المتغير	معامل الانحدار B	الخطاء المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
ثابت الانحدار	39.41	6.776	5.816	.000**	
الاجهزة والمعدات	2.326	.278	8.369	.000**	دالة احصائياً

**تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوي 0.01

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

درجة الارتباط (R)=646. **معامل التحديد (R2)=417.** **قيمة F=70.0**

يوضح الجدول (14) تأثير الاجهزة والمعدات على التخطيط الإستراتيجي ، حيث أظهرت النتائج ان قيمة درجة الارتباط (646.) وهي قيمة كبيرة ،مما يفسر وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة (الاجهزة والمعدات) والتخطيط الإستراتيجي ، كما نجد ان قيمة معمل التحديد (417.) أي أن 42% من التغير في التخطيط الإستراتيجي يرجع الي توفر الاجهزة والمعدات ، كما تظهر النتائج أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F=70.0 وهي ذات دلالة إحصائية مما يفسر ان النموذج المراد التنبؤ به معنوي ويمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة. كما أظهرت النتائج ان معامل الانحدار لمتغير الفرضية دالة احصائيا.وعليه يمكن قبول الفرضية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجهزة والمعدات والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (15): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الأجهزة والمعدات على ابعاد التخطيط الإستراتيجي (التحليل البيئى ، الرؤيا الإستراتيجية ، الرسالة الإستراتيجية ، الأهداف الإستراتيجية)

المتغير التابع	درجة الارتباط R	معامل التحديد(R2)	قيمة F	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
التحليل البيئي	.633	.401	65.65	.000**	دالة احصائياً
الرؤيا الإستراتيجية	.455	.207	25.52	.000**	دالة احصائياً
الرسالة الإستراتيجية	.551	.304	42.82	.000**	دالة احصائياً
الأهداف الإستراتيجية	.616	.379	59.78	.000**	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

جدول (15): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الأجهزة والمعدات على ابعاد التخطيط الإستراتيجي حيث أظهرت النتائج (التحليل البيئى :قيمة الارتباط R=.633، وقيمة معامل التحديد R2=.401 وقيمة F=65.65 و دالة أحصائياً) و(الرؤيا الإستراتيجية قيمة الارتباط R=.455،وقيمة معامل التحديد R2=.207 وقيمة F=25.52 دالة أحصائياً) و (الرسالة الإستراتيجية :قيمة الارتباط R=.551، ,وقيمة معامل التحديد R2=.304 وقيمة F=42.82 دالة أحصائياً) و (الأهداف الإستراتيجية: قيمة الارتباط R=.616، ,وقيمة معامل التحديد R2=.379 وقيمة F=59.78 دالة أحصائياً) .

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (16): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الموارد البشرية على التخطيط الإستراتيجي

المتغير	معامل الانحدار B	الخطاء المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
ثابت الانحدار	21.77	7.04	3.093	.003**	
الموارد البشرية	3.338	.316	10.553	.000**	دالة احصائياً

**تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوي 0.01

المصدر: إعداد الباحثون ، بيانات الدراسة 2022

درجة الارتباط (R)=729. **معامل التحديد (R2)=532.** **قيمة F=111.37**

يوضح الجدول (16) تأثير الموارد البشرية على التخطيط الإستراتيجي ، حيث أظهرت النتائج ان قيمة درجة الارتباط (729.) وهي قيمة كبيرة ،مما يفسر وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة(الموارد البشرية) والتخطيط الإستراتيجي ، كما نجد ان قيمة معمل التحديد (532.) أي أن 53% من التغير في التخطيط الإستراتيجي يرجع الي الموارد البشرية ، كما تظهر النتائج أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F=111.37 وهي ذات دلالة إحصائية مما يفسر ان النموذج المراد التنبؤ به معنوي ويمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة. كما أظهرت النتائج ان معامل الانحدار لمتغير الفرضية دالة احصائيا.وعليه يمكن قبول الفرضية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي.

جدول (17): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الموارد البشرية على ابعاد التخطيط الإستراتيجي (التحليل البيئى، الرؤيا الإستراتيجية، الرسالة الإستراتيجية ، الأهداف الإستراتيجية)

المتغير التابع	درجة الارتباط R	معامل التحديد (R2)	قيمة F	الدلالة الاحصائية	الاستنتاج
التحليل البيئي	.666	.444	78.28	.000**	دالة احصائياً
الرؤيا الإستراتيجية	.562	.315	45.16	.000**	دالة احصائياً
الرسالة الإستراتيجية	.619	.384	60.98	.000**	دالة احصائياً
الأهداف الإستراتيجية	.712	.507	100.66	.000**	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثون،2022

جدول (17): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الموارد البشرية على ابعاد التخطيط الإستراتيجي

حيث أظهرت النتائج (التحليل البيئى: قيمة الارتباط R=.666، وقيمة معامل التحديد R2=.444 وقيمة F=78.28 و دالة أحصائياً) و(الرؤيا الإستراتيجية قيمة الارتباط R=.562،وقيمة معامل التحديد R2=.315 وقيمة F=45.16 دالة أحصائياً) و (الرسالة الإستراتيجية :قيمة الارتباط R=.619، ,وقيمة معامل التحديد R2=.507 وقيمة F=60.98 دالة أحصائياً) و (الأهداف الإستراتيجية: قيمة الارتباط R=.712، ,وقيمة معامل التحديد R2=.507 وقيمة F=100.66 دالة أحصائياً) .

الخاتمة:

نظم المعلومات الإدارية لها وظائف تقليدية تتمثل بجمع و تحليل و تخزين و معالجة البيانات و استرجاع المعلومات و إعداد التقارير المفيدة للإدارة و الضرورية لإتخاذ القرارات و إسناد وظائف الإدارة الأخرى. و بالإضافة الى هذه الوظائف المهمة المتاحة في جميع أنماط نظم المعلومات الإدارية فإن بعض نظم المعلومات الإدارية الذكية و ذات البنية الشبكية التي تستند على قواعد البيانات و النماذج تساعد في أدوار التخطيط الاستراتيجي للمنظمة وذلك من خلال المشاركة في صياغة الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة ، دعم عملية صياغة رسالة المنظمة و ذلك عن طريق تحديد أنواع الأنشطة الجوهرية و تقديم معلومات عن الأسواق المستهدفة والمساهمة في صياغة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة من خلال تحليل عناصر القوة و الضعف في داخل المنظمة و مقارنتها بالفرص و التهديدات الحالية و المتوقعة في البيئة الخارجية وايضاً المساعدة في اختيار استراتيجية الأعمال الشاملة من بين البدائل الاستراتيجية الممكنة ، بالاضافة الى الرقابة و التقييم الاستراتيجي الموجه نحو معايرة الأداء الكلي للمنظمة و مقارنته بأداء المخطط له.

اولاً نتائج الدراسة:

1. وجود علاقة ارتباطيه طردية (موجبة) دالة عند مستوى (0.05) بين نظم المعلومات الإدارية و التخطيط الإستراتيجي.
2. وجود علاقه علاقة ارتباطيه طردية (موجبة) دالة عند مستوى (0.05) بين تقنيات المعلومات و التخطيط الإستراتيجي.
3. وجود علاقة ارتباطيه طردية (موجبة) دالة عند مستوى (0.05) بين الشبكة والتخطيط الإستراتيجي
4. وجود علاقة ارتباطيه طردية (موجبة) دالة عند مستوى (0.05) بين البرمجيات والتخطيط الإستراتيجي.
5. وجود علاقة ارتباطيه طردية (موجبة) دالة عند مستوى (0.05) بين الأجهزة والمعدات والتخطيط الإستراتيجي.
6. وجد ارتباطيه طردية (موجبة) دالة عند مستوى (0.05) بين الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي.

ثانياً: التوصيات:

1. وضع خطة استراتيجية بعيدة المدى مستندة على تكامل نظم المعلومات الادارية
2. ضرورة الاستعانة بخبراء نظم المعلومات عند عملبة التخطيط الاستراتيجي
3. ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر والتأهيل لرفع الكفاءة المهنية.
4. العمل علي توفير وسائط تخزين للبيانات والمعلومات بسعة كافية.
5. زيادة كفاءة الشبكة لسرعة الاتصال وسهولة نقل وتبادل المعلومات.
6. توفير التقنيات شبكات الحاسوب في نقل وتبادل البيانات والمعلومات لوضع استراتيجية المؤسسة.
7. على المسئولين استخدام الطرق الحديثة في إعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال نظم المعلومات.

دراسات مستقبلية:

الدور الاستراتيجي لنظم المعلومات الإدارية فى جودة القرارات .

قائمة المراجع:

1- العايب، طارق: دور نظام المعلومات التسويقية فى التسويق الإستراتيجي، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد الرابع العدد 2022،ص73-91.

2- فطيمة بن خرف الله وسليمة بن مجذوب: دور نظام المعلومات الإستراتيجية في دعم التخطيط الإستراتيجي ،جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، ماجستير إدارة الأعمال.2021،ص 5

3- مريم شحاته بولس: أثر التخطيط الإستراتيجي للمسار الوظيفي على الاستغراق الوظيفي دراسة تطبيقية على الإدارة المحلية بمحافظة الجيزة رسالة دكتوراه، كلية التجارة، كلية التجارة، جامعة بنها،2020،ص6.

4-عبد الرحمن مدهش فرحان العبيدي : دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين ،رسالة دكتوراة ، 2020،ص10.

5-زيد فوزي أيوب وبسام محمد:دور نظم المعلومات الإدارية في تقييم أداء الموظفين السنوي: جامعة الموصل مجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 9 ،العدد 3 ،لسنة ،2019،ص 85.

6-أميرة محمد علي احمد حسن :المعوقات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي للتعليم التقني من وجه نظر مسؤلي التعليم التقني ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة ، المجلد 6 العدد 12 ، لسنة 2017م،ص110.

7-افايز جمعةالنجار :نظم المعلومات الادرية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007،ص25.

8-Laudon, K. and Laudon, J : Management Information Systems: Managing the Digital Firm, 9th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA. (2006), p 3.

9-الطائي محمد عبد: المدخل الى نظم المعلومات االدارية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن. 2005،ص45.

10Gupta, H.: Management Information System. India, Mumbai: International Book House, (2011),p170.

11الأعرجي عاصم وعلاونة علي:واقع وآثار إستخدام أنظمة المعلومات المحوسبة ،دراسة ميدانية مركز التربية والتعليم الأردنية، المجلة الربية للإدارة،العدد الأول،2018 المجلد 22،ص45.

12محمدقاسم المقابلة:نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية،عالم الكتب الحديث،2004،ص16.

13رايموند ماكليود:نظم المعلومات الإدارية، دار المريخ،2000 ، ص544.

14سليمان عوض:نظم المعلومات الإدارية،منشورات جامعة دمشق،2008 ، ص5 .

15أحمد ماهر:التخطيط الإستراتيجي، الدار الجامعيا ،الاسكندرية،2017،ص25.

16 احمد عطاالله القطامين: التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية،مفهيم ونظريات،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان ،2016،ص205.

17احمد السروري : مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي الفعال، المؤسسة الدولية للكتاب ، مصر ،2018 ،ص219.

18محمد ناصر البيشى : مفاهيم فى النخطيط الإستراتيجي ، مفاهيم وتطبيقات ، مكتبة جرير، 2014.ص26.

19مجيد الكرخى : التخطيط الإستراتيجي المبنى على النتائج ، بيت الغشام للنشر والترجمة،ص44.

20احمد السروري : مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي الفعال، المؤسسة الدولية للكتاب ، مصر ،2018،ص210.

21Harold Kerzner : Strategic Planning For Project Management Usinga Project A Project Management Maturity Rimodel, John Wiley & Sons, Inc.. 2001، P 15 .

22نوال عبد الكريم الأشهب :إدارة الوقت بالمفهوم الإستراتيجي ، دار أمجد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015،ص 16.

23منال أحمد البارودي : أستشراق المستقبل ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،ط1 ، 2019،ص16.

24محمود عبد الفتاح رضوان : مهارات أستشراق المستقبل،المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2012،ص16.

25محمد عبد الغني حسن هلال : مهارات التفكير والتخطيط الإستراتيجي ، مركز توير الأداءوالتنمية ، القاهرة ،2008،ص14.

26محفوظ جودة أحمد: إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2004.ص150.

27أحمد ماهر:التخطيط الإستراتيجي، الدار الجامعيةا ،الاسكندرية،2017،ص35.

28محفوظ جودة أحمد: إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2004.ص150.

29احمد عطاالله القطامين: التخطيط الإســـتراتيجي والإدارة الإســـتراتيجية،مفهيم ونظريات،دار المســـيرة للنشـــر والتوزيع والطباعة،عمان ،2016،ص240.

30احمد عطاالله القطامين: التخطيط الإســـتراتيجي والإدارة الإســـتراتيجية،مفهيم ونظريات،دار المســـيرة للنشـــر والتوزيع والطباعة،عمان، 2016، ص240.

الملاحق:

الإستبانة:

السيد الفاضل/السيدة الفاضلة ..... المحترم/ المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد ورقة علمية بعنـــوان: "دور نظم المعلومات الإدارية في التخطيط الإستراتيجي"، وقد أُعد لهذا الغرض الإستبانة المرفقة لإســتخدامها كآداة لجمع البيانات اللازمة للكشــف عن دور نظم المعلومات الإدارية في التخطيط الإســتراتيجي ، بالتطبيق على التعليم العالي في السـودان. ونظراً لما تتمتعون به من دراية وخبرة في هذا المجال – حكم موقعكم– نأمل تفضـلكم بالمشـاركة في إتمام هذه الدراسـة، وذلك من خلال قراءة عبارات الإستبانةوالإجابة عنها بكل دقة وموضوعية، علماً بأن الإجابات التي سيتم جمعهاسوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق الشكر والتقدير ،،،

الباحثون

القسم الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارة التي تناسبك :

النوع: ( ) أنثى ( ) ذكر

العمر: ( ) أقل من 30 سنة ( ) من 31إلى أقل 40 ( ) من41 إلى أقل 50 ( ) من51 أقل 60 ( ) 60فأكثر

المؤهل العلمي :( )دبلوم( ) بكالويوس ( ) دبلوم عـــــــالي( ) ماجستير( ) دكتوراه

التخصص : ( ) حاسوب ( ) إدارة ( ) محاسبة ( ) إقتصـــــاد ( )
هندسة ميكانيكية ( ) هندسة كهربائية ( ) هنـــــدسة مدنية ( ) هندسة زراعية ( )
أخرى أذكرها.....

الموقع الوظيفي: ( ) مدير ( )أمين الشؤون العلمية ( ) و كيل ( ) عميد( ) نائب عميد ( ) أمين كلية
( ) رئيس قسم: ( ) مشرف مركز

أخرى أذكرها.....

سنوات الخبرة : ( ) من عام وأقل من 5سنوات ( )من5إلى أقل 10 سنوات

( ) من 10 إلى أقل 15 سنة ( ) من 15 إلى أقل 20 سنة ( )20 فأكثر .

القسم الثاني : نظم المعلومات الإدارية :الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارة التي تناسبك

الرقم	العبارات التي تقيس نظم المعلومات الإدارية	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الاول: الأجهزة والمعدات					
1	توجدأعداد كافية من أجهزة الحاسوب لإنجاز الأعمال.					
2	تتناسب سرعة الأجهزة المستخدمة مع حجم العمل.					
3	توجد وسائط تخزين للبيانات والمعلومات بسعة كافية.					
4	تتوفر وسائل إدخال البيانات بما يتناسب مع متطلبات العمل.					
5	وسائل إستخراج المعلومات تتناسب مع إحتياجات العمل.					
6	توجد وحدة متابعة وصيانة لأجهزة الحاسوب وملحقاتها.					
الرقم	العبارات التي تقيس نظم المعلومات الإدارية	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الثاني: شبكات الاتصالات					
1	تسع وتتناسب الشبكة المتوفرة مع إحتياجات العمل.					
2	تمتاز الشبكة بسرعة الإتصال وسهولة نقل وتبادل المعلومات.					
3	توفر الشـبكةإمكانية ربط الأجهزة الطرفية بالكليات مع بعضـها البعض.					
4	تمكن بنية الشبكة المنسوبين من التواصل أينما كانوا لإنجاز اعمالهم.					
5	تحقق شبكة المعلومات الأهداف المطلوبة منها.					
6	تمكن الشبكة الأجهزة الطرفية من معالجة وتخزين البيانات دون عوائق.					
7	تنقل وسائط الإتصال السلكية (خطوط الهواتف) البيانات والمعلومات.					
8	تساهم الشبكة في عقدالإجتمات والمؤتمرات البعدية.					

الرقم	العبارات التي تقيس نظم المعلومات الإدارية	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الثالث: البرمجيات					
1	تتناسب برمجيات التشغيل المستخدمة مع متطلبات العمل.					

2	الإدارة مهتمة بتحديث البرمجيات حسب الحاجة.					
3	هنالك توافق بين نوع البرمجات المستخدمة مع الأجهزة المستخدمة.					
4	تغطي البرمجيات المستخدمة جميع النشاطات(إدارية مالية أكاديمية).					
5	توفر البرامج المحوسبة المعلومات المطلوبة بالكمية والوقت المناسب.					
6	تساعد البرامج المحوسبة على سرعة إسترجاع البيانات والمعلومات.					

الرقم	العبارات التي تقيس نظم المعلومات الإدارية	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الرابع:تقنيات المعلومات					
1	توجد أنظمة معالجة حديثة للبرامج المحوسبة في العمل.					
2	يوجد إهتمام بقاعدة البيانات ولها برمجيات تنظيم الملفات.					
3	تبادل المعلومات بين الإدارات تتم ضمن منظومة الحاسوب والشبكة.					
4	توجد مضادات حماية منصوبة على الحواسيب المستخدمة.					
5	توجد نسخ للمعلومات والبرمجيات خارج الموقع لاي موقع آخر.					
6	للمتستخدمين دور أساسي ومهم في أمن الحواسيب والمعلومات.					
7	توجد خطط لمواكبة التطورات في البرامج والاجهزة الحاسوبية.					

الرقم	العبارات التي تقيس نظم المعلومات الإدارية	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الخامس : الموارد البشرية					
1	تتميز جميع البرامج المحوسبة بسهولة الإستخدام.					
2	تتوفر التعليمات اللازمة لتشغيل البرامج التي تستخدم في الأعمال الإدارية والأكاديمية والمالية.					
3	توجد برامج وخطط تدريب لرفع القدرات للعاملين بشكل مستمر.					
4	لمستخدمي البرامج المحوسبة مهارة في تلقي والرد على الإستفسارات.					
5	لمستخدمي البرامج المحوسبة المهارة الكافية في التعامل مع الأجهزة.					
6	نظم الترقي والحوافز والعلاوات وحقوق العـاملين واضـــحـة					

	لمستخدمي البرامج المحوسبة.					
7	نظم التقييم والتنقلات واضحة وتراعي حاجة العمل .					
8	لمستخدمي البرامج المحوسبة القدرة على إكتشاف المخاطر قبل حدوثها.					

القسم الثالث : االتخطيط الإستراتيجي: الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارة التي تناسبك

الرقم	العبارات التي تقيس محاور التخطيط الإستراتيجي	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الاول:التحليل البيئي					
1	تقوم الإدارة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على الفرص والمهددات					
2	تقوم الإدارة بتحليل البيئة الداخلية لمعرفة نقاط القوة والضعف.					
3	تقوم الإدارة باستخدام أدوات محددة لتحليل البيئة.					
4	تعمل الإدارة على الاستفادة من نتائج التحليل لتحسين الأداء.					
5	تعمل الإدارة وبمشاركة جميع الأطراف في وضع الخطة الإستراتيجية.					
6	يتناسب الهيكل التنظيمي مع الخطة الإستراتيجية.					
7	نظم الإتصال الأفقية والراسية واضحة بين كل الإدارات.					
8	تتناسب البرامج التدريبية مع الهيكل التنظيمي للعمل.					

الرقم	العبارات التي تقيس محاور التخطيط الإستراتيجي	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الثاني : الرؤيا الإستراتيجية					
1	توجد رؤية إستراتيجية للتعليم االعالي واضحة للطموح المستقبلي.					
2	تعبر رؤية إستراتيجية التعليم العالي عن حاجة المجتمع الحقيقية.					
3	الرؤية معلنة للمجتمع الداخلي والخارجي.					
4	تقود الرؤية إلى عملية التغيير الأكاديمي المنشود.					
5	تسعى الرؤية إلى توظيف التقنية بغرض الوصول للرقي الحضاري.					
6	تؤدي رؤية إلى زيادة فرص التعليم العالي بالسودان.					
7	يوجد مدى زمني محدد تقاس فيه الرؤية وتراجع بغرض المواكبة.					

الرقم	العبارات التي تقيس محاور التخطيط الإستراتيجي	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الثالث: الرسالة الإستراتيجية					
1	إن رسالة الجامعة مكتوبة بوضوح مما يساعد على فهمها من قبل منسوبيها.					
2	الرسالة تساهم في اعداد مخرجات مؤهلة أكاديميا وعملياً.					
3	تسعى الرسالة إلى تقديم مخرجات تلبي حاجات المجتمع.					
4	توفر الرسالة التخصصات الاكثر الحاحاً في سوق العمل.					
5	تعمل الرسالة على الإسهام في استثمار القدرات بما يتماشي مع قيم ومعتقدات المجتمع.					
6	الرسالة طموحة لجميع العاملين وترفع كفاءة الاداء.					
7	الرسالة مرنة تساير التغيرات البيئية .					

الرقم	العبارات التي تقيس محاور التخطيط الإستراتيجي	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الرابع: الأهداف الإستراتيجية					
1	توجد أهداف إستراتيجية واضحة ومعلنة يشارك الكل في تحقيقها.					
2	الأهداف محددة وقابلة للقياس في مدى زمني محدد.					
3	الأهداف المحددة قابلة للتنفيذ والمراجعة.					
4	تشجع الأهداف البحث العلمي وتدعمه.					
5	الأهداف واضحة ومعلنة ومعلومة لدى جميع منسوبي الجامعة.					
6	يشارك الجميع في وضع الأهداف الكلية أو الفرعية.					
7	تحفز الأهداف قدرات ومهارات العاملين من اجل التطوير والتحسين.					

INDEX

Article number	Title	Page
0042	**Legal public lawsuit in false marriage A study in the Jordanian Personal Status Law No. 15 of 2019** Dr. Mahmoud Ahmad Arramadinah	11
0043	**The legal basis for the liability of private reporting companies** Dr. Ghadeer "Mohammad Subhi " Al-Tamimi	34
0044	**Witness protection guarantees from retaliation in criminal cases in the Jordanian criminal law** Dr. Mohammed Salem Abu Al-Shaheen	52
0045	**Venture Capital Company in Jordanian Legislation** Hamza Ali Al-Harbi, _Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Almaamari	71
0046	**Women in Islam their Rights and Jurisprudential Attachments –an Objective Study According to the Glorious Qur an and Sunnah –** Shihab Ahmed Salman	87
0047	**Nature and Beauty in the Chinese poet, Li Bai " Objective study"** Dr. SATTAR AYYED BADI	101
0048	**The role of management information systems in strategic planning. Applying on high education – Sudan**	117

Author's Guide

Submission:

- The research sent on the approved template for research on the journal's website.

- Attach the researcher's CV.

- Submit electronically on the magazine's website or e-mail:

http://sdevelopment4.com/ar/jsd.html

Programs@sdevelopment4.com

Sfdevelopment4@gmail.com

Peer review process:

Peer Review:

The submitted manuscripts are carefully peer-reviewed by a panel of scholars in the subspecialties of a field to ensure that the manuscripts are original, valid, and significant. Before sending the manuscripts to the reviewers, the editor makes sure that these manuscripts contribute significantly to the content area of the journal, follow JSD's guidelines and they are well-written (clear & concise).

JSD adopts a double blind/ masked review. The identities of both authors and reviewers are not revealed to one another.

Manuscript acceptance, rejection or acceptance with revision:

The editor decides whether the manuscript is accepted, rejected or needs to be revised based on the reviewers' reports.

Manuscript acceptance: Accepted manuscripts will undergo copy-editing and production phases of publication process. The authors will not be allowed to make further changes to the manuscript except for those recommended by the copyeditors. The authors remain responsible for the completion of any amendments required by the journal.

Manuscript Rejection: A manuscript is rejected if it falls outside the domain of the journal, has serious defects in design, methodology, analysis or interpretations, lack of contribution to the field, or has a low-quality.

Manuscript acceptance with revision:

A manuscript may be conditionally accepted. This takes place when the manuscript has a high potential for final acceptance and publication in the journal, and the author adheres to all the essential modifications required by the journal (e.g. gathering essential data, conducting new experiments, reanalyzing the data, etc.). The author has to attend to the editor's recommendations for revision. The revised manuscript should be resubmitted with an enclosed cover letter that contains a table explaining in detail

how and where (in the manuscript) amendments have been done based on the reviewers' comments.

Publication frequency:

The journal is published quarterly.

Open Access Policy:

This journal provides immediate open access to its content on the principle that making research freely available to the public supports a greater global exchange of knowledge.

Archiving:

This journal utilizes the LOCKSS system to create a distributed archiving system among participating libraries and permits those libraries to create permanent archives of the journal for purposes of preservation and restoration.

Publication Ethics:

The JSD complies with the recommendations of the Committee on Publication Ethics (COPE) to promote the integrity of its published articles. The JSD considers the following topics during the publishing process.

Originality & Source Acknowledgement: The JSD scans all submitted manuscripts before the peer reviewing process using Turnitin®. The JSD is zero-tolerant to plagiarism, self-plagiarism, copyright infringement, dual publication, text recycling and salami slicing. When any of these is identified after publishing, an announcement of retraction of the published material is highlighted in the journal's website. The authors are asked for providing appropriate references for published/unpublished cited texts. The corresponding author should confirm that the submission has not been previously published and is not being considered for publication elsewhere.

Research Misconduct: The JSD editorial team struggles to counter any possibility for data fabrication, manipulation and falsification. In case of suspected misconduct, the JSD editors act in accordance to the COPE guidelines with this respect.

Conflicts of interest: Authors should disclose potential conflicts of interest and indicate financial agreements or affiliations with any product or services used in the manuscript (as well as any potential bias against another product or service).

Authors: Authors should disclose (in an author note) activities and relationships that if known to others might be viewed as a conflict of interest, even if the authors do not believe that any conflict or bias exists (e.g. an author has his own stock in a company that manufactures a drug used in his study).

Reviewers: Reviewers should also reveal their potential conflicts of interest (if any) to the action editor. They have an ethical obligation to be open and fair in assessing a manuscript without bias. They should not review a manuscript from a colleague or collaborator, a close

personal friend, or a recent student. Reviewers have an obligation to maintain the confidentiality of a manuscript. They should not discuss the manuscript with other individuals.

Using materials under copyrights: The author should obtain letters of permission from copyright holders to reproduce (or adapt) copyrighted material and enclose copies of these letters with the accepted manuscript. Examples of material that require permission include reprinted figures and tables, tests and scale items, questionnaires, vignettes, etc.

Correction notices: If an error is detected in the published manuscript, the author can submit a proposed correction notice to the journal's editor. The notice should indicate the full title of the journal, the year of publication, the volume no., issue no., and the page nos. of the article, the precise location of the error(s) (e.g. page, line, column, exact quotation of the error, or paraphrasing of lengthy errors).

Publication Fees:

The journal charges only the follow submission fees:

fifty US dollars ($ 50) .

Note: Fees are nonrefundable either the research for publication paper is accepted or not.

Sponsorship:

The journal is sponsored by: Scientific Development Academy, Sama Doruob Group for Studies ،Consultancy and Scientific Development.

About the Journal

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
Scientific and Academy Journal

It is an open access, peer–reviewed journal. The journal welcomes articles that contribute to extensive coverage of academic research papers in the fields of human, social sciences, and technology. Originality, high quality and relevance of the content are essentially considered. It publishes research and studies in Arabic or English.

Chief in Editor

Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Maamari

Editorial Board

Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.
Dr. Abdulbaset Mohammed Abdulwhab Alhattami، Sana'a University – Yemen.
Dr. Taha Naji Mohmmed Alawbali، Ibb University - Yemen.
Dr. Adnan Tulfah Mohammed Al-Doori، University of Samarra -Iraq.
Dr. Abdul-Kader Mohammed Ali – Lebanon
Dr. Abdulrahman Abdullah Ahmed Al- Maamari – Malaysia.
Dr. Ahmad Saifo al Saifo – Lebanon.
Dr. Majida Khalaf Khaleel Al-Sbou-Jordan.

Advisers

Prof.Dr. Dawood AL-Hidabi، Professor of Education، International Islamic University – Malaysia

Prof. Dr. Mohammed Harb، Sabahattin Zaim University - Turkey.

Prof. Dr. Akram trad Alfayez، Isra University – Jordan.

Prof. Dr. Abdulhakim Mohsen Atroosh، Zarqa University – Jordan

Prof. Dr. Yasmin Mohammed Meligy Shahin، Tanta University- Egypt.

Prof. Dr. Montaser Salah omar soliman، Sohag University- Egypt.

Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.

Dr. Rami Mahmoud Ismail Ababneh، University of Hail - Saudi Arabia.

Dr. Sattar Ayyed Badi, Ministry of Education, Iraq.

Dr. Hany Gawda Mosbah Abu Khurais، Fayoum University - Egypt.

Dr. Ikhlass Mohammed Abdulrhman Hajmusa، Aljazeera University – Sudan.

Dr. Fahd Saleh Qasem Maghrabah، Imran University-Yemen.

Dr. Manal Mohamed Ahmed Ayed، Sohag University- Egypt.

Dr. Fisal Mohammed AbdEl BariToto، Alneelain University – Sudan.

Dr. Tadj Bettir، University of Mascara – Algeria.

Dr. khaled naser musleh، Ummah University – Gaza.

Dr. Nesreen Mohamed Elsaid، Food Technology Research Institute – Egypt.

Dr. Mohamed Al Saho، Al-Furat University، Syria.

Dr. Alawi Ali Alsharefi، Law – Yemen.

Dr. Zouaouid Lazhari، University of Ghardaia، Algeria.

Dr. Abdulkhaleq Saleh Abdullah Moozab، Sana'a University – Yemen.

Dr. Tariq Khalaf Fahad AL-Hadadd, Imam A'Adham University College, Iraq.

Dr. Randa Moustafa El-Deeb، Tanta University- Egypt.
Dr. Eman Younis Ebraheem Al Obady، Al-Mustansiriya University – Iraq.
Dr. Adnan Mohammed Aqeel، Taibah University - Saudi Arabia.
Dr. Derbal Siham, University Center - Maghnia, Algeria.
Dr. Yasser Mahmoud Wahib Al-Makdami, University of Diyala, Iraq.
Dr. Abbas Mubark Mohamed Kalafalla Alkanzy، Alzaim Al-Azhari University – Sudan.
Dr. zainab hussien kassem al mohana, Imam Al-Kadhum University College, Iraq.
Dr.Ahmed Hamdy Abudief Zaid, Ministry of Education and Technical Education, Egypt.
Dr. Boutera Ali, Abbas Lagour University - Khenchela, Algeria.
Dr. Nadia Fadil Abbas Fadhle..Alshamary, University of Baghdad, Iraq.
Dr. Aisha Abiza, Amar Telidji University of Laghouat, Algeria.
Dr. Tareq Zeyad Mohammed, Ministry of Education / Hill College, Iraq.
Dr.sadeq omair..jalood, University of Sumer, Iraq.
Dr. Nervana Hussein Mohamed Elsabry, Higher Institute of Languages - Ministry of Higher Education Egypt.
Dr. Hanan Abdul Ghaffar Attia Ebrahim، Ph.D. in Kindergarten Education – Egypt.
Dr. Nassredine Cheikh Bouhenni, University of Hail, KSA.

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

المجلد الثالث، العدد الثامن، 2022

Volume 3, Issue 8, 2022

مجلة علمية محكمة دولية تعني بنشر الدراسات والبحوث والأوراق البحثية والمقالات العلمية باللغتين العربية والانجليزية

فصلية تصدر كل ثلاثة اشهر، مهتمة بنشر البحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية والتكنولوجيا

تصدر عن أكاديمية التطوير العلمي

بمجموعة سما دروب للدراسات والإستشارات والتطوير العلمي.

A scientific journal that publishes studies and research in Arabic and English

Quarterly issued every three months, Interested in publishing research in The Humanities, Social sciences and Technology

By Scientific Development Academy

Consultancy and Scientific Development ، Sama Doruob Group for Studies

الرقم التسلسلي المعياري الدولي International Standard Serial Number

ISSN: 2709-1635

https://orcid.org/0000-0003-3964-8085

الهاتف : 962779116272+

:E-mail

jsd@sdevelopment4.com

sfdevelopment4@gmail.com

:Website

www.jsd.sdevelopment4.com

Indexed In

ادارة المجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة في أعدادها، ومسؤوليتها فقط في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية.

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development For studies and Research
(JSD)

ISSN: 2709-1635

المجلد الثالث، العدد الثامن، 2022
Volume 3, Issue 8, 2022